جامعة العربي التبسي – تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في إفريقيا

- دراسة حالة السودان -

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطلبة:

بن فاضل رياض

شـــابي مسعود

الأستاذ المشرف:

د. أمين البار

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
باديس بن حدة	أستاذ مساعد	رئيسا
أمين البار	أستاذ مساعد	مشرفا ومقررا
ليلى لعجال	أستاذة مساعدة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

(1437/1438)_(2015/2016)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " : مَنِ اصْطَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَجَازُوهُ ، فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ مُجَازَاتِهِ فَادْعُوا لَهُ ، حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّكُمْ شَكَرْتُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ يُحِبُّ الشَّاكِرِينَ"

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا و لا باليأس إذا أخفقنا و ذكرنا إن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح, اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا و إذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكراماتنا .اللهم اختم بالسعادة أحلامنا و حقق بالزيادة أمالنا ربنا و تقبل دعائنا.

قد يقف المرء عاجزا عن رد الجميل لذوي الفضل, و قد لا تطاوعه أساليب التعبير ليعبر عن معاني الشكر و التقدير, الشكر لله أولا و أخيرا و من باب قول الرسول صلى الله عليه و سلم:

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

نتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى الأستاذ البار أمين على قبوله الإشراف على هذا العمل و إخراجه على الصورة التي هو عليها الآن و ذلك بفضل نصائحه و توجيهاته السديدة و التي أفادتنا كثيرا, و ثانيا على صبره معنا فكان فعلا السند و الرافع على مواصلة البحث فله منا فائق الاحترام و التقدير....أطال الله عمـــره

مقدمـــــة

عرف حقل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة جملة من التغيرات والتحولات الهامة التي شكلت سمات النظام الدولي الجديد، ولعل من أبرز هذه التغيرات تغير طبيعة النزاعات من نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، حيث تصاعدت حدة النزاعات الإثنية و أصبحت أحد القضايا الهامة التي جلبت اهتمام المجتمع الدولي لمّا تحدثه من آثار تتعدى حدود الدول رغم اعتقاد الكثير من الباحثين أنّ هذا الشكل من النزاعات ما هو إلاّ مرحلة من مراحل التاريخ سيزول شيئا فشيئا مع تصاعد موجات الحداثة التي ستؤدي إلى اختزال تعدد الانتماءات الإثنية أحد أبرز مسببات النزاع الإثنوهوياتي، إلاّ أنّ هذه الاعتقادات أثبتت خطأها مع دينامكية الوقائع الدولية في فترة التسعينات إثر تفكك الاتحادالسوفياتي إلى عدة جمهوريات نتيجة لتصاعد المد الإثني القومي وتزايد حدة النزاعات في العديد من الدول لذلك فقد لا نكون مبالغين إذا ما قلنا أنّ واقع عالمنا المعاصر يعيش عصر النزاعات الإثنية.

وينطبق هذا التوصيف بكثرة على الدول التي حصلت على استقلالها حديثا، وما زالت تعاني من صعوبات عملية عديدة حول كيفية دمج العديد من الإثنيات والهويات في دولة قومية واحدة للتخفيف من النزاعات الإثنية وتوليد الظروف الملائمة لبناء نظام سياسي متماسك ومستقر قادر على تحقيق رفاهية المجتمع.

ولايمكن أنّ نستثني هذا الواقع أيضا عن الدول العربية التي لطالما تعددت فيها مظاهر العنف والنزاعات الإثنية والعرقية والمذهبية...، تحت وطأة الضعف المتزايد للنخب السياسية وتعلقها بالسلطة مما أثر على استقرار وبناء الدولة، ومن بين هذه الدول: السودان التي تعتبر أنموذجا فريدا لتأثير النزاع الإثني على بناء الدولة باعتبارها فسيفساء اجتماعية غلب عليها الطابع النزاعي بين الجماعات الإثنية والعرقية، خاصة ذلك النزاع المتواصل بين سلطة السودان و إقليم دارفور الذي كاد أن يؤدي مؤخرا إلى عديد الإنزلاقات بين الطرفين فظاهرة من هذا النوع تستدعي بنا النظر فيها ومحاولة فهمها وتحليل مكوناتها و أجزائها بغية الإلمام بها، لذلك سنحاول في هذا العمل العلمي التطرق إلى موضوع النزاع الإثني وتأثيره على بناء الدولة :دراسة حالة النزاع الإثني في السودان-إقليم دارفور-.

1-أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات علمية ، وتتمثل هذه الاعتبارات العلمية فيما يلي:

-يمثل هذا الموضوع أحد أهم مواضيع الساعة، لذلك هو يحتل أهمية كبيرة في الساحة السياسية والأكاديمية.

-معرفة الأسباب الحقيقية لاندلاع النزاعات الإثنية وتأثيرها على استقرار وبناء الدولة.

–يعكس هذا الموضوع أحد أهم المشكلات والتحديات التي تعاني منها الدولة خاصة دول العالم الثالث.

2-أهداف دراسة الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف العلمية والعملية وتتمثل فيما يلي:

-الأهداف العلمية

-التعرف على أهم النظريات المتعلقة بالنزاع الإثني.

-الإحاطة بهذا الموضوع وتوضيح علاقة التفاعل والتأثير المتبادل بين النزاع الإثني و تأثيره على استقرار الدولة.

-الأهداف العملية

-يمثل السودان أنموذج فريد لواقع دولة فسيفساء (صورة مصغرة لإفريقيا) لذا تمت دراسته كأنموذج في إطار النزاع المتواصل بين السلطة(القطر) و إقليم دارفور حتى يتيسر لنا فهم هذا الموضوع

3-أسباب اختيار الموضوع:

إنّ التطرق لهذا الموضوع جاء نتيجة عدة عوامل فتحت لنا باب البحث فيه بطريقة علمية ، وتتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

-أسباب ذاتية :

الرغبة الشديدة في تناول هذا الموضوع .

-الانتماء إلى العالم العربي الإسلامي، وهو ما يحتم علينا دراسة المشاكل والنزاعات التي يعاني منهاحتى نستطيع أنّ نستشف بعض الحلول لمعالجة قضاياه.

-السعي إلى رفع قدراتنا المنهجية والعلمية عبر البحث في هذا الموضوع.

-أسباب موضوعية:

-هو موضوع جد مهم لطلبة العلاقات الدولية خاصة في العالم العربي الإسلامي لذا تمت دراسته .

-يحمل هذا الموضوع مستجدات حديثة، لذلك فهو يمثل ميدان خصب وشيق للدراسة.

4- الدراسات السابقة :تمّ تناول الدراسة من عدة باحثين إما بشكل جزئي أو كلي، ومن أهم هذه الدراساتدراسة المفكر السوداني **عبده مختار موسى** في كتابه **"دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى "** حيث تحدث في هذا الكتاب عن تأثير الاختلاف والتراع الإثني والقبلي على بناء الدولة وخصصه في الفصل الأول ، وحاول هذا الباحث في دراسته دراسة التفاعل بين ثلاث متغيرات أساسية وهي:

-التراع الإثني والهوياتي .

-النخبة السياسية.

—الدولة.

وانطلق هذا الباحث من عدة إشكاليات لدراسة موضوعه أهمها ما يلي:

-كيف ساهمت النخبة السياسية في تعقيد التراع الإثني بالسودان؟

- هل نجحت مبادرات عملية تحقيق السلام في التعامل مع التعدد الإثني؟

-مادور التهميش والإقصاء السياسي في زيادة السلوك التراعي للجماعات الإثنية؟

وفي محاولة للإجابة عن هذه الإشكاليات اختبر مجموعة الفرضيات أهمها مايلي:

-عدم قدرة النخبة السياسية في السودان على التعامل مع إشكالية التراع والتعدد الإثنوهوياتي أدى إلى أزمة الدولة.

-سوء فهم المجتمع الدولي للطبيعة الإثنية للسودان زاد من حجم التراع الإثني وأثر على مستقبل الدولة

- الموقع الجيواستراتيجي المهم للسودان جعلها منطقة تنافس بين القوى العظمى.

كما يتضمن هذا الكتاب تحليلا معمقا للظاهرة الإثنية والهوياتية وتأثيرها على بناء الدولة من حيث التعريف بها و أسباب نشوئها وانعكاساتها على الاستقرار الوطني وتوصل هذا الباحث إلى أن أزمة الدولة تنتج عبر تفاعل مجموعة من المسببات أهمها:

- ضعف الوعي السياسي للنخبة السياسية الحاكمة

- نخبوية الفئة الحاكمة

-الاهتمام بالمركز وتهميش الأطراف الأخرى.

-الاختلاف الإثنوهوياتي والنزع حول الموارد خاصة النفط بين شمال وجنوب السودان.

-تدخل الأطراف الخارجية المتواصل لرعاية وخدمة مصالحها.

إلاّ أنّ هذا المؤلف أغفل أمرين مهمين في كتابه :

-إهمال الإطار النظري المناسب لدراسة ظاهرة التعدد الإثني الهوياتي أو حتى النزاع الإثني.

-عدم بلورة حلول لهذه الظاهرة ، فالكتاب تقريبا خالي من حلول واقتراحات وتوصيات

-دراسة **الباحث الجزائري عمر سلمات** في مذكرة ماجستير بجامعة الجزائر بعنوان : **"الأزمة السودانية 1983-2005م بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية " سنة 2006 م** ، حيث ركز الباحث في هذه الدراسة على مدى الترابط الموجود بين جوانب الأزمة السودانية وتداخل العوامل الداخلية والخارجية بها وزيادة تعقيدها شيئا فشيئا مع مرور الوقت، وتقتصر إشكالية الباحث على الأسباب والعوامل التي أدت إلى تأزم الوضع بالسودان خاصة في أزمة الجنوب وحتى دارفور . وفي محاولته للإجابة عن إشكاليته اقترح الباحث عدة فرضيات، وهي كما يلي:

-تهميش الأقاليم أدى إلى ثورة الأقاليم السودانية ضد سيطرة الحكومة السودانية

-ضعف الحكومة السودانية سبب لطول أمد الأزمة السودانية مقابل حركات ممولة ومدعومة من الخارج

- محاولة بعض الحكومات تطبيق الشريعة الإسلامية كان سببا أساسيا في تحويل الأزمة السودانية من أزمة داخلية إلى أزمة دولة .

وتوصل هذا الباحث إلى عدة استنتاجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

-أنّ أي تناول للأزمة الدولية في المفاوضات والاتفاقيات الدولية يغفل الطابع الكلي لفكرة وحدة الدولة السودانية ويحاول تجزئتها.

-أنّ أي تقسيم للسودان مستقبلا يؤدي تنامي المطالب القومية العرقية.

-تتحمل النخبة السياسية بشكل كبير قضية التصعيد في الأزمة السودانية لعدم وجود سياسة ناجحة وعادلة لتحقيق الرفاه الاجتماعي إلاّ أنّ هذا الباحث أغفل عدة أمور في دراسته يمكن تلخيصها فيما يلي :

-عدم الدقة في تحديد المفاهيم والخلط في استعمالها (الأزمة ، النزاع...)

-اعتبر الباحث كل النزاعات في السودان عرقية ، لكن لايمكن حصر النزاعات الداخلية على أنها عرقية فقط فهي نزاعات إثنية وقبلية وعرقية ودينية(نزاع اثنوهوياتي) .

-إغفال الإطار النظري المناسب لدراسة الظاهرة والتركيز على الإطار المفاهيمي بشكل كبير.

دراسة **الباحثة الجزائرية جميلة سي قدير** في مذكرة ماجستير بجامعة الجزائر، بعنوان : **الدولة القومية والنزاعات العرقية في إفريقيا –دراسة حالة-السودان**، حيث تحدثت في هذه المذكرة عن تأثير الحركات العرقية على بناء الدولة بعد الحرب الباردة، وتضمنت إشكاليات دراستها مايلي:

-هل سيستجيب واقع وطبيعة الأنظمة السياسية في إفريقيا لمفهوم الدولة القومية ؟ -

كيف تؤثر الحركات العرقية على الدولة القومية في السودان ؟ -

ماهي آفاق تطور النزاعات العرقية في السودان ؟

وفي محاولة لإجابتها عن هذه التساؤلات اختبرت العديد من الفرضيات، وهي كما يلي:

-التقسيمات العشوائية للاستعمار سبب رئيسي في ضعف الدولة

-الحركة العرقية في السودان يغلب عليها طابع المصلحة الضيقة لصالح قادتها

-النضج السياسي عمل مساهم في بناء الدولة.

وتوصلت هذه الباحثة إلى عدة استنتاجات يمكن تلخيصها فيما مايلي:

-تفاقم الظواهر السلبية داخل الدولة يهدد استقرارها.

-عدم قدرة النخبة السياسة في التوفيق بين الإثنيات أدى إلى تفجر الأوضاع الأزموية بالسودان .

إلا أن هذه الباحثة يعاب على دراستها عدة أمور أهمها مايلي:

-افتقار الدراسة إلى منهجية واضحة تسهل على القارئ فهم موضوع الدراسة.

-غياب الإطار المفاهيمي الذي يسهل على الباحث أو القارئ فهم المفاهيم وبالتالي التحكم في الموضوع

-الخلط في استعمال المفاهيم، فالباحثة اعتبرت على أن الحركة العرقية هي نفسها الحركة الإثنية .

5-صعوبات الدراسة:

عند محاولتنا البحث في هذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات، وتكمن فيما يلي :

-النقص في فئة المراجع خاصة الكتب التي تتناول صلب الموضوع خاصة فئة الكتب

-غياب شبه تام للدراسات التي تحاول دراسة التفاعل بين النزع الإثني وبناء الدولة، وهذا ماأجهدنا في هذا العمل العلمي وجعلنا نستعين بالعديد من الحقول المعرفية الأخرى و كذلك إعتماد القالات العلمية الإلكترونية من أجل تحليل وتفسير هذا الموضوع .

6-الإشكالية : تبحث إشكالية هذا الموضوع عن علاقة تأثير النزاع الإثني على بناء الدولة، وهي كما يلي

-كيف يؤثر النزع الإثني على بناء الدولة ؟

ولتبسيط هذه الإشكالية تم التطرق إلى مجموعه من التساؤلات الفرعية، وهي كما يلي :

-ما هو الإطار المفاهيمي والنظري المناسب لدراسة ظاهرة النزاع الإثني ؟

- كيف يؤثر النزاع الإثني على بناء دولة متماسكة الأركان ؟

- كيف انعكست الانقسامات الحادة بين السلطة وإقليم دارفور على بناء الدولة ؟

7-الفرضية المختبرة :

في محاولة للإجابة على هذه التساؤلات والوصول إلى نتائج تم اختبار الفرضية التالية :

-تفاقم النزاع الإثني ينعكس سلبا على بناء واستقرار الدولة

8-المناهج والأدوات المعتمدة في الدراسة

بحكم طبيعة هذا الموضوع والقضايا التي يثيرها، حاولنا في هذه الدراسة توظيف عدد من المناهج وهي كما يلي :

-المنهج التاريخي : يقوم هذا المنهج على تتبع الظاهرة المدروسة ويهدف إلى تفسير مجموعة من الأحداث التاريخية والكشف عن العوامل التي أدت إلى هذه الأحداث، وبالتالي فإن هذا الموضوع يتطلب الوقوف على أهم الوقائع والأحداث التاريخية لتأثير النزاع الإثني على بناء الدولة : مثل التطرق إلى بروز الإثنية في الخمسينيات، ظهور القومية ، تاريخ النزاع بين السلطة المركزية و الإقليم.

-المنهج التفكيكي التركيبي : يقوم هذا المنهج على دراسة التفاعلات بين مجموعة من المتغيرات

والفواعل الأساسية ، وقد تم اعتماده في هذه الدراسة حتى نتمكن من دراسة التفاعل بين عدة متغيرات مثل العلاقة بين متغير النزاع الإثني والفاعل الدولة.

-منهج دراسة الحالة : يقوم هذا المنهج بدراسة حالة أو ظاهرة معينة، حيث يتم الإحاطة بهذه الحالة بشكل عام ووافي، نتناول فيها العديد من المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، لذلك تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال استقصاء مجموعة من التفاصيل والبيانات للنزاع الموجود بين سلطة السودان وإقليم دارفور كأنموذج لتأثير النزاع الإثني على بناء الدولة .

أما من حيث الإقترابات، فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على **الإقتراب النسقي** من خلال دراسة مدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية على النزاع الإثني وبناء الدولة

خطة الدراسة

مقدمة.

-الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للنزاعات الاثنية

-المبحث الأول:مفهوم النزاع والمفاهيم المشابهة له

-المطلب الأول:اختلافات تعريف النزاع

-المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للنزاع

-المبحث الثاني: مفهوم الاثنية والمصطلحات المتعلقة بها

-المطلب الأول: مفهوم الاثنية

- المطلب الثاني: الاثنية والعرق

-المطلب الثالث: الاثنية والأقلية

-المطلب الرابع: الاثنية والقومية

- المبحث الثالث:الخلفية التاريخية للنزاع الاثني

-المطلب الأول: مطالب الجماعات الاثنية

- المطلب الثاني : إستراتيجيات التعامل مع الجماعات الاثنية

-المبحث الرابع:المقاربات النظرية لدراسة النزاعات الاثنية

-المطلب الأول: اختلافات مسببات النزاعات حسب المقاربات النظرية

-المطلب الثاني:مقاربات حل النزاع

الفصل الثاني: إشكالية بناء الدولة في إفريقيا

المبحث الأول: أسباب النزاعات الإثنية في إفريقيا.

المطلب الأول: طبيعة النزاع في إفريقيا

المطلب الثاني: البيئة الداخلية المسببة للنزاع

المبحث الثاني: الآليات المناسبة لإدارة النزاع في أفريقيا.

المطلب الأول: الآليات الرسمية والبديلة للتعامل مع النزاعات.

المطلب الثاني: حالات من التجارب الإفريقية تم فيها تسوية المنازعات والصراعات.

المطلب الثالث: الخبرات في مجال منع حدوث الصراع وآليات الإنذار المبكر.

المبحث الثالث: أزمات بناء الدولة في إفريقيا.

المطلب الأول: الفساد في إفريقيا.

المطلب الثاني: الإرهاب وتداعياته.

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة و آثارها.

المطلب الرابع: الفقر و تجلياته.

الفصل الثالث: النزاع الإثني في السودان –إقليم دارفور-

المبحث الأول: قراءة في النزاع بالسودان.

المطلب الأول: خصائص السودان.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للنزاعات في السودان.

المبحث الثاني: الصراعات في إقليم دارفور.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنزاع في إقليم دارفور.

المطلب الثاني: الصراع في دارفور.

المطلب الثالث: البعد الخارجي للصراع في دارفور.

المطلب الرابع: تداعيات الصراع الليبي التشادي على دارفور.

المبحث الثالث: تأثير النزاع في دارفور على بناء الدولة في السودان.

المطلب الأول: النتائج المترتبة على أزمة دارفور.

المطلب الثاني: آليات حل أزمة دارفور

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لازمة النزاع في دارفور

خاتمة

11-الهيكل التنظيمي للخطة: نظراً لتعقيد هذا الموضوع ولّما يتطلبه من دراسة معمقة، فإننا حاولنا في هذه المذكرة دراسة الموضوع في ثلاث فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة، إذ أنّ الفصل الأول يهدف إلى التأصيل المفاهيمي والنظري للنزاع الإثني حتى يتسنى لنا فيما بعد إدراك وفهم هذه القضية على الصعيد العملي، ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث، حيث يدرس المبحث الأول مفهوم النزاع و المفاهيم المشابهة له والذي يدرس إختلافات التعريف و المفاهيم المشابهة له بينما يتناول المبحث الثاني الإثنية والمصطلحات المتعلقة بها مثل:الإثنية، الهوية، الأقلية العرق...،بينما يتناول المبحث الثالث الخلفية التاريخية للنزاع الإثني من خلال التعرف على مطالب الجماعات الإثنية واستراتيجيات التعامل معها أما المبحث الرابع فتناولنا فيه مقاربات حل النزاع وإختلافات مسببات النزاعات حسب المقاربات النظرية.

أما الفصل الثاني فيتضمن دراسة تحليلية لإشكالية بناء الدولة في إفريقيا حيث سنحاول التركيز فيه على أسباب النزاعات في إفريقيا، ويتكون من ثلاثة مباحث، إذ أنّ المبحث الأول يتناول أسباب النزاعات في إفريقيا و طبيعتها المميزة ،بينما يحلل المبحث الثاني الآليات المناسبة لإدارة النزاعات في إفريقيا أما المبحث الثالث فيتناول أزمات بناء الدولة في إفريقيا بمختلف أنواعها كالفساد و الإرهاب, الفقر, الجريمة المنظمة....إلخ .أما عن الفصل الثالث فلقد ارتأينا فيه أن نخصصه لدراسة حالة واقع الدولة في السودان و أزمة دارفور نتيجة النزاع الإثني،ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تمت قراءة النزاع الإثني بين السودان و إقليم دارفور ا من خلال دراسة أهم خصائص وسمات السودان كمعطيات مساهمة في دراستنا للنزاع بين الطرفين إضافة إلى الصراع في إقليم دارفور وصولا إلى المبحث الثالث بتأثير النزاع على بناء الدولة في السودان والسيناريوهات المستقبلية للنزاع.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي والنظري للنزاعات الإثنية

لقد عرفت قضية التراعات الإثنية اهتماما بالغا على الصعيد العالمي لتصبح إحدى أهم قضايا السياسة العالمية بسبب تعاظم آثارها وتدخل المنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذه القضية من خلال نشر قوات عسكرية في حالات العنف طويل الأمد بين الإثنيات وإنشاء محاكم خاصة بجرائم الحرب للتحقيق في انتهاكات قوانينها.

و باعتبار قارة افريقيا جزءا من المنظومة العالمية ومدى تأثير ظاهرة التراعات الاثنية على استقرار الدول وكيفية بناءها والاثار المباشرة و غير المباشرة عليها فهي تعتبر أكثر القارات تأثرا بنتائجها و ذلك يرجع لعديد الأسباب و العوامل التاريخية كالاستعمار، وعوامل داخلية و خارجية ساهمت كلها في تغذية وتنويع مصادرها ومدى تأثيرها البالغ على استقرار و تطور القارة السوداء .

المبحث الأول: مفهوم التراع و المفاهيم المرتبطة أوالمشابهة له.

هناك مقولة مفادها بأنه عندما يوجد فرد يسود السلام وعند وجود إثنين ينشأ الصراع، و عند وجود أكثر تبدأ التحالفات ، هذه المقولة تشير إلى القانون التاريخي الذي يميز الحياة الإنسانية بشكل عام، و سواء تعلق الأمر باالمجتمعات الصغيرة أو على المستوى الدولي فقانون التراع هو الذي يحكم أغلب العلاقات و مهما كان شكل الوحدة الإنسانية ؛أسرة قبيلة ، أمة، فإنها محكومة بقانون التراع فتلك قاعدة تاريخية لا تحتاج إلى إثباتات مجهدة.[1]

المطلب الأول:إختلافات تعريف التراع

تعريف التراع

لغة: نزاع: مفرد جمع:نزاعات.

1- مصدر: نازع . 2 - حالة المريض المشرف على الموت حشرجة التراع - 3 .خصومة بين أفراد أو جماعات قد تقتصر على تبادل الشتائم وقد تمتد إلى التماسك بالأيدي أو استخدام أداة ما في المشاجرة أو تفضي إلى الحرب بين الدول نزاع: الخصوم أمام القاضي - وضع حدا للتراعات - أرض عليهانزاع .

[1]-محمد عمر بشيرون ، **قضية جنوب السودان، دراسة لأسباب التراع**، (القاهرة:الهيئة العامة للتأليف والنشر، 1971م)، ص 17.

التعريف الموضوعي و الذاتي للتزاع:

التعريف الموضوعي: ينظر هذا الاتجاه للتزاع على انه حالة طبيعية واقعية، بحيث نكتفي بملاحظة سلوك الأطراف دون محاولة حله أي إدارة التزاع. و عليه فالتزاع "وضع تنافسي يكون فيه الأطراف واعين بتضارب و عدم انسجام المواقف و الرؤى".

- صراع صفري رابح و خاسر.
- كما يعبر كينيث **بولدينغ** /Kenneth BOULDING عن هذا الوضع بقوله:" حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، و التي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته".

- **التعريف الذاتي للتزاع:**

- إدراك مشوه و خاطئ لوضع موضوعي، فالتزاعات حالة مرضية عرضية و ليست طبيعة متأصلة،و بالتالي يمكن العمل على حلها و القضاء على أسبابها.
- التزاع هو عبارة عن حالة تذاتانية لموضع المتنازع عليه، يزول بزوال الإدراك الخاطئ عنه. أي التركيز على الجوانب الإيجابية بدلا من السلبية (المكاسب المطلقة بدلا من النسبية).

-تعريف جون غالتونغ / John GALTHUNG (مثلث التزاع):

ينظر إلى التزاع على أنه مثلث متساوي الأضلاع، و أطلق على الزوايا الثلاثة لأضلاعه: زاوية التناقض، زاوية حالة الإدراك، زاوية السلوك.

أ- زاوية التناقض (Contradiction): الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف و المصالح بين الأطراف.

ب- زاوية الإدراك (Perception): تشير إلى عملية تصور المفاهيم الخاطئة و غير الخاطئة عن أنفسهم (الرؤية)، و التصور الذي يحمله كل منهما عن الآخر.

ت- السلوك (Behaiviour): يشير إلى تبلور التناقض و الروية إلى سلوك على ارض الواقع عادة ما يجسد في شكل تهديد أو القهر و استخدام العنف المسلح (الحرب).

يؤكد غالتونغ على ضرورة توفر المكونات الثلاث للمثلث في نفس الوقت في حالة التزاع الكامل وفي حال توفر فقط المكون الأول و الثاني دون ظهور سلوكات يتعتبر التزاع كامنا أو هيكلي.

أما عن تعريف المعهد الدولي لبحوث التراع في **هايد لبرغ** على أنه ظاهرة إنسانية تنشأ عن تصادم المصالح و اختلاف المواقف على بعض القيم و هي على الأقل بين طرفين ، قد يكونان جماعات منظمة أو دولا، وهي مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها و الحصول على أهدافها.[1]

ويعرف التراع كذلك على أنه تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية إلى عدم القبول بالوضع القائم و محاولة تغييره و هو كذلك الاختلاف في تصور مواقف قضية ما بين طرفين أو أكثر في نفس اللحظة من الزمن.

هناك تعريف شامل و عام للتراع، ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض و عدم التطابق في المصالح و الأهداف، قد تكون مصادر التراع مادية (الموارد الطبيعية او الرقعة الجغرافية)أو معنوية قيمية (الإيديولوجيا أو الهوية مثلا) (**جون بورتون** / John BURTON). في سعيها لتحقيق أمنها يدخل الأفراد و الجماعات و الدول في حالات متعددة من التراعات للحفاظ على استقرارها و القضاء على أي خطر أو تهديد خارجي ، أي أنها تعمل على التحرر من التهديد (الأمن حسب **باري بوزان** / Barry BUZAN)، و هنا يكون التراع متعلق بفكرة الأمن و مقتضياته.[2]

و تجدر الإشارة إلى الفرق الجوهري بين مفهومي التراع و العنف في أن مفهوم التراع أوسع من مفهوم العنف إذ تتعدد صور التراع و آلياته، و يعد العنف إحدى هذه الآليات في إدارة التراع و حسمه و تتوقف شدة التراع على كم وكيف العنف المستخدم فيه .

أما عن موضوعات التراع و أنواعه فهي تنقسم إلى نزاعات داخلية ضمن إطار المجتمع و الوطن و الدول الواحدة كالتراعات السياسية و الإثنية ، و نزاعات خارجية كما في الدول على خلفيات سياسية و اقتصادية الخ.

و الذي يهيمن هو النوع الأول و الذي قد ينجم عنه صراعات دموية و إستئصالية.

تتنوع التراعات حسب تنوع جوهرها و مرتكزاتها و طبيعة القوى التي تدعمها و تغذيها و تشترك بها وتتباين جراء اختلاف أطرافها و الأدوات النظرية و العملية المستخدمة فيها و حجم المال والقوة و السلاح

---

[1]-عمربشيرون، **مرجع نفسه**، ص18.

[2]-حيدر ابراهيم علي، **المجتمع المدني والمجتمع التاريخي في السودان**،(القاهرة :مركز الدراسات السودانية)، 2001م،ص16..

والتأييد المحشود لها ، أما موضوعاتها فعموما تكون حول الموارد و اكتساب السلطة.[1]

المطلب الثاني :المفاهيم المشابهة للنزاع

مفهوم الصراع:

تعتبر ظاهرة الصراع هي الأكثر تعقيدًا في العلاقات الدولية بسبب تعدد أبعادها، تداخل مسبباتها ومصادر، تشابك تفاعلاتها وتفاوت المستويات التي تحدث عندها من حيث المدى والكثافة والعنف من الأمور التي يجب التنويه إليها عند الحديث عن الصراع كثرة مايقع من خلط بين مفاهيم الصراع، الحرب المسلحة، المنافسة، والتوتر .فيما يلي توضيح لهذه المفاهيم والفرق بينها وبين الصراع.

يختلف مفهوم الصراع يمكن ان تتنوع مظاهره وأشكاله، فهو قد يكون صراعًا سياسيًا، إقتصاديًا، أو مذهبيًا، كما تتنوع أدواته من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية ومن نماذجها على سبيل المثال لا الحصر الضغط، الحصار، الإحتواء، التهديد، العقاب والمساومة، الإغراء، التنازل،التحالف، التحريض، التخريب والتآمر وغيرها من الأساليب.

مفهوم الحرب:

الحرب ظاهرة غير طبيعية في المجتمعات البشرية ويعتبرها البعض ظاهرة مرضية وهي عنصر من عناصر عدم الإستقرار في المجتمعات البشرية من مختلف النواحي السياسية والتاريخية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها من الظواهر وهي تعد مظهر من مظاهر الصدام المسلح بين جنود يمثلون قوة فاعلة مختلفة على الصعيد الدولي بهدف تحقيق كل طرف لمطالبه عن طريق العنف

وتعتبر اكثر نماذج الصراعات دراماتيكية.

تطورت هذه الظاهرة نتيجة لتطور المجتمعات وتوسعت دائرتها وانتقلت من نطاق القبيلة الضيق إلى نطاق الدولة إلى مجموعة الدول .كما تغيرت أدواتها والوسائل المستخدمة فيها بسبب الثورة التقنية وأصبح يتم إستخدام أسلحة الدمار الشامل والاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية في حروبها.[2]

---

[1]-سلافة عبد الرحمان أحمد عثمان، **"الصراعات في القارة الإفريقية"**، (أطروحة لنيل شهادة الماجستيرفي العلاقات الدولية، السودان، 2005)، ص 11.

[2]-سلافة عبد الرحمان، **مرجع نفسه**، ص12.

المبحث الثاني: مفهوم الاثنية و المصطلحات المتعلقة بها

منذ ظهور مفهوم الاثنية و شيوعه في الوقت الحاضر لا يزال من أكثر المفاهيم إثارة للجدل و الخلاف حول مضامينه ومدلولاته، حيث ورد على أنه جماعة ذات وضع خاص في سماتها أو مقوماتها و أكد البعض على أن الاثنية هي الأقلية ، و من اعتبرها على أنها تعني الأمة.

وتعد الإثنية من بين الظواهر التي لها علاقة مباشرة بتفكك العديد من الدول، ولاتزال العديد من البلدان تعاني منها وتسعى جاهدة لإيجاد الأساليب والطرق لإدارة تنوعها الإثني .

ولقد تعددت التعاريف التي وضعها الباحثون لمفهوم الإثنية ، بحيث أن هذه الأخيرة تتقاطع مع العديد من المصطلحات والتي تكاد أن تكون مطابقة لها.[1]

المطلب الأول:مفهوم الاثنية

تعريف الاثنية:

من الناحية اللغوية لفظ الاثنيةEthnecity مشتقة من الكلمة اليونانيةEthnos والاثنية في ذات السياق من الناحية اللغوية تشير إلى أصل الشعوب الذين لم يتبنوا النظام السياسي و الاجتماعي لدولة المدينة -polis cité -

والاثنيون عند اليونانيين القدامى هم أفراد مبعدون عن ثقافتهم ، لكنهم غير مشمولين داخل دولة المدينة في العادات الكنسية، ونقصد كذلك بالاثنيين مجموعة الأشخاص غير المسيحيين.

عند الانثربولوجيا الفرنسية الاثنية و القبيلة مرادفين ، أما عند الانجليز فالقبيلة تشير إلى نمط تنظيم سياسي جزئي ، والاثنية تعني تجمعا ناتجا عن مجموع عناصر مختلفة الأعراق نظرا لتأثير الأحداث التاريخية ، ولديها أفكار مشتركة و هي حسب **اريكسون**(Erikson) نمط من العلاقات بين الأشخاص أو الجماعات الذين لديهم مميزات ثقافية تجمعهم.

وشاع استخدام مفهوم الإثنية -العرقية -بين السياسيين وعلماء الاجتماع والعامة في الغرب منذالخمسينات من القرن العشرين ،ومنذ الستينات أصبح اللفظ يستخدم للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وآي سمات أخرى مميزة كالأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية ، وتعيش في إطار مجتمع واحد جماعة أو جماعات أخرى تختلف عنها في إحدى أو بعض هذه السمات فهو

[1]-محمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، (الجزائر :دا رهومة للطباعة والنشر2000)، ص 1

مصطلح يشير إلي جماعة لا تعرف بالنظر إلي المؤسسات السياسية ، ولكن بالنظر إلي علاقات الدين أو اللغة أو الروابط الإقليمية السائدة بين أعضائها. [1]

تشير الموسوعة البريطانية للجماعة العرقية أو الإثنية إلي أنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع اكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة ،والروابط القومية أو الثقافية. لكن هناك تعريفات أخرى ترتكز على علاقات القوة في المجتمع ،فترى الجماعة الإثنية على أنها تلك الجماعة التي تعرف نفسهاوتعرف من جانب الآخرين على أساس أنها حائزة لمقومات ثقافية مختلفة عن الجماعات المسيطرة، الأمر الذي يؤثر في حقوقها في المساواة السياسية والاجتماعية الاقتصادية في محيطها الأشمل ولكي نطلق على جماعة مجتمعا اثنيا لابد من تلاقي المعايير التالية:

_لابد للجماعة من اسم وذلك ضروري لأنه الرمز الشخصي للجماعة لان افتقارالاسم يعكس هوية جماعية غير مكتملة التطور

_الاعتقاد الراسخ في أصل مشترك الذي يربط ميزة الجماعة فيما بينها. والاشتراك في تراث واحد ، وهو غالبا ما يكون أساطير تتناقلها الأجيال.

_التاريخ والذي يمثل المذكرة الجماعية التي ترص الإلهام الفكري للجماعة هذا التاريخ غالبا ما يكون سببا في الشعور والإحساس بالماضي والمصير المشترك.

الاشتراك في ثقافة واحدة نقوم على توليفة من : اللغة ، والدين والقوانين ، والعادات والمؤسسات والزي والموسيقى والحرف والمعمار والطعام ، ولابد للجماعة من أن تشعر بالارتباط لإقليم محدد قد تتوطن أو قد لا تتوطن فيه.

لا بد للأفراد أن يفكروا في أنفسهم كجماعة تسعي لتأسيس مجتمع اثني بمعنى الإحساس بإثنيتهم المشتركة ، فالجماعة لابد وأن تكون مدركة لذاتها ولابد أن تكون متضامنة فهذا الأخير يحدد قوة الترابط بين أعضاء الجماعة فهو مقياس تماسك الجماعة.

وبناء على ما سبق فالاعتقاد بالأصل الواحد سواء كان حقيقيا أو وهميا أو شعوريا هو أهم معيار لتعريف العرقية ، وكذلك تميزها عن المجموعة الإثنية ، هذا ما أكده الذي عرف "ANTHONY

[1]-بلعيد سمية، **"النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"**، (أطروحة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2010)، ص 21.

" " SMITHعالم الاجتماع البريطاني " انطوني سميث الإثنية " بأنها مجموعة من السكان لها أسطورة الأصل المشترك ،وتتقاسم ذكريات تاريخية ولها عناصر ثقافية ومرتبطة بإقليم خاص ومتضامنة. [1]

منذ عام 1880 بدات الدراسات الإثنوغرافية الغربية تستخدم مصطلح الإثنية العرقية للإشارة إلي الشعوب التي كانت تنظر إليها كشعوب بدائية والتي كانت تعني بشكل رئسي الشعوب الوثنية ، وواضح أن هناك ارتباطا عميقا بين الوثنية والبدائية ،إذا كان من غير الممكن تصور أن يكون الشعب متحضر ا إذا بقي على اعتقاداته الوثنية و لم يتشرب قيم المسحية واليهودية ، وبوصفه كذلك كان الشعب الذي يعامل كإثنية يفتقر في نظر الإثنولوجيين للحضارة والمدنية بل وللثقافة المتطورة ، ولا يمكن أن يكون بمستوى الشعوب الأوروبية ولا أن تطبق عليه المعايير والمقاييس والمفاهيم ذاتها التي تطبق في دراسة هذه الأخيرة ، وقد ترسخ

هذا الاستخدام لمصطلح الإثنية كوسيلة للتمييز بين الشعوب البدائية غير الأوروبية وغير المسيحية والشعوب المتحضرة الأوروبية مع دخول العصر الاستعماري حيث حصل الربط بشكل أعمق بين الإثنية والعرقية أو العنصرية. فالاثنية وان أشارت في عموميتها إلي تكوينات أو هويات جماعية متميزة إلا أنها لا تكاد تستقر على حال في تعيين طبيعة هذه الهويات أو أصل تميزها ونزاعها ، فهي كالحرباء تغير لون جلدها بحسب ظروف المكان والزمان ، فقد تستخدم في سياقات معينة للتعبير عن الجماعات الأقلية في علاقاتها مع أكثرية قومية في بلد معين وتشير بذلك إلي الاختلاف في الأصل القومي كالتمايز بين العرب والأكراد والبربر والأرمن والشركس، لكنها تستخدم أيضا للتعبير عن التمايز الديني أو الطائفي ، فالمسيحيون يشكلون إثنية في بلد أغلبيته بوذية أو إسلامية ، وهو ما ينطبق أيضا بالقدر نفسه على أي أقلية دينية حتى عندما تشترك بلغة وثقافة واحدة مع الأكثرية.[2]

المطلب الثاني : الاثنية و العرق

الاثنية و العرق:

قبل **ماكس ويبر(Max weber)** كان ينظر للعرق و الاثنية على أنها جانبين من نفس الشيء ،وفي حوالي عام 1900 أرجعت الاختلافات الثقافية بين الأشخاص إلى السمات الموروثة جينيا ،فمقدمة**ويبر(Weber)** حول الاثنية بوصفها واحدة من المقومات الاجتماعية تعتبر الاثنية و العرق

[1]-سميةبلعيد، **مرجع نفسه**، ص22.

[2]- سمية بلعيد، **مرجع نفسه**، ص23.

منقسمان عن بعضهما البعض و هو بذلك يشير إلى أن الانتماء العرقي يختلف عن الانتماء الاثني فالأول يعتمد على الأصل كأساس أما الاثنية فهي تعتمد على اعتقاد ذاتي لمجموعة الأصل.

في عام 1982 أكد الانثربولوجيين الأمريكيين- تلخيصا لأربعين عاما من البحث الاثنوغرافي - أن الفئات العرقية و الاثنية هي علامات رمزية لطرق مختلفة ، و يلاحظ حسب **بيل أشكروفت و هيلين تفني(Bel ashcroft)، (Helen tevny)l**

أن الفرق بين الاثنية و العرق كبير جدا ، فالاثنية تنشأ عندما تختار مجموعة إثنية أن تنفرد بنفسها وتحصن في فضاء هويتها التي لا يمكن لأحد أن يتركها أو يأخذها منها ، أما العرقية فهي تظهر كطريقة لتأسيس التقسيم و تحديد الناس وفقا لمعيار جيني ثابت.[1]

و نخلص في الأخير إلى أن الكثير من النظريات عن العرقية لا تمتلك الأساس الواضح ، و الكثير من التعريفات نزعت لاستبدال البعد البيولوجي للعرق بأبعاد ثقافية و اجتماعية لتخلق التمايز بين البشر و تحكم سلوكهم و تجاهلت الجانب الجسماني و الطبيعي لهم ، فالعرق ينضوي تحت كل ما له صلة بالأمور الفطرية الخارجة عن قدرة تحكم الفرد على خلاف الاثنية التي تقوم على كل ما هو مكتسب من البيئة المحيطة بالفرد و قد نتج هذا الخلط في المفاهيم و اعتبار المفهومين شيئا واحدا عن استخدام العرق لأغراض شخصية وهذا ما تبين من خلال مناهج **ويد(WED)** في مفهوم العرق حتى أصبح مرادفا في أحيان كثيرة للتمييز العنصري،ولذلك فهما لا يعنيان نفس الشيء و يجب إعطاء كل مفهوم مضمونه و تجنب الخلط و التداخلات الناجمة عن سوء الاستخدام من أجل وضع حد للتأويلات الضبابية

المطلب الثالث : الاثنية و الأقلية

الاثنية و الأقلية:

اختلفت المعايير المستعملة لتحديد مفهوم الأقلية فبعض الباحثين اعتمدوا على المعيار العددي و منهم من استخدم معيار الوضع السياسي و الاجتماعي ، و منهم من جمع بين المعيارين السابقين.

1-أنصار المعيار العددي:

[1]- ابراهيم سعد الدين، ***تأملات في مسألة الأقليات*** ، (الكويت: دار سعاد الصباح ، 1992م)، ص32.

يعتمد أنصار هذا الاتجاه على المعيار الكمي في تحديد مفهوم الأقلية و الذي مفاده أن الأقلية هي جماعة سكانية أقل عددا من حيث الكم في مجتمعها

و قد اعتمد الأستاذ **ستانسيلاف تشيرنيتشو**(Stancilef tchirnito) سنة 1997 على المعيار العددي في تحديد مفهوم الأقلية بقوله بتصرف" : هي مجموعة من الأفراد يعيشون في إقليم الدولة بصفة دائمة فهم أقلية عددية مقارنة مع باقي السكان و لهم خصائص تختلف عن الأغلبية و لهم إرادة في الحفاظ على هويتهم "

2-أنصار الوضع السياسي الاجتماعي:

في هذا الصدد يرى **سعد الدين إبراهيم** أنه ليست كل أقلية عددية بالضرورة مقهورة ، كما أنه ليست كل أغلبية بالضرورة قاهرة وتتمحور وجهة نظر هذا الاتجاه على اعتبار أن الأقلية هي كل جماعة سكانية مضطهدة الحقوق السياسية والاجتماعية بغض النظر عن العدد الذي تمثله

3-أنصار الدمج بين المعيارين:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الأقلية هي جماعة بشرية تتميز بأنها أقل عددا مقارنة بالعدد الكلي للمجتمع أما

عن الوضع السياسي و الاجتماعي فيشير **السيد محمد جبر** إلى أن الأقلية هي مجموعة مواطني الدولة تتميز عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة و غير مسيطرة أو مهيمنة فتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها.[1]

ما يؤخذ على التعريف أنه حمل الأقلية عنصر الاضطهاد و القهر ، غير أن الواقع يوجد أقليات حاكمة ومسيطرة و قد جاء في إطار اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات عدة تعاريف منها ما تقدم به **فرانسيسكو** كابورتي Francesco caporti حيث عرفها على أنهامجموعة تمثل أقلية بالنسبة لسكان الدولة ، و تملك خصائص ثقافية و فيزيائية مختلفة ، و يظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بهويتهم، و هذاما أخذت به الاتفاقيات الثنائية الخاصة بالأقليات لما بعد الحرب العالمية الثانية و عليه نخلص إلى أن كل أقلية هي اثنية ، لكن لا تغدو كل اثنية أقلية نظرا لتلافي شرط العدد[2].

[1]-سعد الدين إبراهيم ، **تأملات في مسألة الأقليات** ، (القاهرة ، دار سعادة الصباح ، 1992)، ص 82.

[2]- سعد الدين إبراهيم، **مرجع نفسه**، ص83.

المطلب الرابع: الاثنية و القومية

يرى **أنتوني سميث**(Antony smith) أن جوهر مبدأ القومية يقوم على أساس أنهاالمجموعة التالية من الافتراضات:

-العالم مقسم إلى أمم.

-الأمة هي مصدر كل القوة السياسية و الاجتماعية ، و الولاء للأمة يفوق جميع الو لاءات الأخرى و التي تعني شعور الجماعة بالانتماء إلى كيان واحد دون أن يتعدى ذلك إلى الرغبة في تكوين إطار سياسي ينظمه

فالقومية بذلك حركة سياسية و فكرية تسعى لجمع الأمة في وحدة سياسية على خلاف الأمة، و بالتالي القومية تشمل الأمة و العكس غير صحيح ، أما الاثنية هي حركة قومية إذا تجاوزت بشعورها بالوحدة إلى الرغبة في التجمع داخل دولة مستقلة أو الانضمام إلى الدولة الأم.

هناك من يعرف القومية على أنها صلة اجتماعية و عاطفية تنشأ من إشراك أفراد مجتمع معين في كل أوبعض الخصائص و يشعر أولئك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة اجتماعية و يرغبون في تحقيق غايات و أهدافمشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير

و أخيرا نخلص مما سبق إلى أن الاثنية تختلف عن العرق لأنها تتعلق بكل ماهو مكتسب من البيئة ، و عنالأقلية في كونها لا تخضع للمعيار العددي فالكم في الاثنية لا يؤخذ في الحسابات ، و تصبح قومية إذا ما كانت لهاالرغبة في الوحدة و تكوين كيان سياسي مستقل -الترعة الانفصالية-.[1]

المبحث الثالث:الخلفية التاريخية للنزاع الاثني

أهتمت العديد من الدراسات بالظاهرة الأثنية وتناولتها من جوانب ومداخل مختلفة، بيد انه ما يهمنا من ذلك هو دراسة الموضوع من زاوية سياسية أي الأثنية سياسية الطابع وذلك للدور الذي تلعبه في تأجيج الصراعات في مختلف الدول وخاصة دول العالم الثالث .تاريخيًا لقد شاع استعمال مفهوم الأثنية في الدراسات والمداولات الأثنية منذ فتةر تعود لبداية هذا القرن وذلك إثر التغيرات التي لحقت بخارطة الجغرافية السياسية نتيجة للحروب التي أدت إلى إنهيار كثير من الإمبراطورياتوالدول الكبرى مثل الدولة

[1]-عبد الحكيم عموش ،**" تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات ، دراسة نموذج القضية الكردية"** ، (معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر1994)،ص8.

العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر وتعديلات الحدود التي طرأت علىحدود الدول مما أدى إلى ظهور دول لم تكن موجودة في السابق.

وترجع جذور هذا المصطلح إلى عصر الإغريق غير أن أول استعمال معاصر ظهر عام 1909 أشارت إليه وثيقة إعلان حقوق شعوب روسيا الذي أعلنته الثورة الروسية عام 1917 م ضمن المبادئ النظرية التي تنظم العلاقة بين القوميات المختلفة.[1]

المطلب الأول: مطالب الجماعات الاثنية

أ-المطالب الثقافية:

تطرح الجماعات الإثنية مطالب خاصة وعادة ما تكون اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات

)حضورا في المطالب الإثنية :

1-اللغة : حيث تعتبر مكانة اللغة في النظام السياسي إحدى أدوات الهيمنة و السيادة و المطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد مطالبة بإعتراف رسمي بأن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر، أو قد تكون المطالب بأولوية لغة أو بالتعددية اللغوية إذا كانت الجماعة الاثنية أقلية

و للغة دور في الحراك الاجتماعي الطبقي و الكفاءة الإدارية و شغل المناصب و علاقات الدولة الخارجية ومن أمثلة ذالك رفض التعريب في جنوب السودان ، الاعتراف باللغات الإفريقية في جنوب إفريقيا بعد إنتهاء الحقبة العنصرية.

2-الدين: يستخدم الدين للتعبئة و الحشد لصالح أو ضد النظام السياسي ، و تنادي الجماعات ذات الأغلبية بإعتبار دينها هو الدين الرسمي ، و الاثنية الأقل تطالب عادة بالعلمانية و فصل الدين عن الدولة كما في السودان و نيجيريا و غيرها[2].

3-العادات و التقاليد

تطالب الجماعات الاثنية بإحترام عاداتها و السماح لأبنائها بممارسة هذه العادات ؛ مثل مطالب السيخ البريطانيين و النساء المسلمات البريطانيات الذين يخدمون في الجيش و الأمن بارتداء لباسهم حسب التعاليم الدينية أو العادات و التقاليد الخاصة بهم.

---

[1] محمد مهدي عاشور، **التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا** ، (طرابلس : دار الكتب الوطنية ، 2004م) ، ص.28.

[2] -بلعيد سمية، **مرجع سابق**، ص27

ب -المطالب السياسية :وتتمثل أغلبها في

1-الانفصال : تكون مطالب الجماعات الاثنية المتعلقة بالنظام السياسي بالانفصال لإقامة كيان سياسي جديد مستقل مثل حالة تيمور الشرقية ، أو الانفصال للانضمام إلى كيان آخر مثل إقليم الاوغادين الذي يطالب بالانفصال عن إثيوبيا و الانضمام إلى الصومال ، و كشمير التي تطالب بالانفصال عن الهند و الانضمام إلى باكستان.

2-**الاستقلال الإداري** : في بعض الحالات لا تطالب الاثنيات بالانفصال و لكن بالاعتراف بخصوصية هذه الجماعة كأن تحصل على استقلال إداري أو حكم ذاتي ضمن فدرالية أو مخصصات لأجل الحصول على منح مالية أو الاعتراف بقيمة الجماعة وتمييزها في المجتمع و من أمثلة ذلك نيجيريا.

3-**المناصب العامة** : تتنافس الجماعات الاثنية عادة من أجل السيطرة على جهاز الخدمة المدنية و الوظائف الرسميةفي الدولة.

4-مسألة الأرض : امتلاك بعض الاثنيات لمساحات تفوق كثيرا نسبتها العددية. [1]

ج-المطالب الاقتصادية :وتتمثل عادة في المطالبة بالتوزيع العادل في الثروات عن طريق مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الجماعات.

أما عن مبررات هذه المطالب فتقدم الجماعات الاثنية عادة مبررات تاريخية أو إدارية كأن تكون أكثرتعليما و كفاءة و خبرة فثمة مبررات متعلقة بالجدارة و الكفاءة ، و تجدر الإشارة إلى أن فاعلية المطالب تعود لفاعلية الجماعة نفسها وحجمها و مدى تماسكها و التركز الإقليمي و طبيعة هذا الاقليم ، و دور النخبة السياسية للجماعة الاثنية في تعبئة مطالبها و طرحها و الدفاع. [2]

لكن تجاهل النظام السياسي لمطالب جماعة إثنية معينة أو عدم اعترافه بهاا أو عجز مؤسسات النظام عن استبعاد المطالب المتصاعدة بالمشاركة السياسية يؤدي في معظم الأحوال إلى تشدد الجماعات المستبعدة و لجوئها إلى وسائل غير مشروعة للحصول على مطالبها و من هنا يبدأ العنف ضد النظام أو ضد الجماعات الأخرى.

---

[1] بلعيد سمية **المكان نفسه.**

[2] - أحمد وهبان ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر** ،، (طرابلس : دار الكتب الوطنية ، 2011م)، ص 90.

المطلب الثاني : إستراتيجيات التعامل مع الجماعات الاثنية

تتنوع هذه الاستراتيجيات لتشمل:

أ -الإستيعاب و الدمج : و يكون على 3 أنماط:

-عن طريق تكوين ثقافة و أنظمة تعليم و أساليب تربوية موحدة.

-استيعاب مادي و ذلك عن طريق صهر الجماعات ببعضها إما بإلحاقها بهوية الجماعة الرئيسية أو تكون هوية جديدة.

-كما تقوم على عمليات إستيعاب مؤسسي بإنشاء مؤسسات يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية. [1]

ب -إستراتيجية إقتسام السلطة:

حيث تقوم على إئتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها الجماعات الاثنية في المجتمع ، و قد تم تطوير هذا النظام بين الكاثوليك و البروتستانت في هولندا.

ج -إستراتيجية القسر:

حيث تقوم على الهيمنة و هي الأكثر شيوعا ، و تمارسها الاثنيات الكبرى و الأقليات الحاكمة و المسيطرة و قد تقوم الأنظمة السياسية بعمليات تطهير عرقي و استئصال و ترحيل جبري.

و نخلص إلى أن المجموعة الاثنية لا تشكل تهديدا لاستقرار الدول إلا عندما تطرح مشكلة سياسية، و تنشأ المشكلة الاثنية عندما تتحول المجموعة الاثنية إلى حزب أو قناة للسلطة فكل جماعة تمتلك ثقافة خاصة بها لفرضها و التعبير عنها و إذا حرمت من ذلك تحدث الاضطرابات لأن الشعور بالحرمان من الحقوق و فقدان السلطة يولد لدى الجماعة الاثنية تمسكا شديدا بالهوية الثقافية و تطرح عندئذ مشكلة سلطوية.

وتحدث المشكلة كذلك عندما تحاول الجماعة الاثنية جعل الانتماء الاثني كيانا سياسيا ، فرغم أن التمايز الاثني الذي يوجد في كل البلدان يمكن أن يكون أساسا للغنى و التنوع الثقافي للدولة إذا وجدت سياسات حكومية عقلانية في هذا الصدد كما يمكن أن يكون وسيلة للتفتت و منه للتراع إذا تعرضت للتسييس و سوءالاستخدام ،إلا أن هذا الأمر الأخير هو الأكثر وقوعا ، فعلى سبيل المثال و على الرغم من

[1] مهدي عاشور، **مرجع سابق**، ص43.

كل المحاولات في لبنان).بجعل التعدد الطائفي 14 - طائفة -عامل غنى لكنه واقعيا هو معرض للتفجير في أية لحظة.[1]

المبحث الرابع:المقاربات النظرية لدراسة النزاعات الاثنية

تعتبر ظاهرة النزاعات الإثنية إحدى القضايا الهامة في السياسة العالمية على غرار القومية ، البيئة قضايا الترابط الاقتصادي ، حفظ السلام والتدخل الإنساني، وعليه فقد كانت محل دراسة من قبل العديد من المقاربات النظرية التي أرادت معرفة الأسباب المؤدية لها ، ومن ثم العمل على وضع حلول نهائية أو على الأقل آليات لإدارتها.

المطلب الأول : إختلافات مسببات النزاعات حسب المقاربات النظرية.

النزاع الإثني هو نزاع بين الجماعات الإثنية في كثير من الأحيان بسبب القومية الإثنية وغالبا ما تؤدي إلى إبادة جماعية ، جرائم حرب،ونجد تفسيرات المختصين في النزاع الاثني عموما تقع ضمن واحدة من الرؤى

الفكرية الثلاث الآتية:

الوسائلية أو الإنفعالية **(Instrumentalism)**،الأولية أو النشوئية**(Primordialism)** البنائية**(Constructivism)**.

تناقش أسباب النزاع الإثني من قبل الباحثين في العلوم السياسية وعلم الإجتماع على السواء والتي تندرج عموما في واحدة من المدارس الفكرية الثلاثة السالفة الذكر ، وهناك المزيد من الأبحاث العلمية الحديثة التي تعتمد على هذه المدارس الفكرية لزيادة فهمنا للنزاع الإثني

أولا : المقاربة النشوئية(Primordialism) :

تقوم المقاربة النشوئية على مفهوم محوري لديها هو القرابة بين أفراد الجماعة الإثنية أي على الروابط هذه

العلاقة تسمح لهذه الجماعات بالتفكير في تماثل الإثنية وحسب **دونالد هوروفيتز (horwitz Donald)** ، يكمن سبب النزاع الإثني في عدم وجود قرابة أي روابط بين الجماعات وعليه يصبح

[1]-برهان غليون ، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** ، (دار الطليعة للنشر والطباعة ،بيروت ، 1979)، ص 30 .

الاختلاف الإثني هو مصدر الحدود الافتراضية بين الجماعات ، وحسب مجموعة من الباحثين هم **غريتس وشيلز ووالكر وكونور Greetz Shills Walker Conner)**

فإن أساس التراع هو الاختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة **-نحن ضدهم-** ويؤكد على أهمية عمق وقوة المشاعر في التراع الإثني ، والذي يولد بالضرورة وعي قوة المشاعر للجماعات الأخرى ويعمق الإحساس بوجود الحدود ، وحسب **شو و وونغ Wong** و **Shaw**) فهي ناتجة عن وضع قواعد تحريم الأنانية والسلوك الفردي .[1]

وأولوية الجماعة حسب **فاندان بارغي Vandenberghe** وفي ذات السياق نجد **صامويل هانتغتون (Samuel huntington)**من خلال كتابه صدام الحضارات يعتبر أن أساس التراعات هو الاختلاف الحضاري بين الوحدات السياسية ، أي أن أساس التراع هو الثقافة نظرا لتصارع القيم بين المجموعات ،حول صدام الحضارات جاءت لتحل محل التنافس بين الرأسمالية فأطروحة **هانتغتون (Huntington)**والإشتراكية خلال الحرب الباردة والخطوط الرئيسية للتراع الآن تسير في شكل مواز مع خطوط الصدع الحضاري في إطار الحجة القائلة بأن عدم التجانس الإثني هو في حد ذاته جذور التراعات والحروب

إن سلوك الجماعة الإثنية تحدده الأحاسيس الإثنية ، لذلك فإن أنصار هذه المقاربة يعتبرون أن التراع الإثني هو نتيجة تراكم الأحقاد والكراهية عبر القرون مثل حالة السنهاليين والتاميل في سريلانكاوهذا الرأي يحظى بتأييد واضعي السياسات الخارجية.

وحسب البروفيسور**فانهانن(Vanhanen)** يقول أن المقاربة النشوئية ليست فقط كذلك بل هي مشروع بحثي صمم لاختبار أن مزيدا من السكان المقسمين إثنيا والذين يختلفون عن بعضهم البعض من حيث القيم والثقافة ترتفع عندهم احتمالات التراع بينهم ، وأن الدول المتجانسة هي أكثر استقرارا لأن المواطنين يشعرون بأنهم جزء من مجموعة الكل.

وقد وضع البروفيسور مؤشرا من 0-200 درجة لتصنيف الدول وفقا لمعيار التنوع.

حيث حصلت كوريا الشمالية على أدنى العلامة (0) و (2) لليابان والبرتغال ، وكانت أعلى الدرجات للتشاد ب 144والسودان 124 ، البوسنة والهرسك112 .

[1]-بلعيد سمية، **مرجع سابق**، ص، ص33، 34

وقام بوضع مؤشر آخر (0 - 200 للتراع الإثني) حيث شمل نوع ومستوى العنف.

وكانت النتائج كالتالي 180 لكل من السودان ورواندا وبوروندي ، 160 لكرواتيا ، 200 للبوسنة والهرسك لأن مدة الاختبار كانت مابين 1990 و 1996 ، واستخلص أنه كلما زاد التنوع كلما زاد التراع الإثني.

لكنه أشار إلى دولة موريشيوس وهي متباينة جدا من حيث الإثنيات ، لكن لا تنتشر التراعات الاثنية فيها بكثرة وذلك نظرا لتكيف المؤسسات مع متطلبات الإثنيات نظرا لوجود توازن في تمثيل المجموعات الإثنية ومع هذا الاختلاف الإثني والتنوع نكون أمام مصطلحين هما (In group)الذي يضم كل من هو داخل المجموعة (Out group) والذي يضم كل من هو خارجها ، والذين ينتجان مفهومين آخرين هما الإنضمام المجموعة (Inclusion)والإقصاء (Exclusion) .[1]

وعلى غرار دراسة البروفيسور**فانهانن**(Vanhanen) حول هذه المقاربة نجد في ذات السياق دراسة **لنيكولاس سامبانيس** (Nicholas Sambanis) بعنوان **Do ethnic and non ethnic conflicts -have the same causes -**

-فباختبار العلاقة ما بين الاختلاف الإثني واحتمال الدخول في التراع في 161 دولة في الفترة 1990 1999 وجد بأن التراعات الإثنية توجد في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية ، المتخلفة والمتقدمة على حد سواء وخلص إلى أن عامل التنوع والاختلاف الإثني هو سبب فاعل ورئيسي في نشوب التراع.

وكخلاصة نستنتج أن سبب التراع حسب المقاربة الأولية هو وجود التنوع الإثني الذي سيحدث حتما اختلافا فيما بين الإثنيات ، هذا الاختلاف سيضخم من الشعور بالولاء نحو القبيلة وتراجعه نحو المركز والذي سيخلق تعصبا نحو الآخر وبالتالي حدوث التراع.

لكن هناك عدد من الباحثين السياسيين لمفهوم الحرب الإثنية كما لو أنها أسطورة ، فهم يؤكدون على أن الأسباب الجذرية للتراعات الإثنية لا تنطوي على الانتساب للإثنية، وإنما على العوامل السياسية ، اقتصادية . إلخ.

[1]-Andreas winner ،Facing ethnic conflict ،2003 ،p3 on :
www.sscnet.uc.la.edu/soc/facultywinner/FEG intro.pdf .

هؤلاء المتخصصين في العلوم السياسية يؤكدون على أن مفهوم الحرب الإثنية هو مفهوم مضلل لأنها تؤدي إلى استنتاج مفاده أن الجماعات المختلفة مصيرها القتال ، والواقع يثبت أن الحروب بينها بقرارات سياسية.[1]

ثانيا : المقاربة الافتعالية

تبني هذه المقاربة تحليلها لسبب التراع الإثني على فرضية مؤداها أن التراع الإثني ليس بسبب الاختلاف القيمي بين الإثنيات ، بل يعود لدور الفواعل السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي وفي هذا السياق يعتبر **باري بوزان(Barry buzan)** التراع الإثني على أنه أسطورة أو خرافة يتمسك بها من يريد استخدامها .

هذه المقاربة سعت لتفسير استمرار نتائج وأفعال وسلوكات قادة المجتمعات الذين يوظفون المجموعات الإثنية كمواقع للتعبئة الجماهيرية ؛ مثلا في حالة الانتخابات واستغلالها في سياق التنافس على السلطة ، وذلك لكونهاأكثر فعالية من الطبقات الاجتماعية.[2]

فبا لنسبة لدور الفواعل على المستوى الخارجي ، يرى أنصار هذه المقاربة أن للاستعمار دور كبير في اختلاق التراعات الإثنية ، وذلك عن طريق تشتيت القبيلة الواحدة على أكثر من دولة ، مما يؤدي إلى تواجد قبائل ذات تاريخ من العداء في نفس المنطقة الجغرافية وتداعيات ذلك على الأمن والاستقرار فيها وعلى سبيل المثال نجد دور القوة الاستعمارية البلجيكية في ثلاثينات القرن المنصرم في تجسيد التمييز الحاصل بين الهوتو والتوتسي في رواندا على أساس ملكية الماشية وقياسات مادية أخرى ، وقد صدرت بطاقات للهوية على هذا الأساس والتي لعبت دورا رئيسيا في عمليات الإبادة الجماعية لعام1994 .

ويعتبر البعض أن الفهم الصحيح لطبيعة التراعات الإثنية في مناطق العالم الثالث يقتضي فحصا دقيقا لدور القوى الاستعمارية في خلق المشاكل الإثنية ، فهي مشكلة موروثة عن عهد الاستعمار الذي اتخذ سياسات إثنية كانت السبب في اندلاع التراعات الإثنية- سياسة فرق تسد -، كما حدث في بوروندي و الكونغو الديمقراطية ورواندا ،فقد قسم التوتسي إلى أقلية مضطهدة في الكونغو ومسيطرة في بوروندي.

---

[1]-صامويل هانتغتون، **صدام الحضارات** ،" الشكل الجديد للصراع ، مجلة السياسة الدولية ، (العدد 116 ، القاهرة ،'أفريل 1994)، ص 321.

[2]- سمية بلعيد، **مرجع سابق**، ص35.

أما على الصعيد الداخلي يخلق التراع الإثني بسبب تحريك محفزاته وأسبابه من قبل النخب الداخلية والتي تعمل على تحقيق مصالحها التي تتحقق في جو الفوضى اعتمادا على الإثنية كوسيلة.

وفي هذا السياق يمثل كتاب **دانييل بوسنير(Daniel) (Posner)** حول المؤسسات والسياسات الاثنية

في إفريقيا إسهاما رئيسا في نظرية الانقسامات السياسية ، وهو شائع لإثبات أن النخبة السياسية في دول العالم الثالث لديها الحافز للعب ببطاقة الإثنية ، واعتمد في ذلك على تحليل السياسات الإثنية في زامبيا كدراسة حالة فالتعبئة السياسية وتسييس الإثنية كما يحصل في بوروندي ورواندا وأوغندا والتمييز على أسس إثنية توفر

الوقود من أجل الدخول في نزاعات إثنية. [1]

ونجد **فاليري بتشكوف(Valery betchcov)** ينوه على تسييس الإثنية في الشيشان وذلك لوجود التلاعب والتضليل على أسس إثنية وعليه فإن تسييس الانتماء الإثني لابد في النهاية أن يؤدي إلى عنف واضطراب سياسي واجتماعي وهذا التسييس هو جزء من إستراتيجية برنامج يهدف إلى الوصول إلى السلطة وزيادة المكاسب الشخصية ، وهذا_السلوك اتبعه كل من حزب العمال والمحافظين في بريطانيا كمفتاح للفوز في الانتخابات في ظل ظروف التكافؤ ما بين الحزبين في الفترة ما بين_1964- 1975

وحسب **ماورو وكيفير (Mawro)، (Keefer)** فإن ضعف المؤسسات وتميزها بالفساد وغياب سيادة القانون لها أثر سلبي في حالة التنوع الإثني ، على عكس البلدان التي لديها مؤسسات جيدة ، بما يكفي عدم تفاقم خطر الحروب والإبادات الجماعية التي قد تنجم عن التنوع الإثني.

وعليه فان تركيز المقاربة النشوئية على الاختلاف الإثني واعتباره العامل الرئيس وإهمال دور النخب في حين أن المقاربة الافتعالية تبرز دور النخب على كافة المستويات في تأجيج التراعات وإهمال دور الجماعات الإثنية أي القاعدة الشعبية.

فالمشكلة مع المقاربات السابقة أنها وجهات نظر أحادية وغير متكاملة توفر بعض العناصر من الكل.

ثالثا : المقاربة البنائيةConstructivism

[1]-عادل زقاغ ، **تدخل الطرف الثالث في التراعات الإثنية** ، فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي، ص 2 على الموقع: www.geocities.com/adelzeggagh /irapproches-intervention.html

ظهر مصطلح البنائية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي وكان **نيكولاس أونيف (Nicolas onuf)** أول من استعمل المصطلح في كتاب **عالم من صنعنا (World of our making)**

وأشار أن القواعد والمعاييرتلعب دورا هاما في إرشاد سلوك الفواعل الدوليين وبناء الحياة الدولية بشكل عام والبنائية هي اتجاه جديد يهدف إلى الاستفادة من كل المساهمات النظرية لبناء نظرية متكاملة في العلاقات الدولية.

وتكمن القوة الأساسية للمقاربة البنائية من حيث قدراتها على تزويدنا بفهم لفترات التحول في العلاقات الدولية وذلك مقابل الفهم الستاتيكي الذي يميز النظرية الواقعية ، ويعود ذلك إلى اقتراحات دراسة التأثير المتبادل بين البنية"Structure"والعضو"Agent".

فالتصور البنائي يقوم على تشريح علاقة التأثير المتبادل بين طرفي الثنائية) بنية-عضو (،بحيث يمكن إسقاط هذا التصور على الدولة كبنية ، والمجموعات الإثنية المتضمنة أعضاء أو وحدات، ففي الوقت الذي كانت تميل فيه كل من الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية فان البنائية تركز على تأثير الأفكار وهي تولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع لأنه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح.

لقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية لأنها امتلكت القدرة على تفسيرهذا الحدث في ظل إخفاق الواقعية والليبرالية في ذلك ، فالنظريات البنائية متعددة وهي لا تقدم لنا تصورا موحدا لتوقعاتها حول أي من القضايا المطروحة فهناك اتجاه للبنائية يركز على مستقبل الدولة ويعتبر أن الاتصالات عبر الوطنية وتقاسم القيم المدنية أدت إلى تقويض دعائم الو لاءات الوطنية التقليدية كما أن بعض البنائيين يركزون على دور الضوابط والمعايير ويرون أن القانون الدولي وغيره من المبادئ الآمرة أدت إلى نخر المفاهيم التقليدية للسيادة. [1]

فقد تصاعدت حدة التراعات الإثنية التي تتمحور حول متغير الهوية لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مميز مقارنة مع فترة الحرب الباردة لعدة عوامل من بينها ؛ تزايد الاهتمام بتصور الثقافة والذي تزامن مع بروز الاتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط والذي يعتبر في جانب منه ردة فعل على تصاعد حدة التراعات الإثنية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ، وذلك أن المصلحة حسب التحليل البنائي تتحدد

[1]-زقاغ، **مرجع نفسه**، ص3.

بشكل مرتبط بالهوية ، فعندما تخفق الدولة في أن تكون بمثابة إطار لهوية مشتركة تؤطر شخصية جميع مواطنيها فإنهم يلجؤون إلى أطر بديلة وعلى هذا المستوى فإن إطار القرابة والانتماء الإثني يعتبر البديل الأقل تكلفة والأكثر فعالية إلا أن التفاعل ما بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى التراع.

وعلى مستوى تحليل أسباب التراعات الإثنية ، فقد انتقدت البنائية المقاربتين النشوئية والافتعالية حيث أكدت أنه لا يمكن اعتبار الجماعة الإثنية ككل تحركة المشاعر والأحاسيس الإثنية ، في الوقت الذي لا يمكن اعتبارالنخب فواعل تابعة لهذا الشعور كما لا يمكن اعتبار التراع الإثني ناتج عن تعبئة الفواعل للجماعات الإثنية.

فباختلاف المقاربة النشوئية التي تؤصل التراع الإثني في الضغائن والأحقاد التاريخية التي ترسخت في ذاكرة الأفراد فإن البنائيين يرون أن التوجه التنازعي للهوية الاثنية ليس معطا مسبقا ، بل تحكميا يديره القادة.

وفي هذا الصدد يقول **فيرون (Fearon)** أن بناء الهوية على أسس تنازعية تتحكم فيه 3 عوامل

-المنطق الخطابي السائد.

-الاتجاهات أو الميول النخبوية.

-الكيفية التي يتم بها تفسير العمل الجماهيري.

وباختصار كل هذه المقاربات المتنافسة ترصد جوانب مهمة في قضية التراعات الإثنية وفهمنا يشوبه القصور إذا ما حصرنا تفكيرنا وتحليلنا في إحدى هذه المقاربات فيجب التركيز على الاختلاف الإثني وعلى دورالنخب على المستويين الداخلي والخارجي في تفعيل هذا الاختلاف ، وعلى دور الأفكار في وجود تلاحم بين المقاربتين لفهم أسباب التراعات الإثنية ومن ثم العمل على إيجاد حلول جذرية لا مؤقتة للتراعات الإثنية [1].

رابعا : المقاربة الاثنوواقعية:

هيمنت المدرسة الواقعية على نظرية العلاقات الدولية منذ فترة ما بين الحربين حيث تتميز بسهولة مفهوماتية تتماشى و الأفكار الفلسفية التي تتواصل مع **هوبز و ثيسيداديس**

[1] -Jack Donnelly ، Realism and international relations ، Cambridge University press ،2006 ، p7 on :
assets.cambridge.org/97805215/9291/sample/9780521592291wsc00.pdf

Tucydides) ،.(Hobbs

وفقا للتقاليد فإن أفعال الدول متوقفة على الطبيعة البشرية والجغرافية بدلا من الأخلاق والمثاليات ، آخرون مثل **ارون ومورغانتو وهوفمان Morganthaw)، Hoffwan، (Aron**

يتم تحديدهم ضمن هذا المنطق فهم يعرفون النظام الدولي والعلاقات الدولية مثل غابة بداخلها فواعل أساسيون هم الدول والهدف الأساسي هو استمرارية البقاء.

إن الميزة الفوضوية للعلاقات الدولية هي نتيجة طبيعية لسلوكيات الدول ، فالفوضى معرفة على أنهاغياب سلطة عليا أو منظم أسمى يحفز على علاقات ما بين الدول تقاس على أساس القدرة و المكاسب والأمن ، وقد أصبحت الواقعية أكثر من مجرد نظرية بسيطة بل حققت حالة بلوغ المنظور كما يتضح ذلك من تأكيد انتشارهاالكبير.

إذ تعتبر الواقعية الدول هي الفاعل الرئيسي والموحد وهي وحدة التحليل لديها، فأدى ذلك إلى دعوةالعديد من منظري الواقعية إلى التكيف مع المعايير الجديدة للظاهرة منذ نهاية الحرب الباردة أين تضاعفت الفواعلوتغيرت طبيعة التهديدات فكل هذا يحتاج إلى تعديل نظري **(Ajustement théorique))**، حيث طالب**محمد أيوب** بتغيير سلم الواقعية حيث اقترح بأن تتعدى الواقعية إطار الدولة لتدرس ما يحدث داخلها فالواقعيون الذين يدرسون التراعات الإثنية يثبتون بأنهم يريدون تطوير وتوسيع الإطار التحليلي لديهم ومن هنا نشأ الاثنواقعيون الذين اعتمدوا في تحليلهم لظاهرة التراعات الإثنية على مداخل الدولة باعتبار الجماعة الإثنية هي وحدة التحليل، واعتمدوا في تفسيرهم لأسباب التراع الإثني على ظاهرة الخوف أو القلق(La crainte) وعلاقته بحدوث التراع.[1]

حسب **دافيد لاك (David lake)** هناك نوعين من القلق يمكن تحديديهما

-الخوف من التعرض للهيمنة الثقافية.

-القلق على حياة الفرد وسلامته الجسدية ، حيث أن هذا القلق له ما يبرره إذا كانت هناك أقلية تمثل هدفا للتمييز وانتهاك الحقوق من قبل الجماعات الأخرى خاصة إذا ما كانت الخلافات كبيرة جدا، هذا الخوف يمكن أن يتفاقم بحالة الفوضى ، فعندما لا تريد الدولة التدخل لفرض النظام سواء لانهيارها وفشلها،

[1]-ستيف سميث،جون بايليس، **عولمة السياسة العالمية** ، (ترجمة ونشر : مركز الخليج للنشر والأبحاث،الإمارات العربية المتحدة، 2004) ،ص-ص، 313 -315.

أوبهدف خلق جو من اللااستقرار يفيد النخبة الحاكمة في تحقيق مصالحها الشخصية ما بين الإثنية ، إذن هنا تحدث الفوضى.

وحسب **لاك (Lake) دائما** ليست فقط الفوضى ناجمة عن غياب الوسائل وانهيار البنى بل من الممكن أن تكون بسبب غياب إرادة الدولة في فرض احترام النظام ، فالتوترات الإثنية تولد قلقا يتفاقم بحالة الفوضى وهنا نكون أمام مفهوم المأزق الأمني **(Le dilemme sécuritaire)**.[1]

قبل دراسة المعضلة الأمنية في التراعات الإثنية تجدر الإشارة إلى أن الفرق بين الواقعية والاثنواقعية يؤسس للإنتقال الأنتولوجي الذي جعل من الجماعة الإثنية قاعدة للتحليل، هذا يعني أنه من الآن فصاعدا القواعد الأساسية للتحليل هي" الجماعات الإثنية "، وهذا التكيف ضروري لأن الدول لا يمكن أن تعتبر كوحدة تحليل في التراعات الإثنية لأن الجماعات الإثنية هي التي تراقب وتحدد الجو السياسي.

حسب الواقعيين النظام الدولي فوضوي لأنه لا يوجد به سلطة عليا تنظم سلوك الفواعل الموجودين فالفوضى في الواقع الإثني ليست بسبب غياب سلطة رسمية وحسب وإنما لغياب سلطة شرعية ، فوجود توتر بين الجماعات الإثنية يؤدي إلى خلق جو من القلق والخوف هذا الخوف الذي يعزز ويغذي الفوضى السائدة داخل الدولة نتيجة لانعدام التنظيم وغياب سلطة الدولة ، عند ذلك ينشأ المأزق الأمني.

خامسا : المقاربة الليبرالية:

استوحى الليبراليون أفكارهم من **كانط وروسو(Kant)**، **(Rosseau)** الذين لديهما نظرة أكثر إيجابية حول الإنسانية على عكس الواقعيين.

فالليبراليون لا يريدون فقط فهم العالم لكن محاولة تغييره ، وهذا يتطلب حسبهم احترام حقوق الإنسان ، ضمان وتدفق الرفاه الاقتصادي ، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

على الرغم من أن الليبرالية لا يمكن تلخيصها في تعريف واحد لكن يمكن تحديدها بثلاث أفكار تشكل المحاور الرئيسية لهذا التيار الفكري:

-الاعتقاد بأن الديمقراطية هي مصدر السلام.

-الدور الجوهري والأساسي للاقتصاد) التطور الاقتصادي يسمح بظهور طبقة متوسطة قوية من شأنها المساهمة في العملية الديمقراطية

[1]-بلعيد سمية، **مرجع سابق**، ص41.

-أهمية المؤسسات الدولية جهات فاعلة لحفظ السلام الدولي.

فالليبراليون الأوفياء **لكانط (kant)** يعتقدون أن القيم مثل احترام حقوق الإنسان ، التمثيل الديمقراطي سوف تفسر التوجهات السلمية للدول الديمقراطية ،و هكذا فان الدول الديمقراطية هي أقل ميلا نحو التراعات[1].

حيث تنطلق الليبرالية من فرضية مفادها أن نشر الديمقراطية والقيم مثل حقوق الإنسان هي ضرورة وهي الطريقة المثلى لضمان الأمن والسلم وغيابها يؤدي حتما إلى زيادة الميل نحو التراعات وحدوث العنف فحسب الليبراليين حدوث التراعات الإثنية يعود إلى:

-غياب منطق حقوق الإنسان عن طريق إلغاء حق الآخر في الحياة و الأمن و الكرامة و محاصرة كل أفكارالتنوع الإثني.

-غياب العملية الديمقراطية التي تمنع الجماهير من تجسيد مشاركتهم السياسية ومعرفة حقوقهم وواجباتهم اتجاه أوطانهم.

-عدم وجود تقسيم متكافئ للثروة العائدات الوطنية وانحصارها في يد قلة تتمثل في النخبة التي من شأنها أن تخلق طبقة فقيرة كادحة ناقمة على الأوضاع تسعى إلى تغييرها حتى بالعنف .

-انغلاق الدول التي تشهد نزاعات على نفسها وعدم السماح للمؤسسات الدولية بالمساعدة عن طريق مهمات حفظ وتوطيد السلام وهذا من شأنه تغذية التراعات وتأجيجها واستمرارها.[2]

مقاربات حل التراع سنحاول في هذا العنصر التطرق إلى أهم المقاربات و الآليات التي حاولت حل ظاهرة التراع الإثني ،وتتمثل فيما يلي :أ-المقاربات النظرية لحل التراع الإثنوهوياتي.

المطلب الثاني: مقاربات حل التراع

1-نظرية الحرمان النسبي (Relative Deprivation Herory) :تعتبر هذه النظرية أنّ التراع الإثني يعود إلى فكرة الحرمان الناتجة عن وجود فجوة بين تطلعات أو توقعات (Value Expectations)المجتمع و إمكانيات السلطة **(Value Capabilitive)** مما يؤدي إلى تمرد اجتماعي نزاع داخلي، لذا لا بد من التوفيق بين متطلبات المجتمعات و إمكانيات السلطة حتى يكون هناك استقرار (1)داخلي ، وحسب **تيد غير (Ted Gurr)** في كتابه لماذا يثور الناس؟ **(Why men**

[1]-ستيف ، سميث، **مرجع نفسه**، ص317.

[2]-ستيف ، سميث، **مرجع نفسه**، ص320..

(Rebel فإنّ سبب وجود فجوة بين إمكانيات السلطة ومتطلبات المجتمع هو غياب إستراتيجية ناجحة تعمل على تسيير متطلبات وتحقيق رغبات المجتمع رغم توفر الإمكانيات لدى الدولة (2)

2-نظرية الاحتياجات الإنسانية : (Humans Needs theory) ترى هذه النظرية أنّ سبب النزاع الإثني هو عدم تلبية الحاجات الإنسانية وعدم تحقيق ما يعرف بالإشباع (Satisfiers) للجماعات . فحسب **مالسو (Malsow)** فإنّ حاجات الإنسان تتميز بالتدرج ، وفي حالة عدم إشباع هذه الحاجات فإنها ستؤدي إلى إحداث توتر بين الأفراد وتنطبق هذه الهوة أيضا على الجماعات .

أما في حالة تحقق هذه الحاجات للجماعات فإنّ الأمن والاستقرار سيسود. [1]

وفي ذات السياق يرى **جون بورتن (John Borten)** أنّ هناك ثلاث حاجات أساسية غير قابلة للتفاوض كثيرا ما تسبب النزاع الإثني وهي الهوية (Identity) والأمن (Security) والاعتراف (Recognition)، فلذلك لا بد من سياسة رشيدة تؤمن هذه الحاجات للجماعات لتفادي ظاهرة النزاعات الإثنية.

3-**نظرية الإحباط والعدوان :(Aggression and Frustration) Theory)** تعتبر هذه النظرية أنّ العامل الأساسي الذّي يؤدي إلى العدوان بين الجماعات هو الإحباط(Frustration) ، فالمقصود بالإحباط حسب **ميلر وجون (Miller and John)** هو وجود عقبة تمنع الفرد والجماعة من الوصول إلى أهدافها وتحقيق حاجياتها ممّا يؤدي بالفرد والجماعة المحبطة بالقيام بأفعال عدوانية عادةً.

ب-آليات حل النزاع الإثني :أدرك مختلف السياسيين والباحثين مدى خطورة النزاع الإثني وتأثيره على الدولة، ففي بلد مثل السودان أو الكونغو أو رواندا لا يمكن الحديث فقط عن نظريات حل النزاع، بل لابد من وجود أساليب وطرق لفض هذه الظاهرة المعقدة والحد من خطورتها وهي كما يلي:

1-التقسيم (Partition) :يعتبر أغلب الباحثين أنّ آلية التقسيم هي آلية حل وتسوية للنزاع الإثني بحيث تهدف إلى تطويق مصدر الخلافات عبر 3 آليات:

-الاستفتاء: مثل انفصال ايرلندا الجنوبية عن المملكة المتحدة، وجنوب السودان عن شمال السودان

.-اتفاق بين طرفي الانفصال: مثل تقسيم تشيكوسلوفاكيا إلى جمهوريتي التشيك و سلوفاكيا.

-الضغط الخارجي: مثل تفكك الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى (World War1)

[1]-سامي عبد الحميد ، "نظرية الاحتياجات الإنسانية" ، مقال من الإنترنت مأخوذ بتاريخ : 2013/2/18، h19m 14،من الموقع :
http://pm4a.net/community/showthread.php?152-%E4%D9%D1%ED%C9

إزاء ضغوط دول الحلفاء عليها ،لكّن ما يلاحظ على هذه الآلية أنها تفتقر لعنصر الموضوعية (Objectivity)فلو افترضنا أنّ هناك أزيد من 6000 إثنية في العالم، ودول تشهد أكثر من 20 نزاع سنويا كالسودان والكونغو الديمقراطية، فهل يمكن تقسيم العالم إلى عدد لا يعد ولا يحصى من الدول ؟ لذلك فإن البعض يخطئ عندما يعتبر أنّ هذه الآلية كفيلة بحل مشكل النزاع الإثني خاصة إذا كانت مسيسة لصالح أطراف داخلية ودولية معينة.[1]

2-التطهير الإثني (Ethnic Cleansing) :وظف هذا المصطلح ليصف عمليات القتل الجماعي والإبادة والترحيل والفصل وكل أشكال العنف التي تستهدف تصفية مجموعات إثنية غير مرغوب فيها باستعمال العنف ، ففي يوغسلافيا السابقة عندما وصل **(سلوبدان ميلوزفيتش Slobodan Milosovisch)**إلى الحكم عام 1989م قام بعمليات إبادة جماعية ضد الجماعات الإثنية المسلمة ، ويعتبر البعض أنّ هذه الآلية كفيلة بحل النزاع إلاّ أنه من المخطئ أنّ نعتبر أنّ سياسات القوة والإقصاء والتطهير الإثني وكلّ الوسائل القمعية هي سياسات ناجحة لحل النزاع الإثني في ظل عالم يسوده الاختلاف والتباين الإثنوهوياتي.

ومن بين الطرق القصرية أيضاً الأعمال الانتقامية (القصف، المقاطعة، الحصار...)، وهي متفاوتة في شدتها.[2]

(1) Garry John Warren and Leary Brendan ، The political regulation of national and ethnic Conflict ، London: Oxford University Press ، 1994 ، p ،96 .

[2].قادري حسين، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، (الجزائر، ، باتنة ، منشورات خير الجليس،2007م)، ص22.

خلاصة:

لقد كانت الغاية الأساسية من هذا الفصل تبيان التأصيل المفاهيمي والنظري للنزاع الإثني حتى نتمكن من فهم وتحليل هذه الظاهرة على الصعيد العملي ، وقد استخلصنا ما يلي :

يمكن تعريف الإثنية على أنها عبارة عن مجموعة من الأفراد يشتركون في عدة خصائص كالدين والهوية واللّغة، حيث يتداخل هذا المفهوم مع عدة مفاهيم أخرى كالأقلية والعرق والأمة...، لذلك لابد من الدقة العلمية عند استعمال هذا المفهوم يمكن فهم النزاع الإثني على أنه تفاعل قائم على اللاتعايش بين جماعتين على الأقلّ مختلفة هوياتيا فقد تكون إثنية أو عرقية أو أقلية...، إحداهما يتعرض للضرر والآخر إما أنّ يكون متسببا في هذا الضرر بشكل متعمد ، أو أنه يتجاهل وجوده (مفتعل).

حاول مختلف الباحثين أنّ يستعينوا بنظريات و مقاربات و إطارات فكرية في مجالات عديدة كالاقتصاد ،السياسة، الثقافة، وعلم الاجتماع، وذلك من أجل فهم الأبعاد المختلفة للنزاع، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي :نظريات و مقاربات تعمل على تفسير النزاع الإثن، كالمقاربة الأولية و المقاربة الوسائلية والمقاربة البنائية .... مقاربات وآليات إدارة النزاع الإثني، ونعني مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي تستخدم للتحكم والتلاعب بعناصر النزاع الإثني وتشمل مقاربات حل النزاع، ويقصد ا تلك المقاربات والنظريات التي تحاول البحث عن أسباب وجذور النزاع الإثني والقضاء عليها وتشمل نظرية الاحتياجات الإنسانية، نظرية الحرمان النسبي (نظريتان مفسرة وتحل النزاع الإثنوهوياتي)، وآليات أخرى قصريه كالتقسيم والتطهير الإثني، و الحصار....

الفصل الثاني:
إشكالية بناء الدولة في إفريقيا

تحتل قارة افريقيا مكانة مهمة فى خارطة العالم السياسية المعاصرة لما لها من وزن بشرى واقتصادى كبير , وتشكل خمس مساحة الكرة الارضية، وتتمتع بموق استراتيجى مهم، فهى فى قلب العالم القديم ويفصلها عن اوربا البحر الابيض المتوسط وعن اسيا البحر الاحمر فى حين ينصل شمالها الشرقى بقارة اسيا عن طريق قناة السويس وشبة جزيرة سيناء.

قد أدت سعة مساحة القارة الى تنوع مناخها ولا سيما انها تمتد بين خطوط العرض المدارية الشمالية والجنوبية .تبعًا لهذا التنوع المناخى تنوعت الموارد الاقتصادية خاصة الزراعية منها القائمة على حرفتى الرعى والزراعة والامطار الموسمية والانهار التى تزخر بها القارة .وكذلك الحال بالنسبة للثروة الحيوانية أهمها النفط الذى يشكل موردًا أساسيًا لكثير من الدول الغنية، مثل ليبيريا، نيجريا، ليبيا، الجزائر، السودان ومصر .وقد شجع هذا الموقع المتميز والتنوع فى الموارد الاقتصادية، الدول الاستعمارية للتكالب على القارة

المبحث الاول: أسباب النزاعات الإثنية في إفريقيا

لقد تعددت أسباب النزاعات في القارة الأفريقية و تنوعت ,فأصبحت تعتبر القارة السمراء من أهم المراجع لدراسة أسباب النزاعات التي قلما إنطفأت نارها ,بحكم إنتشارها في كافة ربوع القارة مع إختلاف شدتها ,و توقيتاتها .

المطلب الأول :طبيعة النزاع في إفريقيا

مرت إفريقيا بعدة مراحل من التقسيم تمثل كل مرحلة فترة من فترات الصراع الاستعمارى بين الوطنيين الافريقيين من ناحية والمستعمرين الطامعين من ناحية اخرى وذلك كما يلى:

المرحلة الأولى :مرحلة الكشف والتمهيد للاستعمار واحيانا يطلق عليها مرحلة الاستعمار الساحلى وبدأت هذه المرحلة فى أواخر القرن الخامس عشر حتى أواخر القرن التاسع عندما إنعقد مؤتمر برلين 1885 م، والذى اعطى الضوء الاخضر للدول الاوربية لتقسيم القارة، ثم تلا ذلك قيام الثورة الصناعية فى اوربا وتعتبر من اهمة دوافع الاستعمار فى القارة حيث نشط في هذه المرحلة الاستعمار البرتقالي والفرنسي.[1]

1- ربيع عبد المعطى، دور منظمة الوحدة الافريقية وبعض المنظمات الاخرى فى فض النزاعات، (القاهرة :دار القومية العربية للثقافة والنشر، 2002),ص ص58-60.

المرحلة الثانية :كانت مرحلة التوغل الداخلي والسيطرة الفعليه على دول إفريقيا، بدأت عقب مؤتمر برلين واستمرت حتى قيام الحرب العالمية الثانية، ولقد كان المؤتمر بمثابة نقطة تحول هامة فى تاريخ القارة حيث شهدت السنوات التالية

له فترة من التسابق المحموم من الدول الاوربية للاستيلاء على الاراضى الجديدة ودعم جهودهم .وبنهاية هذه المرحلة تمزقت القارة بين أكبر عدد من الدول الاستعمارية وقد ورثت هذه الدولةالعثمانية.

المرحلة الثالثة :وقعت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وحتى العام 1951 م واتسمت بهدوء نسبى بعد أن تم توزيع الغنائم فى المرحلة السابقة، ولكنها شهدت بعض التحولات من خلال سياسية الحلفاء التى استهدفت تصفية المستعمرات الالمانية.

المرحلة الرابعة :بدأت من العام 1951 م واستمرت إلى الان شهدت حركات التحرر والاستقلال الوطنى إذ تخلصت معظم دول القارة من السيطرة الاستعمارية شهد العام 1960 م موجات تحرر هائلة، ومنذ ذلك الوقت ظلت أكثر من نصف دول القارة تعانى من صراعات إلى درجة أسماء عدد من الدول أصبحت ترتبط بصور الرعب والمعاناة والموت فى أذهان الكثير من الناس مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بيفارا فى نيجيريا، انجولا، موزمبيق، السودان اوغندا، بورندي، الصومال، ليبريا، وسيراليون .فمنذ عام 1960 م وقعت حوالى (39) حرب اهلية فى افريقياو (11)جريمة وحشية ضد الإنسانية مقارنة ب 24 وقعت فى انحاء اخرى فى العالم، كما قدر عدد اللاجئين من إفريقيا وحدها عام 1990 م بحوالي % 34 بسبب العنف السياسى والمجاعات والامراض، الاغلبية من النساء والاطفال وفقًا لتقرير ورد من منظمة اليونسيف، كما ان الفترة بين عامىة 1988 1980 م شهد وفاة حوالى 850.000طفل بسبب الحروب الاهلية فى انجولا وموزمبيق، عليه فان الصراعات ونتائجها تشكلالتحدى الحقيقى للقارة.

فمع بداية العقد الاول من الالفية الثالثة أصبحت النزاعات الداخلية)داخل الدول أى بين مجموعاتها (تزداد بدرجة كبيرة فى بقاع عدة من أرجاء القارة وتهدد مجتمعات كاملة بانهيار نسيجها الاجتماعى والاقتصادى فقد أصبحت العديد من الدول تنفق أكثر من 50% من ميزانيتها نفقات على تلك النزاعات .وأصبح الاهتمام بالصراع الدخلى

على حساب التنمية والتخطيط والاستثمار مما أدى إلى تحطيم البنيات التحتية لكثير من الدول فضلا عن الخسائر البشرية الناجمة عن تلك الصراعات والمجاعات والامراض .ففى عقد الثمنينات وحدها قدر عدد القتلى من

جراء العنف والصراع وما يربو عن الثلاثة مليون فرد ما بين 160 مليون أفريقى يعيشون فى دول بها حروب أهلية وقد يصل عدد الموتى إلى مايزيد عن الأربعة مليون إذا وضعنا فى الاعتبار ما نجم عن الجرائم الوحشية لعام 1994 م فى رواندا والجرائم الحالية فى بروندى والاوضاع المتدهورة فى ليبريا .[1]

فالقارة اصبحت تعيش محنًا حقيقية، واوضاعها اصبحت تزداد سؤ بسبب الصراعات وعد الاستقرار السياسيى والتجاهل الدولى لها، مما جعلها نموذجًا للتخلف ورمزًا للمعناة فاليوم لا يخلو بلد افريقى من التمرد أو المتمردين من شمال القارة وعلى امتداد ساحلها الشرقى، وإلأى الساحل الغربى .وتشهد مجموعة من الدول الافريقية بإختلاف درجة تطورها، إبتداء من الصومال ومصر والجزائر مرورًا بموريتانيا والنيجر وإنتهاءا بسيراليون غربًا وأنجولا جنوبًا، بالإضافة إلى السودان، صراعات مستمرة، وصار مصير شعب دولة من أكبر دول العالم من حيث الموارد مثل الكنغو والتى تمثل ثالث أوسع الدول الافريقية بعد مصر ونيجيريا من حيث السكان، والسودان والجزائر من حيث المساحة، تمثل عبئًا ثقيلا بدلا أن تكون نموذجًا رائدًا فى التنمية والانتاج.

أصبحت الحروب الاهلية ملازمة لمرحلة ما بعد الاستقلال وقد تنوعت مصادرة هذه الحروب واعدد مسبباتها، واصبحت تدور حول كل شئ، الحريات،العدالة، المشاركة فى السلطة، حق تقرير المصير والانفصال وغيرها من المسببات.

فالمعروف أن القارة تتسم بالتنوع والتعقيد حيث تختلف الدول الأفريقية باختلاف تاريخها واوضاعها الجغرافيه ومراحل تنميتها، ومصادر الصراع فى افريقيا تظهر فى التنوع والتعقيد، فبعض المصادر تعتبر داخلية محضة والبعض الاخر يعزى للتغيرات الإقليمية والاخر ذات أبعاد دولية هامة ورغم هذا الاختلاق يربط بين مصادر الصراع فى افريقيا عدد من المواضيع والتجارب المشتركة منها تركات الماضى والعوامل الداخلية والخارجية.[2]

المطلب الثاني :البيئة الداخلية المسببة للنزاع

المتتبع للصراعات الافريقية فى الفترة التى اعقبت نيل معظم الدول الافريقية استقلالها يدرك تمامًا بأن القارة يجب أن تنظر إلى اسباب الصراع لابعد من ماضيها الاستعمارى بحثًا عن الاسباب الحالية للصراعات، حيث ان النظام الاقتصادى للقارة بسمات تخلفة وتمايزه وما يبرزه من تباينات وفوارق اجتماعية حادة لمختلف الطبقات والشرائح فى شتى الدول هو العامل الأكثر أهمية وأسبقية على غيره من العوامل الأخرى .فضلا عن العواقب الحقيقية والمدركة

[1]- عبد المعطي,**مرجع نفسه**,ص61

1-د .محمد سليمان محمد، **السودان حروب الموراد و الهوية**،(المملكة المتحدة :كآمبردج للنشر 2000),ص69.

الناجمة عن النظام السياسي الشائك)هيكلية الدولة (للقارة فى مرحلة ما بعد الاستقلال متمثلا فى نظام الدولة الافريقية الحديثة ونظم حكمها، كما ان هناك جانب اخر يتعلق بالواقع الافريقى وهو التكوين الاثنى للقارة حيث جعل الطابع المتعدد الاثنيات فى معظم دول القارة التراع اكثر احتمالا ويؤدى فى كثير من الاحيان إلى العنف، لذا فيما يلي:

سنتطرق لهذه العوامل بالتفصيل:

أ-العامل الاقتصادى:

تعتبر السياسات الداخلية السبب المباشر والاكثر اهمية لبروز الحروب الاهلية فى القارة الافريقية وخاصة السياسات الاقتصادية، إضافة إلى السياسات الخاصة بالتعامل مع مشكلات توزيع الموارد والمشاركة فى السلطة والاندماج الوطنى وغيرها من السياسات التى تبرز عند رسم السياسات الاقتصادية .وتكون هذه القضايا مجالا للاستقطاب الحاد داخل المجتمع حيث يظهر بوضوح تحيز اى نظام سياسى وتحالفاته الاجتماعية عند وضع الميزانية العامة للدولة، وعند تحديد مجالات توزيع موارد الدولة.

تعانى القارة الافريقية من تخلف فى كافة المجالات المجتمعية عمومًا، وفى المجال الاقتصادى على وجه الخصوص، وتبدو مظاهر هذا التخلف واضحة فى العديد من المؤشرات مثل تدنى معدل النمو السنوى، تفاقم مشكلة الديوان، تدهور قطاع الانتاج الزراعى والصناعى، تدنى متوسط دخل الفرد، ضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، ضعف البنية الاساسية، ضَالة مساهمة القارة فى الانتاج العالمى .وقد حققت دول القارة معدلات سلبية فى جميع هذه المؤشرات .حيث جاءات الدول الفريقية على الدوام فى مقدمة الدول الاكثر فقرًا فى العالم .وفقًا لتقدير البنك الدولى للانشاء فان هناك تسع دول افريقية من بين افقر عشر دول فى العالم، ، (IBRD)والتعمير ويتراوح نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى بين 80 إلى 220 دولار فى السنة فى هذه الدول .وقد جاءات ايضًا 30دولة افريقية بين الاربع والخمسين دولة ذات الاقتصاديات المنخفضة الدخل فى العالم ويتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالى فى هذه الدول بين**80 770** دولار فى السنة[1] .

إن دول القاره دول متخلفة من الناحية الاقتنصادية الشئ الذى يعنى محدودية مواردها، وحتى الدول التى تتمتع بموارد مادية كبيرة نسبيًا كنيجيريا وسراليون والكنغو وانغولا مثلا، فان الفساد السياسي والادارى لعب دورًا

1-تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير، التنمية فى العالم 1997 ، الدولة فى عالم متغير (القاهرة :مركز الاهرام للترجمة والنشر، 1997 م),ص 232.

كبيرًا فى تبديد نسبة عالية من اجمالى الموارد العامة للدولة مما أدى إلى تردى الاوضاع الداخلية وزيادة السخط الداخلى المالية مما يضطر السلطان لاستخدام أدواتها القمعية.

فيما يتعلق بالديون فان مشكلة الديون الخارجية تعتبر مشكلة مزمنة لمعظم الاقتصاديات الافريقية حيث وصل اجماعى الديون الخارجية على دول القارة فى العام 1995 م حوالى227 مليار دولار .وتمكن خطورة الديون في انها قد تصل إلى معدلات علاية وخطيره كنسبة من الناتج القومى الاجمالى فى كثير من الحالات .وفى مجال التعليم نجد أن هناك إنهيار كامل فى المستوى التعلمى فى الدول الافريقية، وتزداد خطورة ف التعليم الثانوى، حيث لا نزيد نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوى بين افراد المجموعة العمرية الملائمة لهذا التعليم عن % 50 فى افضل الاحوال .أما فى مجال الخدمات الصحية تعانى لاقارة من ضعف وقلة فرص الحصول على الرعاية الصحية والمياة النظيفة والصرف الصحى.

وتشير البيانات إلى ان أكثر من نصف سكان القارة لا يحصلون على الرعاية الصحية اللازمة فى معظم الدول الافريقية. فيما يتعلق بالانتاج الاقتصادى فا ن الزراعة لم تحقق نموًا يتناسب مع النمو السكانى فى القارة، و لم تكن الصناعة بأحسن حال من الزراعة، خيث تعتبر افريقيا قارة غير صناعية وفقًا لمعايير الامم المتحدة، لان انتاجها الصناعى لا يزيد عن % 30 من ناتجها الاجمالى القومى فى حين أن الصناعة التحويلية لا تزيد عن % 15 فى العام 1995م .والتخلف يمكن أن يتحول إلى حرب أهلية تحت تأثير عدد من العوامل منها:

أولا :المشكلات الاقتصادية الحادة يمكن أن تنجم بسب تخلف الهياكل الاقتصادية، وهو ما يؤدى إلى بروز مشكلة البطالة والتضخم والمتنافسة على الموارد خاصة الارض، الأمر الذى يسبب فى نشؤ واحباط اجتماعى يساعد على تهيئة التربة الخصبة للصراعات الداخلية والحروب الاهلية كما لا يساعد الاصلاح الاقتصادى فى هذه الحالة

على حل المشكلة بل يعقدها على المدى القصير خاصة اذا كان الاقتصاد يعانى من هزة عنيفة ورفع الدعم من الغذاء والخدمات .

ثانيًا :تسبب سياسات التمييز الاقتصادى مثل العدالة فى توزيع الفرص الاقتصادية، وعدم المساواة فى توزيع الموارد، والاختلافات المتباينة فى المعيشة، والسياسات الاقتصادية غير المتوازنة فى العديد من الدول فى استشراء الفساد وغيرة من الاساليب التى تولد الإحساس بالسخط والغبن مما قد يؤدى إلى العنف.

ثالثًا :النمو الاقتصادى :قد يؤدى إلى تفاقم مشكلة التخلف وليس حلها، لان النمو الاقتصادى عادة ما يفيد بعض الافراد والجماعات التى تكزن في القمة، كما يرى الباحثين أن التنمية الاقتصادية والتحديث وادخال التكنلوجيا

تضغط على النظم السياسية وتزيدالتوقعات السياسية والاقتصادية للافراد، ويمكن أن تزيد من الاحباط عندما لا تتحقق تلك التوقعات.[1]

ب -العامل الاثني:

تشكل الاثنتي أهم عامل أو أداة في الصراعات الداخلية في القارة الافريقية، حيث تعزى العديد من الصراعات إلى اشكاليات الاثنية العدائية بين الجماعات التي عمقها الاستعمار بتمييز بعض الجماعات على البعض الاخر باتباعة على سياسية فرق تسد .

فالإثنية كانت موجوده قبل الاستعمار وباشكال مختلفة، فقام الاستعمار باستغلالهالاغراض سياسية حيث كان هناك تعددية اثنية في المجتمعات، وانتشرت اشكال متنوعة من النظم الطبقية عن طريق فرض هيمنة بالقوة من جانب اثنية على اثنية اخرى مثل ما حدث مع النوبة والزاندي وغيرها .

ففي فترة الاستعمار تفاقمت ظاهرة الاثنية بعدد من الوسائل أهمها سياسات ترسيم الحدود التي اعقبت مؤتمر برلين حيث اغفل التركيبات الاثنية ولم يراعى الواقع الافريقي وتم التقسيم حسب مصالح الدول الاستعمارية مما أجج الصراعات في القارة .قام المستعمر بوضع جماعات من امم لا تربط بينهما رابطة وليس لها القدرة على التكيف مع بعضها البعض بسبب اختلاف الثقافات والتنوع الاثني، فقد قسم قبيلة كاكأو(KSKSW) بين ثلاثة حدود، والصومال بين خمسة حدود.

وبالتالي أصبحت الكيانات الافريقية عبارة عن خليطا متنافرً من القوميات والاثنيات إن اصطناعية الدول الافريقية وغياب الاستمرارية التاريخية بالمنطقة السياسية التي تمكثل الدولة الحديثة، وقصر فترة خلو السلطة الاستعمارية المصطنعة، وترسيب عملية مناهضة الاستعمار وسوء الحكم والاساءة التي وقعت على مواطني الكثير من الدول كلها

قد تضافرت لتستمر في اعطاء الاثنية صفة حرجة في الحياة الافريقية المتتبع لتاريخ القارة يلاحظ أن الاستعمار قام بتعزيز الخلافات الموجودة من خلال نظم الهيمنة الموجودة في تلك المجتمعات من اجل خدمة المصالح الاوربية الاستعمارية، فقد استعان الاستعمار البريطاني بالرؤساء والزعماء المحليين بهدف تسيير مصالحة والحفاظ على النظام والقانون والضغط على الاتباع من أجل دفع الضرائب وجلب الافراد للعمل في مشروعاتها الاستعمارية وبعد

[1]-تقرير البنك الدولي,م,س,ص265.

الاستغلال لجا كثير من الساسة الافارقة إلى استغلال الاثنية وتعبيئتهالاغراض سياسية، حيث اصبحت الاثنيات أداء فى ايدى النخبة الحاكمة تسعى من خلالهالتحقيق اغراضها وأهدافها .[1]

وقد حاولت الدول الافريقية بعد الاستقلال الاخذ بحلول متنوعة لهذه القضية، تراوحت بين ثلاثة حلول وهى:

أولها استيعاب الجماعات الاضعف من خلال الجماعات الاكبر حتى لو تطلب ذلك استعمال العنف، فقد خظرت الدولة فى بعض الاحيان استخدام لغات أو أديان أو عادات،وقد ادت فى معظمها إلى ردود افعال عكسية باحياء النظرة العرقية، أو انعاش القوميات العرقية والانفصالية، وتعتبر اثيوبيا ابرز مثال على ذلك، حيث قامت اثنية الامهرة 1974-1991م باحتواء الجماعات الاخرى)مثال التقراى (فى البلاد ولكنها فشلت فى مسعاها حيث كان الغرض من سياستها تذويب ثقافات الجماعات الاخرى مما كان عاملا لتعبئة الجماعات الاثنية ودفعها للصراع.

ثانيها سياسية الاستعباد التى تتطلب سياسة العزل العنصرى بين الجماعات المختلفة وطبقت فى جنوب افريقيا وروديسيا قبل تفكيك نظام الفصل العنصرى فيها.

ثالثها الادماج الوظيفى، يعنى اعطاء الجماعات المختلفة حرية التعبير والممارسة إلى درجة قد تصل إلى منحها الحكم الذاتى للتصرف فى شئوونها المحلية مثل اتفاق اديس ابابا بين شمال السودان والجنوب 1972 م أو تكبيق الحل الفدرالى فى إطار دولة واحدة مثل نيجيريا[2] 1979 .

لقد اخفقت السياستان الاولى والثانية فى تحقيق الاندماج الوطنى فى الدول الافريقية المعنية، وولدت روح المقاومة للجماعات المصطهدة حيث اتبعت النظم الحاكمة المتبنية لسياستى الاستيعاب والاستعباد سياسات تفقوم على اعلاء الولاء القبلى لخدمة مصالح الجماعات الاثنية الأقوى واعطائها تمييزًا مع تهميش الجماعات الاخرى وإعطائها نصيب ضئيل فى عملية التوزيع ، حيث يتم التركيز على الاستثمارات الحكومية فى المناطق التى تعيش فيها الجماعات الإثنية التى ينتمى إليها القيادات الحاكمة دون غيرها من مناطق وأقاليم الدولة.

أما بالنسبة لاسلوب الاندماج الوظيفى، فقد تركز على تنفيذ سياسية تقاسم السلطة التنفيذية بين ممثلين للجماعات الاثنية الهامة، اعطاء حكم ذاتى داخلى معقول للجماعات الاثنية التى ترغب فى ذلك، تمثيل تناسبى لمناصب الخدمة المدنية والاموال العامة، ولكن لم تكن السياسات الإثنية كافية واخفقت فى نماذج وحالات عديدة

---

[1]-فاطمة إبراهيم **,"صراع البحيرات العظمى "**,(مركز دراسات الشرق الأوسط و إفريقيا,الخرطوم,2003),ص 37.

[2]-جمال علوى، **أزمة قارة :"دراسة فى العلاقات بين الأزمة الداخلية والسلوك الدولى في القارة الافريقية"**، (القاهرة :دار الثقافة للطباعة والنشر,1986م),ص45.

حيث ادت سياسة التمثيل الإثنى إلى تأكيد التمايزات الاثنية فى المجتمع و لم تساعد على اذابتها كما لم تفضى على التمييز من جانب السلطات الحاكمة للجماعات الاثنية التى تنتمى إليه.[1]

إن نمو الاحساس بالظلم والحرمان من جانب الجماعات الاثنية هو الذى يحرك النزاع .فعندما يتعامل الناس خلال حياتهم اليومية مع اناس اخرين يختلفون عنهم فى استخدام لغة أو تقاليد يصعب فهمها واستيعابها فانهم يدركون كيف انهم يختلفون عن الاخريين، ويعندما يسعون للتنتفس مع الاخرين فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية فإن من الطبيعى أن يظهر بينهم التضارب فى المصالح، وعندما يرتبط امن الفرد وفرصه فى الحياة بهويتة، فان الهوية تصبح عاملا لتوحيد الجماعات أكثر من عامل المصالح بل أكثر من عامل المصير المشترك.

المبحث الثاني: الآليات المناسبة لإدارة النزاع في أفريقيا

تعتبر النزاعات جزءًا هاماً في العلاقات الإنسانية وقد قام البشر بتطوير آليات لاحتواء الصراعات من أجل الحفاظ على التماسك والاستقرار الاقتصادي والسياسي في حياة مواطني الدول .

ويمكن تصنيف هذه الآليات ـــــ على نطاق واسع ـــــ إلى آليات رسمية وغير رسمية ، والآليات الرسمية هي الآليات المرتبطة بالمؤسسات القانونية الرسمية بينما الآليات الغير رسمية فهي تلك التي يمتد مداها من الآليات التقليدية مع الكثير من التغييرات إلى المجالات الأوسع من الدبلوماسية الوقائية والوساطة والأنشطة المختلفة ذات الصلة .

المطلب الأول : الآليات الرسمية والبديلة للتعامل مع النزاعات

المفاوضات: Negociation

وهي المرحلة الأولى اللازمة لأي محاولة دبلوماسية تستهدف فض أي نزاع، فهي عبارة عن اتصالات و محادثات بين الأطراف لإيجاد حل للنزاع، وتحديد الطريقة التي يدار بها النزاع، ويقبل بها الأطراف باتفاق مشترك لحل النزاع، لكن الوصول إلى حل لا يعتبر قرارا حاسما وملزما للأطراف إلا باتفاق يوقع بينهم، ولقد عرف على دول القارة الأفريقية تشجيعها للمفاوضات بين أطراف النزاع و إيجاد حل له , ولا يتم اشراك طرف ثالث في هذه العملية وقد تتوصل أطراف النزاع ـــــ في النهاية ـــــ إلى اتفاق (عقد) .[2]

الوساطة:

[1]- أحمد ابراهيم أحمد،**مرجع سابق**، ص152 .

[2]- محند برقوق، **"الدبلوماسية الجزائرية: خمسون سنة من المبادئ و العقلانية"**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)،ص11.

هي عبارة عن تدخل طرف ثالث بين طرفي النزاع، وبموافقة الطرفين لاقتراح حل، حتى يتمكن من فض النزاع بينهما، ويتميز الطرف الثالث بكونه نشط ولا يتوقف عند بدء المفاوضات بين المتنازعين، فهو يتابع عن قريب ويتدخل لتقدم المفاوضات، ويؤثر الوفاق بين الأطراف ويقترح حلولا عند الحاجة، وذلك عن طريق تذليل الصعوبات ألتي يواجهونها .[1] بمعنى أن دور الوسيط لا يعني أن يقوم بإتخاذ القرار المناسب من جانب واحد للأطراف المتنازعة وإنما يعمل كميسر يوجه مناقشات الأطراف المتنازعة من أجل مساعدتها على فهم طبعية المشكلة والمصالح الأساسية لجميع الأطراف وإيجاد البدائل المختلفة التي قد تكون موجودة والتي من شأنها أن تساعد في حل المشكلة برمتها أو جزءً منها وبذلك فإن الوسيط يكون في الغالب قادراً على مساعدة الأطراف المتنازعة في الكشف عن مصالحها وتحديد مواقف كل طرف وبالتالي مساعدة الأطراف في صياغة اتفاق تسوية جماعي يُرضي كل طرف وإلى أقصى حد ممكن.

-بعثات تقصي الحقائق :- وهي أيضاً آليات داعمة لحل المنازعات عند نشوبها وذلك عن طريق تقصي الحقائق على أرض الواقع . وهي عملية غير رسمية يتم فيها اختيار طرف ثالث محايد من قبل المتنازعين للتحقيق في القضية محل النزاع وتقديم تقريراً أو الأداء بشهادته في محفل آخر مثل المحكمة أو عند التحكيم.[2]

والنتائج التي يتم التوصل أليها من قبل البعثة المحايدة لتقصي الحقائق لاتعتبر ملزمة إلا أنها تكون قابلة للاستخدام (مسلم بها) في المحاكمة إن طلب ذلك في أي منتدى آخر.

وهذه الطريقة تكون مفيدة على وجه الخصوص في حل القضايا المعقدة سواءً العلمية أو الفنية أو الاجتماعية أوالتجاريةأوالاقتصادية. تم إقراره كمبدأ في تسوية النزاعات سلميا، في معاهدة لاهاي 1907 و التحقيق هو أحد الطرق لتسوية النزاعات الدولية من خلال البحث في حقيقة الوقائع ، التي تثير النزاع عن طريق تشكيل لجنة أو لجان دولية تتألف عادة بموجب اتفاقية تعقد بناءا على اقتراح أحد الطرفين أو دولة أخرى.

التوفيق : la conciliation

يعتبر وسيلة سلمية لحل النزاع، بحيث يعرف على شخصيات مختصة تشكل لجنة مؤسسة قبل النزاع ، تضطلع بتحرير تقرير يضم الحلول المقترحة، وبتعبير آخر فالتوفيق هو تمهيد مسبق لتسوية لاحقة ، ويظهر في التنظيم القانوني

---

[1]- سامية شابوني، " **النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية**"، (مذكرة ماجيستير" ,قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر،2010) ،ص23.

[2]- بوغزالة محمد ناصر،**"دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة في النغير"**، (أطروحة دكتوراء، جامعة الجزائر،2008)،ص91.

بإشكال مختلفة ; معاهدات التوفيق ، معاهدات التوفيق والتسوية القضائية ، وقد شجعت الجزائر على تشكيل لجن التوفيق منذ الاستقلال من أجل الحصول على صورة أوضح لأي نزاع ، والعمل على اقتراح الحلول الجذرية.

المطلب الثاني : حالات من التجارب الإفريقية تم فيها تسوية المنازعات والصراعات .

أحدثت الصراعات العنيفة التي شهدتها أفريقيا أضراراً فادحة ودماراً هائلاً في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القارة الأفريقية وبالتالي فقد أثر ذلك سلباً على الإمكانيات الديمقراطية وموارد التنمية وأما أسباب هذه الصراعات فهي معقدة بنفس قد التحديات لحلها .

-لأفريقيا تجارب في إنهاء الحروب الأهلية من خلال التفاوض والاستفتاءات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة . وكمثال على ذلك الاستفتاء الذى جرى في ارتيريا عام 1993م واستفتاء 2010م المتعلق بجنوب السودان .[1]

الفرع الأول:

أ-الاستفتاء الذي قام به الأريتيريون بمراقبة الأمم المتحدة :

إن العلاقات التاريخية والسياسية بين أثيوبيا وأرتيريا طويلة الأمد ومعقدة وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى آجُبرت ايطالياً على التخلي عن الأراضي التي استعمرتها في أفريقيا وكانت اريتريا واحدة منها ..إلخ.

وبناءً على توصيات الأمم المتحدة كانت اريتريا متحدة في تحالف مع أثيوبيا تحت سيادة الإمبراطورية الأثيوبية . ولكن في بداية الستينيات قامت أثيوبيا بحل الفيدرالية وضمت ارتيريا أليها كإقليم ، الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب للاستقلال واستمر لمدة ثلاثة عقود .

وفي الوقت الذي بدأ فية الأرتيريون بحربهم لنيل الأستقلال ، انضمت اليهم جماعات اثيوبية أخرى كان هدفها الرئيسي

الطاحة بالحكومة الأثيوبية القائمة وقد نجحت هذه الجهود المشتركة في عام 1991م عندما تم الاطاحة بنظام الحكم العسكري من السلطة. بعد الإطاحة بنظام الحكم العسكري ، أشرفت الأمم المتحدة على عملية الاستفتاء المتعلقة باستقلال أرتيريا في عام 1993م . وبموافقة الحكومة الأثيوبية الجديدة وقد نتج عن هذا الاستفتاء تصويت أكثر من 99% لصالح الاستقلال ، وبناءً على ذلك أصبحت أرتيريا دولة ذات سيادة مستقلة .

ب-اتفاقية السلام الشامل والاستفتاء على جنوب السودان :

[1]- آمال آيت عميرات،"التعاون العابر للحدود"، **مجلة الجيش**،ع561،(أفريل 2010،)ص41.

عكس الصراع في السودان مدى الحقد والضغينة والتمييز العرقي بين العرب المسلمين في الشمال والمسيحيين الأفارقة وأصحاب العقائد الأخرى في الجنوب .وقد بدأت الأزمة منذ استقلال السودان من بريطانيا بما في ذلك العصيان المسلح من وقت لأخر . وقد بدأت الحرب الأهلية الثانية والتي تعتبر الأطول في عام 1983م واستمرت حتى تم اعتماد اتفاق السلام الشامل عام 2005م . وقد حصد هذا الصراع أرواح 2 مليون شخص من كلا الجانبين وشردت ما يقرب من 4 ملايين شخص من الجنوب. [1]

في يناير 2011م أجرى جنوب السودان استفتاءً لتقرير أما البقاء مع حكومة السودان أو الاستقلال عنها بموجب اتفاق السلام الشامل ووفقاً للجنة الاستفتاء لجنوب السودان فإن 98,8 % من الأصوات كانت لصالح الانفصال وفي فبراير 2011م ، وافق الرئيس السوداني عمر البشير رسمياً على قبول نتائج الاستفتاء . كما فعلت ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى وفي 9 يوليو 2011م أعلن جنوب السودان استقلاله رسمياً.[2]

-هناك ايضاً العديد من التجارب في أفريقيا تم فيها حل الصراعات بالوسائل السلمية حول ادارة واستخدام الموارد بين الدول ، ومن الأمثلة على ذلك منطقة التنمية المشتركة التي أنشأتها نيجيريا وساوتومي للتطوير المشترك لموارد النفط البعيدة عن الشاطئ في الحدود البحرية المتنازع عليها ، وكذا للتطوير إنشاء ممر مابوتو لإدارة ميناء مابوتو والممرات التي تشترك فيها موزمبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلاند .

كما أن مبادرة حوض النيل بين عشر دول الواقعة على ضفة نهر النيل تعتبر وسيلة مبتكرة لإدارة الموارد المائية المشتركة .

الفرع الثاني:

أ- الحدود : منطقة التنمية المشتركة بين نيجيريا وساوتومو .

تعد التنمية المشتركة للموارد العابرة للحدود في المناطق البحرية واحدة من الاتجاهات الرئيسية الحالية للممارسات الدولية في قانون البحار .كما أن تعيين (ترسيم) الحدود أو تقسيم المناطق المتداخلة في الجرف القاري أو المناطق الإقتصادية الحصرية من قبل الدول الساحلية تعتبر سياسة بالغة الصعوبة ,وبالرغم من كل ذلك فإنه اذا

[1] ظريف شاكر، " **البعدالأمني في منطقةوالصحراءالإفريقيا التحديات والرهانات**"،(مذكرةماجستير،جامعةباتنة، 2008- 2010.)، ص157.

[2] - Hadj. Chais Adda, "les Aspects Sécuritaires de la Politique sous Régionale de l'Algérie" Mémoire , de fin d'étude de post de Graduation spécialisée en Administration Internationale; e.n.a.1995 p40.

توفرت الارادة لدى البلدان المعنية لوضع مسألة ترسيم الحدود جانباً لصالح جني الأرباح الاقتصادية المتوقعة نتيجة للحل المؤقت (حل وسط) فإنه يكون لهذه البلدان فرصة لوضع خطة التنمية المشتركة أو منطقة التنمية المشتركة . ومن الممكن كذلك نزع فتيل التوتر لمدة مؤقتة ألى أن يحين الوقت وتكون فيه الأطراف المعنية على استعداد لمعالجة المسألة المتنازع عليها بصورة شاملة .[1]

وكما أوضح فإنه يتم تأسيس مناطق تطوير (تنمية) مشتركة اما لأن الأطراف تجد أنه من الصعب ومن غير الممكن الاتفاق على حد منفرد بينهم أولان الموارد تمتد على الحد المتفق عليه بطريقة يكون فيها من غير الممكن استغلال الموارد بشكل فعال ومنصف من قبل الدول التي تعمل بمفردها ولوحدها . وبناءً على ذلك فإنه ينبغي على المرء أن يعترف بأنه يجب أن يتم التعامل مع المسائل التالية . تقاسم واستغلال الموارد العابرة للحدود (بين الحدود) من جهة ، وتسوية أو منع الجمود في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية من خلال اتفاق مؤقت من جهة أخرى .[2]

ان الاتفاقية الموقعة بين نيجيريا وساو تومي وبرينسيبي في مجال المطالبات المتداخلة يمكن اعتبارها كممارسة مثالية. فبعد عدد من المناقشات، اتفق رئيسا الدولتين في أغسطس 2000 أنهما لن يسعيا للتوصل الى اتفاق بشأن حدودبحرية محددة. وبدلا من ذلك ومراعاة لمصلحة التعاون بين الدولتين، و للاختلافات التي لم تحسم ، فقد كان من المرغوب فيه إنشاء منطقة تنمية مشتركة في المناطق التي يدعي كلا البلدين السيادة عليها. وقد قام الرئيسان بتشكيل لجنة وزارية تقنية مشتركة لصياغة الشروط التفصيلية الخاصة بانشاء المنطقة وبعد ثلاث جولات من المفاوضات واللقاءات تم توقيع المعاهدة في ابوجا بنيجيريا في 21 فبراير 2001 من قبل وزيري الخارجية في كلا البلدين.

وتتضمن المعاهدة ذاتها 53 مادة حيث تحوي هذه المواد جوهر وروح المعاهدة وتتالف من مقدمة واثني عشر بابا. فعلى سبيل المثال تتناول المادة 3 من الاتفاقية "مبادئ التنمية المشتركة"، التي تشمل ثلاثة مبادئ رئيسية تعرف باسم مبدأ السيطرة مشتركة لكلا الطرفين على استكشاف واستغلال الموارد في منطقة التنمية

[1]-محمد رافع الهنداوي,**التكتلات الاقتصادية**,http://amersz.blogspot.com/2012/10/blog-post_2785.html

[2]-ربيع عبد المعطى، **دور منظمة الوحدة الافريقية وبعض المنظمات الاخرى فى فض النزاعات**، (القاهرة :دار القومية العربية للثقافة والنشر,2002م),ص 58.

المشتركة الى جانب الاستغلال التجاري الامثل لهذه الموارد ومبدا تقاسم الفوائد بنسبة 60 لنيجيريا و40 بالمائة للطرف الاخر وهذا المبدا يصب لصالح نيجيريا.[1]

وتنص المادة 3 من الاتفاقية على ما يلي :

يجب أن يكون هناك سيطرة مشتركة داخل المنطقة من قبل كلا الطرفين على استكشاف واستغلال الموارد، بهدف تحقيق الاستغلال التجاري الأمثل لهذه الموارد. وسوف تتقاسم الاطراف المعنية جميع الفوائد التي يتم الحصول عليها من خلال الانشطة التنموية التي يتم القيام بها في المنطقة وذلك بنسبة 60 بالمائة لنيجيريا و40 بالمائة لساو توم وبرينسيبي وذلك وفقا لهذه المعاهدة .[2]

علاوة على ذلك، تتناول المادة 17 من الباب السادس من الاتفاقية المسائل المالية،حيث تنص على ان تمول الهيئة من خلال إيرادات انشطتها. وتعتبر الهيئة مسؤولة عن إدارة الأموال والمؤسسات الخاصة بالمنطقة وتخضع لمراجعة سنوية من قبل مدققين خارجيين يتم الموافقة عليهم من قبل المجلس. وتتقاسم الأطراف المعنية عبء أي عجز يمكن أن يؤثر على الميزانية في أي وقت وذلك نسبة 60 بالمائة لنيجيريا 40وبالمائة لسان تومي وبرينسيبي .[3]

وينبغي دفع فوائض الإيرادات على النفقات والأموال الاحتياطية الى الخزانة الوطنية للأطراف المعنية وبنفس النسب السابقة .

ب -كيفية الوصول إلى البحر: ممر مابوتو

إن ممر مابوتو يعتبر طريق مهم للاستيراد و التصدير ويربط المحافظات الشمالية الشرقية من جنوب أفريقيا مع العاصمة والميناء الرئيسي لموزامبيق.كما انه يربط أيضا محافظات ليمبوبو، مبومالانجا، وغوتنغ في جنوب أفريقيا مع سوازيلاند وجنوب غرب موزامبيق .و يمر عبر بعض أكثر المناطق صناعة وانتاجا في جنوب أفريقيا مثل جوهانسبرج وبريتوريا.

---

[1]- عمر إبراهيم ،العفاس, **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**،(ليبيا: دار الكتب الوطنية،2008م),ص14.

[2]-محمد أبو طالب,**"تحديات برلمان عموم إفريقيا في إطار دول الاتحاد"**,(مصر,مذكرة ماجيستير,قسم العلوم السياسية,كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,جامعة القاهرة,2014م),ص 49.

[3]-علي يونس,**"اتفاق دارفور"**,المساء,ع,3845,(الاثنين 18أوت2012),ص4.

وقام كل من الرئيس مانديلا رئيس جنوب أفريقيا و الرئيس شيسانو رئيس موزامبيق بانشاء ممر مابوتو للتنمية كمشروع مشترك في عام 1996 حيث كان لكلا الرئيسين رؤية مشتركة لانشاء منطقة موحدة تقوم على التعاون و النجاح الاقتصادي، والوصول إلى الأسواق العالمية. وقد وجدا فرصة لإعادة بناء الثقة الوطنية وإعادة تنشيط المجتمعات التي كانت قد دمرت من قبل الاستعمار أولا ثم من قبل سياسات الفصل العنصري وعدم الاستقرار في جنوب أفريقيا ، فضلا عن ال 16 عاما من الحرب الأهلية الطويلة في موزامبيق والتي امتدت من عام 1976 حتي عام 1992. كما أنه يشمل أجزاء من سوازيلاند و يعتبر ضروريا أيضا لنقل البضائع من بوتسوانا وزيمبابوي والمركز الصناعي في جنوب أفريقيا والذي يعرف باسم غوتنغ. و هذا الممر لديه اهمية اقتصادية كبيرة ويعزى ذلك إلى حقيقة أنه يعتبر اقرب طريق إلى البحر.[1]

ولدى الممر نظام نقل متعدد الوسائط يضم طرق مختلفة و خطوط سكك الحديد وخط أنابيب الغاز، وقد قامت شركة ممر مابوتو بادارة الممر في المراحل الاولى ولكن نتيجة عدم نجاح الشركة وعدم فاعليتها في ادارته قامت مبادرة ممر ماباتو للشئون اللوجستية بتولي هذه المهمة عام 2004.[2]

وقد تم اطلاق هذه المبادرة كشراكة بين القطاعين العام والخاص لغرض خلق الوعي باهمية اللمر واستغلاله الاستغلال الامثل وتقوم ادارة النقل في جنوب افريقيا بدعم المبادرة وفقا لمذكرة تفاهم. ويتم منح العضوية في المبادرة من قبل الشركاء الرئيسيين في أنحاء جنوب إفريقيا وموزمبيق وسوازيلاند (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في افريقيا، 2010). ومن هنا يمكن للمرء أن يستنتج أن حكومات جنوب افريقيا وموزمبيق وسوازيلاند قد شجعت على إحياء ممر مابوتو الإنمائي من خلال السياسات الثنائية واستثمارات كبيرة من قبل القطاعين العام و الخاص والتي تهدف إلى تحفيز النمو والتنمية المستدامين في المنطقة.[3]

وتخطط مجموعة التنمية الجنوب افريقية (سادك) والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) للاستفادة من هذه الممرات كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التكامل الإقليمي. علاوة على ذلك بدا لاتحاد الأفريقي مؤخرا العمل على تعزيز محاور التنمية باعتبارها وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.و في عام 2008، أدرجت الممرات في الاستراتيجية القائمة على الموارد و التصنيع والتنمية الأفريقية . وقد أيدت لجنة

---

[1]- جميلة أسعد," موانئ دبي العالمية – مابوتو" مركزاً لصادرات الورق",
http://www.alittihad.ae/details.php?id=116387&y=2013

[2]- جمال عرفة،" القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا,نيجيريا أنموذجا"،[2].http/www.maghrebia.com 29/09/2013

[2]-جميلة أسعد,المرجع السابق,ص5.

الأمم المتحدة الاقتصادية في افريقيا هذا الاجراء كما ان وكالة التنسيق والتخطيط التابعة لنيباد تعكف حاليا على تنفيذ استراتيجية خاصة بالممرات في كافة انحاء القارة وذلك بالتعاون مع الاتحاد الافريقي ومصرف التنمية الأفريقي.

ج- تقاسم الموارد المائية: مبادرة حوض النيل

هناك أكثر من 260 من الأحواض المائية الدولية،و التي تضم نحو 60 في المائة من إمدادات مياه الأرض العذبة وبالرغم من هذا فليس هناك قانون خاص بادارة المياه الدولية متفق عليه بحيث يتم وفقا له استغلال هذه الموارد الاستغلال الامثل.[1]

ونهر النيل هو أطول نهر في العالم، ويبلغ طوله اكثر 6700 كيلومتر ويمر بعشر دول يبلغ مجموع سكانها 40 في المائة من سكان أفريقيا.أما الروافد الرئيسية لنهر النيل فهي النيل الأزرق والنيل الأبيض. وينبع النيل الأزرق الذي يشكل في المائة من حجم نهر النيل، من إثيوبيا. ومن ناحية أخرى يتم تقاسم مياه النيل الأبيض بين تنزانيا ورواندا وبوروندي وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. و يخترق نهر النيل الدولتين ألاقل النهرية وهما ومصر والسودان حيث يلتقي النيلين الازرق والابيض في الخرطوم. ومع ذلك، و من الناحية التاريخية، كانت الاستفادة من مياه النيل حكرا على الدولتين الأقل نهرية وهما مصر والسودان و قد ساهمت في ذلك الاتفاقات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية مثل اتفاق 1959 بشأن الاستفادة الكاملة من مياه النيل بين مصر والسودان .

وكعلاج للاتفاقيات والممارسات السابقة تم اطلاق مبادرة حوض النيل عام 1999 من جانب دول النيل وهي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ورواندا وجنوب السودان والسودان وتنزانيا وأوغندا.وقد تأسست مبادرة حوض النيل للاستفادة من المكاسب المحتمل الحصول عليها من الإدارة التعاونية والتنموية في حوض النيل. وقد اطلقت تلك المبادرة بناء على قناعة مشتركة مفادها انه با مكان الدول المعنية تحقيق نتائج أفضل لجميع شعوب حوض من خلال التعاون وليس من خلال المنافسة.و التحدي الرئيسي في هذا الاطار يتمثل في مسألة القضاء على الفقر. وعلاوة على ذلك، فقد تم بناء الشراكة حول رؤية مشتركة من أجل تطوير حوض نهر النيل .[2]

[1]-جوزيف أمين رامز,**التطورات الاستراتيجية في حوض النيل**,الأهرام,ع,11526, (16 فيفري 2012)،ص6.

أمين رامز,**المرجع نفسه**,ص7.[2]-

و مع استثناء التحديات التي تواجهها مصر والسودان اللتان تقعان على الشواطئ السفلى لنهر النيل ، فضلا عن تحديات الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة العمل، فإن أهداف هذه المبادرة تتمثل فيما يلي :

-تطوير الموارد المائية لحوض النيل بطريقة مستدامة ومنصفة لضمان الازدهار والأمن والسلام لجميع شعوبها .

-ضمان كفاءة إدارة المياه والاستخدام الأمثل للموارد.

- ضمان التعاون والعمل المشترك بين الدول المتشاطئة وذلك لضمان الحصول على مكاسب.

- الحد من الفقر وتعزيز التكامل الاقتصادي

3- تجارب أفريقية جيدة في حل النزاعات المتعلقة بالانتخابات من خلال الوسائل السلمية:

يمكن أن تؤخذ الأزمات التي أعقبت الانتخابات في كينيا وزيمبابوي كأمثلة تقلل من الأضرار الناجمة عن عنف ما بعد الانتخابات وتعتبر العملية الانتخابية بديل عن العنف كوسيلة لتحقيق الحكم الرشيد.و عندما ينظر إلى العملية الانتخابية على انها غير نزيهة أو فاسدة وغير ملبية للطموحات ، فان شرعيتها السياسية تكون محل شبهة و ذلك من شأنه ان يغري أصحاب المصالح للخروج عن القواعد والمبادئ الرامية التي تحقيق أهداف العملية الانتخابية. وفي نفس الاطار ، أشار الاتحاد الأفريقي لهيئة الحكماء (يوليو 2010) أنه إذا لم تتم إدارة الانتخابات بشكل بناء فان ذلك يمكن ان يؤدي الى تقويض نسيج الدول والمجتمعات. ولذلك، فقد ولدت الانتخابات الصراعات والعنف وسرعت عملية تشكل التحالفات العرقية والإقليمية التي تهدد في بعض الأحيان النظام الاجتماعي ، والتنمية الاقتصادية، والجهود الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي .[1]

ومع التراجع المطرد لبعض الأسباب التاريخية للصراعات الأفريقية، ظهرت الانتخابات مؤخرا باعتبارها واحدا من الاسباب الرئيسية للصراع في جميع أنحاء أفريقيا. ومع ذلك، كانت هناك محاولات جيدة في إدارة مثل هذه المشاكل في كينيا وزيمبابوي .ان تجارب حل النزاعات ذات الصلة بالانتخابات في كينيا وزيمبابوي ة عام 2008 لها أثر إيجابي على الديمقراطية الأفريقية وهي اشارة جيدة نسبيا بالنسبة للدول الأفريقية الأخرى فيما يتعلق بإدارة المشاكل المتعلقة بالانتخابات. [2]

[1]-محمد هيبة علي أحطيبة, **دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقية**,(أطروحة دكتوراء,قسم العلاقات الدولية, كلية العلوم السياسية,جامعة دمشق,2001م),ص19

[2]-ريم محمد موسى"**دور مجلس السلم و الأمن الأفريقي في تسوية النزاعات**",السودان أنموذجا", **(الدوحة,مركز الجزيرة للدراسات,**20012),ص**85.**

كينيا: بعد إعلان نتائج الانتخابات الكينية مباشرة عام 2008 ، اجتاحت أعمال العنف البلاد على نطاق واسع وذلك بسبب خلفيات سياسية وحزبية وعرقية ، مما أدى إلى مقتل أكثر من الف شخص و نزوح مئات الآلاف منالمدنيين وحدوث اصابات لا تعد ولا تحصى. ولاحظ العديد من المراقبين أن العملية الانتخابية الكينية اتسمت بسوء الإدارة أو النفوذ السياسي المفرط الذي خلق صراع اجتماعي أعمق و خطير ساهم في اعاقة تقدم التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009). ولم يتوقف القتال الا عند توقيع اتفاقية تنص على ذلك و بوساطة الأمين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان حيث وقعت من قبل حزب الوحدة الوطنية برئاسة الرئيس موای كيباكي وحركة أورانج الديمقراطية بقيادة ريلا اودينغا وقد ادى ذلك الى تشكيل حكومة ائتلافية حيث بقي كيباكي رئيسا للبلاد بينما تم تعيين اودينغارئيسا للوزراء 2010 ,وقد أعتبر اتفاق تقاسم السلطة بين الطرفين المتصارعين افضل وانجح تجربة بالنسبة للإتحاد الإفريقي.

زيمبابوي:

قبل خمسة ايام من اجراء جولة الاعادة الثانية للانتخابات في زيمبابوي في يونيو 2008إنسحب رئيس حركة التغيير الديمقراطي مورجان تسفانجيراي من الانتخابات الرئاسية حيث قام باتهام أنصار الحزب الحاكم زانو بي اف وقوات الأمن بتهديد انصار حزبه وارتكاب اعمال عنف ضدهم . ومع ذلك،فقدبقي تسفانجيرايمرشحا رئاسيا وتم اجراء الانتخابات.و فاز الرئيس الحالى روبرت موجابى في السباق الرئاسي ، مماحدا بأنصار مرشح مورجان تسفانجيرايا إلى الثورة ضد نتائج الانتخابات.

وفي سبيل حل المشكلة، شجع الاتحاد الافريقي مجموعة جنوب افريقيا للتنمية على بذل جهود الوساطة الرامية الى حل النزاع.. وفي أعقاب ذلك، ، وقع الرئيس موجابي ومورجان تسفانجيراي الاتفاق السياسي العالمي في سبتمبر2008 حيث أصبح رئيس جنوب افريقيا ثابومبيكي ضامنا لتنفيذ الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير 2009، وتم أنشاء حكومة وحدة وطنية حيث بقى الرئيس موجابي في بينما تولى تسفانجيراي منصب رئيس الوزراء. [1]

ويستنتج من الحالتين السابقتين لإدارة النزاعات المتعلقة بالانتخابات، ان كينيا وزيمبابوي قد اتبعتا اسلوب معين في حل النزاعات اعتمادا على جهود مؤسسات قارية و إقليمية تتمتع بنفوذ قوي مميز.و الأهم من ذلك انه

[1]-محمد هيبة,**المرجع نفسه**,ص86.

من خلال آليات الاتحاد الافريقي ومجموعة جنوب افريقيا التنموية تمكن الساسة والزعماء الافارقة من لعب دوركبير وهام في توليد الزخم الخاص بحل الأزمات .

المطلب الثالث : الخبرات في مجال منع حدوث الصراع وآليات الإنذار المبكر

جاءت التحولات الأخيرة في هذا المجال بعد ان تحولت منظمة الوحدة الأفريقية إلى ما يسمى بمفوضية الاتحاد الأفريقي حيث توسعت صلاحيتها الامنية والسياسية اضافة الى تحول الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر الى الهيئة الحكومية للتنمية التي توسعت صلاحيتها فيما يتعلق بايجاد آليات جديدة لمنع نشوب الصراعات,ويعتبر كل من نظام الإنذار المبكرللصراع والخاص بالاتحاد الأفريقي و نظام الانذار المبكر للصراع و آلية الاستجابة مثالا جيدا في هذا الصدد.

آلية نظام الانذار المبكر للصراع و الية الاستجابة لمعالجة النزاعات الرعوية في منطقة القرن الأفريقي:

إن نظام الانذار المبكر للصراع و الية الاستجابة هو عبارة عن نظام خاص بالدول الأعضاء السبع في الهيئة الحكومية للتنمية في مناطق القرن الأفريقي وهي (جيبوتي ,إريتريا ,إثيوبيا ,كينيا ,الصومال ,السودان وأوغندا) وقد تأسست هذه الهيئة وفقا للبروتوكول الموقع من قبل الدول الأعضاء خلال اجتماع القمة التاسعة الذي عقد في الخرطوم، السودان، في عام 2000. وتركز هذه الالية على الصراعات الرعوية عبر الحدود.[1]

و تشمل أهم إنجازات هذه الالية منذ أن بدأت عملها في الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة ما يلي :

- قاعدة بيانات موسعة تقدم معلومات ثابتة ودقيقة الوقت المناسب عن الصراعات الرعوية عبر الحدود.

_محاولة التعامل مع دينامية الصراعات والجمع بين التحليل الكمي والنوعي للبيانات

-تقارير تقدم أساسا جيدا لتطوير خيارات التدخل وآليات الاستجابة.

-بناء القدرات لمنع النزاعات وإدارتها ومواجهتها في المنطقة من خلال التدريب على مهارات الإنذار المبكر للصراع والاستجابة المبكرة في معاهد البحوث، والرصد الميداني ومن خلال أعضاء اللجنة المحلية في الدول الأعضاء في هيئة التنمية البين حكومية.

_ رفع مستوى الوعي بين الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والشركاء الآخرين بشأن طبيعة وكثافة وحجم الصراعات الرعوية عبر الحدود.

[1]- إبراهيم نصر الدين,**الانذار المبكر في إفريقيا**,"بحوث مؤتمر الاتحاد الافريقي,طرابلس",(المركز العالمي للأبحاث لدراسات الكتاب الأخضر,2010),ص141.

-محاولة وضع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في بوتقة واحدة للعمل معا واعتماد استراتيجيات معالجة الصراعات الرعوية العنيفة العابرة للحدود.

ومن بين أمور أخرى قامت هذه الالية منذ عام 2004، بتتبع الحوادث المتعلقة بالنزاعات الرعوية في بعض الدول الاعضاء وخصوصا في كينيا وإثيوبيا وأوغندا، والجهات الحكومية المعنية وغيرها من الجهات التي لها القدرة على اتخاذ إجراءات لوقف تلك الصراعات.

ومن النماذج الرئيسيةلانظمة الانذار الإقليمي المبكر والاستجابة المبكرةالنظام القاري للإنذار المبكر في أفريقيا،الذي تم تأسيسه عام 2002 لغرض احتواء الأزمات والحيلولة دون تحول تلك الازمات الى صراع عنيف ذي نطاق واسع. وقد تم إنشاء هذا النظام من قبل الاتحاد الأفريقي كجزء من آلية متكاملة لمنع نشوب الصراعات. ويتم جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها ويمكن للاتحاد الافريقي القيام بإرسال بعثات إضافية لتقصي الحقائق. بعد ذلك يمكن لمجلس الأمن و السلام انيتخذ قرارا بخصوص التدخل او عدمه .و يتم الاستفادة من صندوق السلام الأفريقي والقوة الإفريقية الاحتياطية للقيام بالتدخل، وعلى الرغم من التحديات المالية التي يواجهها الصندوق فقد تم مؤخرا إرسال بعثات إلى بوروندي (2003) ودارفور (2004-2006)، والصومال (2008/2007) وجزر القمر (2008).[1]

المبحث الثالث:أزمات بناء الدولة في إفريقيا

تعود إشكالية بناء الدولة في أفريقيا إلى الطريقة التي ظهرت بها الدولة وليس لأسباب عارضة, فالدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع القوى والمصالح والحاجات الداخلية لغرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة. لكن الدولة في أفريقيا لم تستجب لهذه المقومات وتمت صناعتها وإلحاقها بالدولة الأوروبية التي استعمرتها، حيث قضى المستعمر على المشيخات والمماليك القديمة، وفي الوقت نفسه استنسخ صورة مشوهةّ ومحرفة لنظام الدولة الحديثة لأهداف إمبريالية توسعية تفرض التبعية الدائمة.

بعامة؛ إنّ تكون الدولة ما هو إلا نتيجة للمعطيات الذاتية والعوامل الداخلية بالدرجة الأولى، وليس عبر تدخل المستعمر الأوروبي أو غيره من أجل إنشاء الدولة الأفريقية الحديثة. فقد قام المستعمر الغربي بنقل تجربته

[1]- إبراهيم نصر الدين,**المرجع نفسه**,ص142.

ومفهومه للدولة نقلا سطحيا وقاصرا ، بتكوين نخب سياسية محلية تتبنى سياسته وتعيد إنتاج تجربته الاستعمارية دون تغيير في شكل الدولة الأفريقية متجاوزا الخصوصيات المحلية والتركيبة البشرية الإثنية والثقافية والدينية والقبلية الحديثة، المعقدة والصعبة الفهم للقارة الأفريقية.[1]

وهكذا يظهر أن الدولة الحديثة في أفريقيا لم تظهر إلا كنسخة أفريقية للنظام الاستعماري من حيث تسلطية النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحاكم والدولة أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساسا بالقادة والطبقة الحاكمة كما أن الزعماء كانوا يمثلون غالبا مصالح دول أجنبية في بلدانهم مبررين نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة الشعبية, بالحفاظ على الاستقرار وتنمية البلاد، معتمدين على الرشوة الدولية لتثبيت مراكزهم، وكل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية.[2]

فواجهت الدولة في أفريقيا عدة إشكالات و أزمات مختلفة أثرت على بناء الدولة منذ الاستقلال إلى غاية الآن

المطلب الأول:الفساد في إفريقيا

ينتشر الفساد في كل دول العالم بدرجات مختلفة وبالأخص فى دول العالم الثالث و تحتل القارة الإفريقية المرتبة الأولى عالميا,من حيث إجمالي عمليات الفساد و أنواعها.

يعتبر الفساد آفة على المجتمع المعاصر وهو ظاهرة وبائية انتشرت في كثير من الدوائر الحكومية انتشار النار في الهشيم نتيجة للظروف التي يعيشها المجتمع وقد تكون نتيجه لتراكمات عاشها المجتمع بسبب ابتعاده عن الدين وضعف وازعه الديني وكذلك لأسباب سوف نقوم بذكرها وكان لزاماً علينا أن نوضح ما هو الفساد وماهي أسبابه ومظاهرة واخيراً طرق المساهمة في القضاء عليه .

أولا:تعريف الفساد :

لغة: ضد الصلاح وأفسد الشئ أي اساء استعماله.

---

[1]- رضوان بروسي، **«الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا:** دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوع الحكم،» (رسالة ماجستر في العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،2009م,ص17.

[2]- حمدي عبد الرحمن،**"أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة": "أي مستقبل؟"**, (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007م،ص09.

اصطلاحاً: إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة له سواء في مجال المال العام أو النفوذ أو التهاون في تطبيق النظام أو المحاباه وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتعظيم المصلحة الشخصية .[1]

ثانياً:مظاهر الفساد

1-الفساد السياسي : يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والاحكام التي تنظم عمل نسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة،ومع ان هناك فارق جوهري بين المجتمعات التي تنتهج انظمتها السياسية اساليب الديمقراطية وتوسيع المشاركة بين الدولة التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً لكن العوامل مشتركة لانتشار الفساد في كلاالنوعينمن الانظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد.

2-الفساد المالي : يتمثل في الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة و مؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة باجهزة الرقابة المالية كجهاز المركزي لرقابة المالية المختص بفحص ومراقب حسابات واموال الحكومة، ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في رشاوي و الاختلاسات والتهريب الضريبي والمحاباة.

3-الفساد الإداري : يتعلق بانحرافات الإداري و الوظيفة او التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر من الموظف العام أثنا تاديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردي التي لا ترقي للاصلاح وسد الفراغ لتطوير التشريعات و القوانين التي تنغم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار و المشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار ،وهنا تتمثل مظاهر الفساد الإداري في عدم احترام اوقات العمل ومواعيد العمل في الحضور وتمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار وتوظيف بناء على محسوبية وليس على الكفاءات ومؤهلات[2] .

ثالثاً :أسباب الفساد

1-عدم وجود نظام سياسي فعال يستند الى مبدا فصل السلطات وتوزيعها بشكل انسب ،اي غياب دولة الؤسسات السياسية والقانونية و الدستورية عند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد في ظل غياب دولة المؤسسات وسلطة القانون والتشريعات تحت وطاة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والاقصاء الوظيفي.

2-ضعف ممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة الذي يمكن ان يساهم في تفشي الظاهرة وذلك شيوع حالة الاستبداد

---

[1]- صبرى محمد خليل,**الفساد وسبل مكافحته**,http://sudaneseonline.com/ar6/publish/article_979.shtml

[2]- عبير الرملي,**الفساد وآثاره عل الإقتصاد, الواقع**،ع 5178(الخميس 12جوان 2011).ص04

السياسية والدكتاتورية.

3-قلة الوعي "الوعي السياسي " وعدم معرفة الاليات والتنظيم الإدارية التي تتم من خلالها ممارسة السلطة ،وهو امر يتعلق بعامل الخبرة والكفاءة الإدارةبشؤون الدولة.

4-غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة لذلك تكون غالبية العمليات الاقتصادية وهي عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة او ناتجة من عمليات سمسرة يحتل الفساد المالي حيزاً واسعاً

5-ضعف الاجور والرواتب.

6-انتشار الفقر و الجهل و نقص المعرفة بالحقوق الفردية.

7-ضعف أجهزة الرقابة في الدولة و عدم استقلاليتها و تهميش أدوارها.

8-عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية و التشريعية و القضائية في النظام السياسي و طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، و هو ما يؤدي على مبدأ الإخلال بالرقابة المتبادلة، كما أن ضعف الجهاز القضائي و غياب استقلاليته و نزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد.

9-عدم الاستقرار أو رفض التداول السلمي الديمقراطي على السلطة.

10-اتساع الهوة بين كتلة الأجور و القدرة الشرائية (الجبهة الاجتماعية).[1]

رابعا:مستويات الفساد

لا شك أن هناك تصنيفات عديدة لظاهرة الفساد فيجب علينا إيراد أهم هذه التصنيفات و بحسب التوجهات و العلوم و هي كالآتي:

أ- الفساد الأكبر (GRAND CORRUPTION) :و هو الفساد الذي يرتكبه رؤساء الدول و الحكومات و الوزراء و من في حكمهم و أساسه الجشع وان السياسيين هم أكثر فساد من كبار الموظفين و موظفو الدواوين الأعلى مركز وظيفي أكثر فسادا من الآخرين كما أن رئيس الدولة أو القائد الأعلى يفوق الجميع فسادا ، و هذا النمط من الفساد لا يكون متعارضا بالضرورة مع الاستقرار السياسي.

ب- الفساد الأصغر (CORRUPTION PAYMENTS) :و هو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة و أساسه الحاجة الاقتصادية و يحدث عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد

[1]-عبيرالرملي,**مرجع نفسه**,ص5.

أو إجراء طرح لمناقصة و تحقيق أرباح خارج إطار القوانين ، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغـــــلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة و ذلك بسرقة و اختلاس أموال الدولة مباشرة.

ج- فساد دولي: تأخذ ظاهرة الفساد أبعادا واسعة و كبيرة و تصل إلى نطاق عالمي و ذلك ضمن نطاق الاقتصاد الحر ، و تصل الأمور أن تترابط الشركات المحلية و الدولية بالدولة و القيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعـــب الحجز بينها لهذا فهو الأخطر ، و لقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركـــات التي تمارس أعمالا غير مشروعة تليها الشركات الفرنسية ، و الصينية و الألمانية و أن جيشا كبيرا من كبار الموظفين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات. لقد احتل قطاع المقاولات و صناعـــة الأسلحة في الدول الكبرى على سبيل المثال رأس القائمة من حيث كونها أكثر فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط في مجال تقديم الرشاوى إلى المسئولين الحكوميين في الدول النامية لخدمة مصالحهم.[1]

د- فساد محلي: و يقصد به ما يوجد من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد ، و لا ينأى عن كونه فساد صغـــــار الموظفين و الأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة ممن لا يرتبطون بمخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى ، و لا يزال هذا الفساد الأكثر انتشارا في المجتمعات و يتمثل أساسا في استغلال الوظيفة لأغراض شخصية و الرشـــــــوة و المحسوبية و استغلال النفوذ... .[2]

خامسا:آثار الفساد

ومن أبرز آثار الفساد التالي:

1-خفض معدلات النمو الاقتصادي وتباطؤ مسيرة التنمية

يحاول الفاسدون وضع العراقيل في وجه الاستثمار للاستئثار بمجالاته وللحصول على مكاسب غير مشروعة، مما يرفع تكاليف الاستثمار ويخفض مستوياته ويشوه تركيبته. ويتسبب الفساد أيضاً في قصور تغطية الخدمات الحكومية والخاصة وتردي البنية الأساسية ونوعيتها مؤدياً إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي.

2-زيادة البطالة

[1]- عبد القادر الغامدي,(http://www.alyaum.com/article/11546272009(,20/04/01

[2]-عبد القادر الغامدي,**المرجع نفسه.**

يقود خفض معدلات النمو الاقتصادي الناتج عن الفساد إلى تراجع معدلات نمو التوظيف وازدياد معدلات البطالة. ويؤدي الفساد بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى انخفاض إنتاجية العمالة وتراجع الدخول. وينتج عن فساد التوظيف تراجع مستويات المواءمة بين المهارات والوظائف مما يخفض من الإنتاجية ويقلل من معدلات نمو الناتج المحلي.

3-زيادة الفقر وسوء توزيع الدخل ورفع تكاليف المعيشة

ترفع عمولات ومدفوعات الفساد من تكاليف الأنشطة الاقتصادية والتي تضاف إلى أسعار السلع والخدمات وتدفع معدلات التضخم وتكاليف المعيشة إلى مستويات أعلى. ويؤثر الفساد بدرجة أكبر على الفقراء ويفاقم من معضلات الفقر، حيث يقود عدم استطاعتهم لدفع الرشا وضعف علاقاتهم بالمسؤولين الحكوميين إلى فقدانهم الكثير من حقوقهم، مما يفاقم من معضلات الفقر ويزيد من تباين الدخول بين الشرائح الاجتماعية المختلفة وتنخفض عدالة توزيع الدخل بين هذه الشرائح[1].

4-التعدي على حقوق الإنسان

يقود انتشار الفساد وقوة المفسدين وتحالفهم مع السلطة إلى استخدام كافة الوسائل للوصول إلى أهدافهم بما في ذلك القتل والتعذيب والتعدي على الأعراض وسجن الأبرياء والفقراء. وتكثر في الدول الفاسدة حالات الظلم والتعدي على حقوق الإنسان. وحتى لو لم تحدث هذه المظالم فإن الفساد بحد ذاته يمثل تحدياً قوياً لحقوق الإنسان من خلال الإضرار بأحوال وحقوق الضعفاء والتي يقوم بها المتجاوزون والمعتدون الفاسدون.

5-تراجع مستويات العدالة الاجتماعية

تتراجع مستويات العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد الأمة بسبب الفساد، مما قد يولد حنقاً بين المكونات الاجتماعية ويهدد السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

6-الحد من المنافسة

تعزز المنافسة في كافة المجالات الاقتصادية من قدرة القطاعات الاقتصادية على التطور ومنافسة العالم الخارجي والحد من ارتفاع الأسعار وتحسين المنتجات ورفع الإنتاجية. ويسعى المفسدون إلى خفض مستويات المنافسة الحرة في الاقتصاد للاستئثار بالمنافع الاقتصادية .

7-تراجع الثقة بالمؤسسات

[1]- محمد عبه الفضيل، **"مفهوم الفساد ومعاييره"**، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية,ع, 309 ، نوفمبر 2004 م)، ص35.

تعتبر فعالية المؤسسات الحكومية من المتطلبات الأساسية للتنمية والعدالة. وتتطلب فعالية الأنظمة الحكومية ثقة المجتمع بالمؤسسات الحكومية وقدرتها على تنفيذ البرامج الحكومية بأمانة وإخلاص.

وبعد تناولنا لموضوع الفساد بمختلف أنواعه ومستوياته ,اتضح لنا جليا مدى التأثير البالغ للفساد على بناء الدولة بشكلها الحديث ومدى الضرر الممكن حصوله ووصولها إلى حالة الدولة الفاشلة أو الهشة و المنهارة. [1]

المطلب الثاني:الإرهاب وتداعياته.

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001م حدثاً فارقاً في الاهتمام الدولي بقضية الإرهاب، التي لم تكن بحال ظاهرة جديدة. فالإرهاب كان حاضراً دائماً ومقترناً بظواهر الاستبداد والطغيان والهيمنة بصورها ومستوياتها المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي وفي مختلف المراحل التاريخية. ولقد كانت أفريقيا مسرحا لشتى صور "الإرهاب" يشهد على ذلك تاريخ الممارسات الاستعمارية بشتى أشكالها، ثم ممارسات النظم الاستبدادية في مرحلة الاستقلال، وكذا خبرة الحروب الأهلية والصراعات القبلية والطائفية التي شهدها عدد معتبر من الدول الإفريقية، ومع ذلك لم تحظ تلك الممارسات باهتمام دولي يذكر، ولا سيما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وتصاعد الحديث عن تراجع أهمية إفريقيا في النظام الدولي.[2]

التعريف بالإرهاب ومراحله في القارة

أولاً: الإرهاب معضلة التعريف والتحديد

إن مفهوم الإرهاب، سواء الداخلي والخارجي، ظل عصياً عن التعريف، فرغم شيوع مفهوم الإرهاب على ألسنة العامة والخاصة؛ لم تتفق الجماعة الدولية- ولا الوطنية- على تعريف محدد للإرهاب، حتى غدا المفهوم من المشاكل التي تعترض الفكر السياسي والقانوني، والسبب ليس غموض المصطلح، ولا قصور المعاجم اللغوية عن تقديم المفردات لتعريفه، ولكن لاختلاف الإرادات السياسية للدول والنظم؛ تبعا لاختلاف مصالحها وإيديولوجياتها، وما تريد الوصول إليه من التعريف.[3]

---

[1]-محمد عبه الفضيل,المرجع نفسه,ص36.

[2]- وصاف سعيدي، **"الفساد الاقتصادي في البلدان النامية"، "المؤتمر العامي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"**، (جامعة ورقلة الجزائر، مارس 2005)، ص3.

[3]-ا سماعيل الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي**،(لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، سنة 1990)، ص24.

ولا شك، أن تحديد الإرهاب الدولي أكثر صعوبة من تحديد مفهوم الإرهاب العادي؛ فالعنف هو ظاهرة مشتركة بين أفعال الإرهاب الدولي وبين الأنشطة، التي تمارسها حركات التحرر الوطني من الاحتلال الأجنبي ومناهضة العنصرية. ورغم أن تلك الأفعال وهذه الأنشطة ليست من طبيعة واحدة، إلا أن الكثير من الكتابات خاصة الغربية، لم تميز بين هذين النوعين.

وبصفة عامة يمكن القول إن إشكالية تعريف المفهوم ترجع في جانب منها إلى الأسباب التالية

-تتعدد وتنوع الأبعاد الداخلة في تشكيل العمل الإرهابي وتعقدها.

- أن مفهوم الإرهاب بحد ذاته ينطوي -للوهلة الأولي- على حكم قيمي يتضمن الرفض والإنكار له.
- أن ما يطلق عليها أعمال إرهابية تتباين في أنماطها وأهدافها من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، فغايات وأهداف جماعة جيش الرب في أوغندا على سبيل المثال تختلف عن أهداف وغايات جماعات "الأوروموو" و"الصوماليين" في إثيوبيا، بل إن غايات الجماعة الواحدة قد تتباين من مرحلة إلى أخرى على نحو ما تشير خبرة تعامل كل من "حزب المؤتمر الوطني" في جمهورية جنوب إفريقيا وجماعة "إنكاثا" مع النظام العنصري قبل انتهاء الحرب الباردة وبعد انتهائها.
- التنوع الثقافي المرتبط بتفسير الفعل الإرهابي،الأمر الذي يؤدي إلى غياب الموضوعية والحياد القيمي في التحليل للظاهرة وبالتالي اختلاف النظرة إلى الفعل الواحد بحسب زاوية النظر ؛ فما يعتبره البعض عملاً إرهابيا غير مشروع يعتبره آخرون عملا بطولياً مشروعا[i] وأكثر مناطق التماس والتداخل في هذا الصدد تلك الحادثة تاريخيا بين الكفاح المسلح ضد الاحتلال والإرهاب. [1]
- تداخل مفهوم الإرهاب مع مفاهيم أخرى كالجريمة المنظمة والجريمة السياسية والعنف السياسي.

هذه الأسباب، وغيرها دفعت البعض إلى القول: بأن وصف الإرهاب أسهل من تعريفه، وأن يلجأ البعض إلى تحديد الصفات العامة، أو وضع نماذج وأنماط للعمل الإرهابي تجنبا لتعريفه. لأن التعريف، وحسب رأي هذا البعض، لا يحقق تقدما في دراسة المشكلة.

وفي ضوء ما سبق، فإننا سوف نقتصر على بيان الموقف الجماعي للدول الإفريقية من مسألة الإرهاب كما تعكسه بنود الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب المعروفة باتفاقية الجزائر لعام 1999م، باعتبارها تمثل القاسم المشترك بين

---

[1]- عبد الله سليمان سليمان، **"المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي"**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1992)، ص221.

معظم دول القارة ولاسيما مع دخولها حيز النفاذ منذ أواخر عام 2002م بعد استيفاء عدد التصديقات اللازمة لذلك، ثم بيان مواقف بعض التشريعات الإفريقية من تعريف الإرهاب.[1]

أ- تعريف الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب

أكدت الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب فى ديباجتها أن الإرهاب يشكل انتهاكا خطيراً لحقوق الإنسان، وعائقاً للتطور الاجتماعي الاقتصادي، لما يسببه من عدم استقرار للدول. واتساقاً مع مواقفها السابقة أشارت الاتفاقية إلى الإرهاب الذى يمارس من قبل الأفراد ومن الدول أيضا، وشددت على الروابط المتناميه بين الإرهاب والجريمة المنظمة ، بما فى ذلك التجارة المحظورة للأسلحة ، والمخدرات ، وغسيل الأموال. [2]

وقد عرفت المادة الأولى من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمكافحة العمل الإرهابي، العمل بأنه " يعتبر " عملا إرهابيا" أي عمل أو تهديد به يعد خرقا للقوانين الجنائية لدولة طرف أو لأحكام هذه الاتفاقية والذي من شأنه أن يعرض للخطر حياة الأفراد أو الجماعات ، أو السلامة البدنية أو الحرية، أو ألحق إصابة أو وفاة بأي شخص أو مجموعة من أشخاص ، أو يسبب أو قد يتسبب في إلحاق ضرر بالممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو البيئية أو التراث الثقافي ، وأن يتم ارتكابه بقصد:

1-ترهيب أو إثارة حالة من الهلع ، أو إجبار أو إقناع أو حمل أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو عامة الشعب أو جزء منه ، على المبادرة بعمل أو الامتناع عنه أو اعتماد موقف معين أو التخلي عنه ، أو العمل على أساس مبادئ معينة.

2-إعاقة السير العادي للمرافق العمومية، أو توفير الخدمات الأساسية للجمهور، أو خلق وضع عام متأزم.

3-خلق حالة تمرد عارمة في البلاد.

أي عمل أو تهديد يعد خرقا للقوانين الجنائية لدولة طرف أو لأحكام هذه الاتفاقية والذي من شأنه أن يعرض للخطر حياة الأفراد أو الجماعات ، أو السلامة البدنية أو الحرية، أو ألحق إصابة أو وفاة بأي شخص أو مجموعة من أشخاص ، أو يسبب أو قد يتسبب في إلحاق ضرر بالممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو البيئية أو التراث الثقافي ، وأن يتم ارتكابه بقصد:

---

[1]- عبد الله سليمان,**المرجع نفسه**,ص222.

[2]- إبراهيم عيد نايل،**"السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب"**،(القاهرة، دار النهضة العربية، 1996م)، ص 17.

1-ترهيب أو إثارة حالة من الهلع ، أو إجبار أو إقناع أو حمل أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو عامة الشعب أو جزء منه ، على المبادرة بعمل أو الامتناع عنه أو اعتماد موقف معين أو التخلي عنه ، أو العمل على أساس مبادئ معينة.

2-إعاقة السير العادي للمرافق العمومية، أو توفير الخدمات الأساسية للجمهور، أو خلق وضع عام متأزم.

3- خلق حالة تمرد عارمة في البلاد[1].

ثانياً: أشكال الإرهاب في التاريخ الإفريقي المعاصر

على الصعيد الإفريقي يمكن التمييز بين أربع مراحل مميزة للإرهاب والأعمال الإرهابية.

المرحلة الأولى: وتركزت بالأساس في فترة الاستعمار، وشهدها معظم أرجاء القارة من شمالها (الجزائر) حتى أقصى الجنوب (جمهورية جنوب إفريقيا)، وفيها ارتبطت الأعمال "الإرهابية" بقضايا التحرر الوطني الإفريقي ومكافحة الاستعمار واستهدفت في معظمها قوى الاحتلال والجماعات البيضاء، وحظيت تلك الأعمال بالشرعية الوطنية والمشروعية الدولية، على الرغم من وصمها بالإرهابية من جانب النظم الاستعمارية والعنصرية الحاكمة.[2]

وكانت العوامل الأساسية المحركة لأعمال العنف من جانب الحركات الوطنية هي الممارسات الاستعمارية التمييزية العنصرية ضد المواطنين، والرغبة في تمكين الأفارقة سياسياً واقتصاديا، واجتماعياً.

المرحلة الثانية: فترة الاستقلال الوطني، وتميزت فيها الأعمال "الإرهابية" بأنها اتخذت طابعا أهليا داخلياً حيث ارتبطت بالحروب الأهلية، وحركات التمرد، والانقلابات ، وكانت أطرافها الأساسية إفريقية خالصة في معظمها.

ومن السمات الميزة أيضا، أن أعمال ومساعي تلك الحركات المتمردة لم تحظ في مجملها بالاعتراف الخارجي، بل نظر إليها من قبل البعض على الساحة الإفريقية على أنها خيانة لمبادئ الوحدة الإفريقية في ظل سعيها لمزيد من تفتيت القارة؛ ولذا اقتصرت شرعيتها- في كثير من الأحيان-على الجماعة الإثنية أوالإقليمية القائمة بهذا التمرد.

ومن أمثلة ذلك ما حدث في السودان منذ عام 1955م- 1972م، ثم 1983- 2005م، وما حدث في "بيافرا" بنيجيريا في الستينيات، وما قامت به حركة "يونيتا" في أنجولا 1970-1990م،وحركة "رينامو" في موزمبيق"، وكذلك ما شهدته إثيوبيا من جانب جماعات الصوماليين في "الأوجادين"، و"الأورومو" وغيرها من الجماعات خلال السبعينيات من القرن العشرين. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين النظم السياسية الإفريقية المختلفة لم

[1] - عزت سيد إسماعيل، **سيكولوجيةالارهاب وجرائم العنف**،(الكويت: منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1988م،ص35.

[2] - بن عامر تونسي، **"تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية"**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1982م)،ص 108.

يعترف سوى النظام الإثيوبي في عهد الرئيس "منجستو هيلا ماريام" باستخدام الإرهاب لمواجهة عمليات التمرد والانفصال، حيث ادعى النظام أنه يستخدم "الإرهاب الثوري الأحمر ضد الإرهاب الأبيض المناوئ للثورة".

وبالنسبة للعوامل المحركة للعنف في تلك المرحلة، فقد تمثلت في مجموعة متداخلة من العوامل أبرزها: استمرارية الحدود السياسية رغم مساوئها، ورغم الوعود بالوحدة الإفريقية، وكذا فشل النظم السياسية في تحقيق وعودها بالتنمية والاستقرار في مرحلة ما بعد الاستقلال، والاختلافات الإيديولوجية بين النظم والجماعات، وانتشار الفساد، وسوء الإدارة، والمحسوبية لصالح الجماعات الحاكمة دون غيرها من الجماعات، التي عانت في المقابل من التهميش؛ مما جعل الوصول إلى سدة الحكم هدفاً للجماعات المختلفة؛ باعتباره المدخل للاستفادة من خيرات البلاد وثرواتها؛ الأمر الذي دفع الجماعات المختلفة لاستخدام كافة الأدوات والسبل للاستيلاء على السلطة، فإن لم يكن فالانفصال.

المرحلة الثالثة: وارتبطت فيها الأعمال " الإرهابية" بقضايا غير إفريقية، حيث شهدت القارة منذ السبعينيات من القرن العشرين امتدادات لآثار الصراع العربي الإسرائيلي، حملت من بين ما حملت، وقوع بعض الأعمال التي وصمت ب" الإرهابية" على الساحة الإفريقية. من بين تلك الأعمال اختطاف طائرة "إيرباص" فرنسية عام 1976م من أثينا (اليونان)، والتوجه بها إلى كمبالا (أوغندا)، وهو ما نظر إليه على أنه تعاون بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونظام عيدي أمين في أوغندا. وفي أعقاب عملية الإنقاذ التي نفذتها وحدات إسرائيلية بتسهيلات كينية لركاب الطائرة، شهدت مدينة نيروبي تدمير أحد الفنادق الرئيسية بها، مما دفع البعض إلى اتهام الفصائل الفلسطينية بهذا العمل؛ ليضاف إلى رصيد الإعمال " الإرهابية" ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي على الساحة الإفريقية، والتي كان من بينها كذلك اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الألمانية من مطار مقديشو (الصومال) على أيدي مجموعة من الفلسطينيين.[1]

ويمكن القول، إن العوامل الأساسية المحركة لأعمال العنف المرتبطة بالقضية الفلسطينية، هي التعاطف مع حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وتنامي الشعور بعدم العدالة الاجتماعية في الأراضي المحتلة، وفشل المجتمع الدولي في وضع قرارات مجلس الأمن موضع التنفيذ.

المرحلة الرابعة: وتعد أخطر مراحل أو موجات العنف التي شهدتها القارة، وفيها اتخذ العنف الطابع المؤسسي الممتد داخلياً و المحكوم خارجيا من خلال هيمنة تنظيم " القاعدة" على سير تلك العمليات، ومن أمثلة الجماعات

[1]- بن عامر تونسي,**المرجع نفسه**,ص109.

ذات الارتباط بتنظيم القاعدة بجماعات العنف و"الإرهاب" على الساحة الإفريقية الجماعة الإسلامية المسلحة التي تأسست في الجزائر عام 1992م، وأعلنت الحرب على النظام والمجتمع.

والشواهد على ارتباط القارة بتنظيم القاعدة تمتد من وجود الكوادر القيادية في التنظيم (أيمن الظواهري)،واستضافة بعض الدول الإفريقية (السودان) لزعيم التنظيم أسامة بن لادن لفترات من الزمن، علاوة على ما أثير عن ممارسة تنظيم القاعدة تجارة الماس في غرب إفريقيا وتمويل تلك التجارة لبعض الأنشطة، فضلاً عما تتيحه البيئة الإفريقية الهشة -خاصة في ظروف دول مثل الصومال وما شهدته سيراليون، وليبيريا، وساحل العاج، والكونغو الديمقراطية- من سهولة اختراق النظم السياسية فيها، من جانب القوى المختلفة - ومن بينها التنظيمات الإرهابية- لتداخل الحدود، وضعف قصور قدرات معظم الدول الإفريقية عن حماية وتأمين حدودها البرية والبحرية.[1]

المطلب الثالث:الجريمة المنظمة و آثارها

أولا:تعريف الجريمة المنظمة: رغم النمو و الانتشار الذي تشهده الجريمة المنظمة، فلا يوجد تعريف متفق عليه و مقبول لها من كل دول العالم، رغم أهمية التعريف، في تحديد نوعية المنظمات الإجرامية، التي سيجري التعاون بين الدول لمكافحتها.و وصلت صعوبة التعريف، الى الحد الذي شبهه البعض بأنه محاولة الإمساك بالسمك المراوغ و السابح في الماء. [2]

و تمر الجريمة المنظمة في هذا السياق، حيث يعترف الجميع إبتداءا من العاملين في مجال تطبيق القانون (من الشرطة و الادعاء العام و القضاة)، إلى مجموعة أصحاب اتخاذ القرار (من سياسيين و مشرعين وحكام)، فان ظاهرة الجريمة المنظمة قد أصبحت اليوم من الأحجام الجديدة للسلوك الإجرامي، ذات الجوانب العديدة المعقدة، و تتمثل هذه الجوانب المعقدة للمشكلة في العنصرين التاليين:

1- المشكلة من حيث التعريف.
2- المشكلة من حيث تحديد الأنماط والحجم والاتجاه.

فالجريمة المنظمة فكرة غامضة، و موضوع مختلط و معقد، مما يصعب الإتفاق حول ما تعنيه، و بالتالي حول الإستراتجيات التي ستكون أكثر تأثيرا في مكافحتها، و ذلك بالنظر الى أن الجرائم المنظمة العابرة للحدود تستدعي

[1]- بن عامر تونسي,**المرجع نفسه**,ص109.

[2]-صالح لعروم،" **أهمية شبكات الدعم بالنسبة للجريمة المنظمة ودور الدرك الوطني في مكافحتها**"، المدرسة العليا للدرك الوطني، أفريل 2002،ص3.

الانتباه يوميا، و تستدعي أن توضع موضع التنفيذ، وسائل صحيحة لمحاربتها، و كيفية اكتشافها و التعرف على هوية مرتكبيها و القبض عليهم ، و لن يتأتى ذلك، إلا بتحديد مدلول محدد لها، و هو الأمر الذي يكاد يجمع الفقه على مدى صعوبته، و يعتبرونه مدلولا غامضا وواسعا للغاية، و لا توجد رؤية متكاملة لبنائه، كما أنه يختلط بالعديد من المصطلحات.[1]

ثانيا: النشاطات الأساسية للجريمة المنظمة

1)- الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية: يعتبر مجال الاتجار غير الشرعي بالمخدرات، القطاع الأقدم و الأكبر في نشاط الإجرام المنظم، و يعد من المصادر الأساسية للأرباح، التي تجنيها العصابات الإجرامية.

2)- الاتجار غير المشروع في النساء والأطفال: يعتبر مجال الاتجار غير المشروع في النساء و الأطفال، من النشاطات الإجرامية التي أخذت بعدا جغرافيا هائلا، لاسيما في الدعارة، أي الاستغلال و الاسترقاق الجنسي، حيث تستغل المنظمات الإجرامية هذا المجال، عبر شبكات منظمة مختصة في جلب النساء و الأطفال من الدول الفقيرة، لاسيما دول أوروبا الشرقية، إلى فرنسا و بلجيكا و ألمانيا لاستغلالهم في الدعارة و الاسترقاق الجنسي، كما أن المنظمات الإجرامية، تلجأ إلى السياحة الجنسية، لترويج و المتاجرة في الجنس، خاصة في بعض البلدان الآسيوية، مثل تايلاندا و الفلبين.

3)- الاتجار غير المشروع في الأسلحة.

4)- تزييف و تزوير العملات.

5)- الاتجار غير المشروع في المسروقات.

6)- دفن النفايات السامة و الكميائية.

7)- الاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية.

8)- الاتجار في الأيدي العاملة المهاجرة و المهربة من الدول الفقيرة إلى الدول المصنعة خاصة الأوروبية.

[1]- صالح لعروم,**المرجع نفسه**,ص4.

ثالثا:أهداف الجريمة المنظمة[1]

1-الـــــربـــــح:

يعتبر هدف الربح هو الدافع والمحرك الأساسي لأعضاء الجريمة المنظمة ، وهو ما يميزها عن غيرها من التنظيمات الإجرامية ويجعلها تمارس نشاطاتها المشروعة وغير المشروعة والتي تدر الأرباح الطائلة كتجارة المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر ، ولا توجد حتى الآن إحصائيات وأرقام مؤكدة تقدر حجم الأرباح الهائلة التي تحققها هذه التنظيمات على مستوى الدولة ، إلا أن بعض الخبراء الدوليين يؤكدون أن قيمة هذه الأرباح تتراوح بين (300 إلى 500 بليون دولار) في العام الواحد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد يتم استثمار هذه الأموال في مشاريع مشروعة مثل الفنادق والمطاعم.

2-الدخول في تحالفات استراتيجية:

بسبب زيادة الأعمال الإجرامية التي تمارسها المنظمات الإجرامية في مناطق متعددة من العالم كان لابد لهذه التنظيمات أن تدخل في تحالفات استراتيجية بين بعضها وذلك من خلال إبرام اتفاقيات فيما بينها حتى تحمي نشاطها الذي تمارسه في الدول الخاضعة إلى نفوذ تنظيم إجرامي آخر أو تنظيم عمليات التسويق لما تنتجه من مواد مشروعة وغير مشروعة وكان لهذه التحالفات الإستراتيجية الأثر في تعزيز قدرتها على المواجهات الأمنية والقضاء على العنف الذي كان دائرا بينها بالاضافه إلى الشراكة في اقتسام الأرباح والخسائر.

هذه خصائص الجريمة المنظمة والتي تميزها عن غيرها من الجرائم لما حققته لها من نفوذ وقوة وذلك لقيامها على أسس قوية أدت إلى تماسك بنيانها الداخلي وأسهمت في تفاقم خطرها والأضرار الناجمة عنها.[2]

رابعا: العلاقة بين الإرهاب و الجريمة المنظمة.

لاشك في وجود روابط بين صور الإجرام المختلفة، سواء كان منظما، اقتصاديا، أو سياسيا، أو غير منظم. و لقد دفع الخطر المتزايد الذي تعكسه الروابط بين الإرهاب و الاجرام المنظم، الذي ينتشر في جميع أرجاء العالم.[3]

1-أوجه الشبه بين الإرهاب و الجريمة المنظمة.

---

[1] - فيل وليامز, **"الجريمة المنظمة وجرائم الشبكات الإلكترونية", "الترابطات، والاتجاهات، والاستجابات"**, (جامعة عمان,الأهلية للنشر,ط2, 2003,ص46.

[2]-عزت أحمد اسماعيل,**المرجع السابق**,ص73.

[3]-عزيز ولجي,**الجريمة المنظمة و علاقتها بالارهاب**,(الجزائر, دار هومة للنشر و التوزيع,ط2,2013م),ص11.

في بادئ الأمر، يجب أن نؤكد على، انه لا يعد من اوجه التشابه بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، أو من دواعي الربط بينها، مجرد ادراجهم في بند واحد في أحد المؤتمرات الدولية، أو كلمات بعض المسؤولين حول هذه الروابط، ولكن لابد أن يستند التشابه بينهما، على أشياء مادية ملموسة، يمكن النظر فيها و مناقشتها، فلاشك أن أوجه الشبه تظهر -في ضوء رصد خصائص الجريمة المنظمة فيما سبق- في طبيعتها العابرة للحدود، واستخدام القوة المادية والعنف و الترويع، وتماثل بعض الوسائل في تنفيذ العمليات، و بيان ذلك .إن كلا من الجريمة المنظمة و الجرائم الإرهابية، تسعى الى إفشاء الرعب، سواء في مواجهة السلطة أو الأفراد، وقد أظهرت عصابات الجريمة المنظمة، قدرة على التغلغل في جهاز الدولة، و لم تتردد في استخدام العنف المتوحش ضد رجال الدولة، أي أنها استخدمت وسائل إرهابية نمطية، لتأكيد قوتها وإستراتجيتها.[1]

و التشابه أيضا يكون في التنظيم، وسرية العمليات، والقوانين الداخلية التي تحكم الجماعات المنظمة، و الإرهابية على سواء، و الجزاءات على مخالفة القواعد الموضوعية وأساليب العمل و تبادل الخبرات، فكل من الإرهاب و الجريمة المنظمة، تعبير عن عنف منظم، تقوده مجموعات أو منظمات، ذات قدرات و امكانيات تنظيمية كبيرة، وتتسم عملياتها بالتخطيط و التنفيذ الدقيق، معتمدة على إحداث حالة من الرعب في أوساط المستهدفين، لتسهيل تحقيق أهدافها، وبذلك يصح الارهاب جزءا من الجريمة المنظمة، و لم يقتصر الأمر، على وجود أوجه للشبه بينهما، بل إن الأمر تطور لإقامة علاقات تعاون و تبادل بينهما، فقد عملت الجماعات الإرهابية حديثا، مع مؤسسات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، خاصة تجمعات المخدرات في العديد من البلدان.

2-أوجه الخلاف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة.

إن أهم أوجه الخلاف بين الإرهاب و الجريمة المنظمة، هو الباعث أو الدافع لارتكاب الجريمة، و الهدف من ورائها. فدافع الإرهاب، نبيل أو شريف -من وجهة نظر مرتكبيه- على الأقل-، أو من الظاهر أو المعلن من جانبهم، حيث أنهم يدعون دائما سعيهم إلى تحقيق الخير و العدل، ويضحون بأنفسهم في سبيل ذلك، هذا عكس الدافع لدى المنظمات الإجرامية، التي تسعى الى تحقيق الربح، بكافة الوسائل حتى الدنيئة منها، و تتذرع بأهداف أو دوافع سياسية، فإرهاب يضع لنفسه موقفا وهدفا سياسيا، وفوريا، ينحصر في رفض النظام السياسي المبني على الرأسمالية، و يستبدل ذلك بالمساواة. [2]

---

[1]- عزيز ولجي,**المرجع نفسه**,ص12.

[2]- هبة الله أحمد حميس ، **الإرهاب الدولي (أصوله الفكرية وكيفية مواجهته)**، (كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ،2009م),ص13.

ومما سبق، يمكن القول أن الفارق الأساسي بين الجريمة المنظمة و الإرهاب، يكمن في الأهداف و البواعث، فهدف الإرهاب، هو إحداث تغيرات سياسية أو إجتماعية من خلال القضاء، أو تعديل النظام القائم، فهو يحاول إقامة شرعية-متوهمة-من جانبه، اعتقادا في عدم شرعية النظام القائم فهو يؤكد —من وجهة نظره- الشرعية. في حين، أن الهدف من الإجرام المنظم، هو تحقيق الكسب المادي و الربح السريع، وذلك من خلال خروج على الشرعية و مهاجمة القوانين السارية، و عدم الإمتثال لأحكامها، فالإرهابي يقف وراء عمله بواعث إيديولوجية، فهو يؤمن بفكرة و يعمل من أجلها، ومستعد بالتضحية بنفسه في سبيلها، أما جماعات الإجرام المنظم، فلا يجمعها سوى الكسب المادي، فلا يوجد باعث إيديولوجي معين، ولكن الأنانية و جمع المال، ومع هذا، فالعديد من جماعات الإجرام المنظم، تدعي هدفا سياسيا مزعوما، من أجل الاستفادة من مزايا، التي يمكن أن يتمتع بها المجرم السياسي داخل النظام القانوني للدولة.

خامسا: آثار الجريمة المنظمة

أصبحت الجريمة المنظمة عبر الوطنية تمثل أحد الأخطار التي تهدد الأمن ، والاستقرار على المستويين الدولي والوطني ، وذلك بسبب مايصدر عنها من أعمال تؤدي إلى ضعف مؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فضلا عما تسببه من فقدان الثقة في العملية الديمقراطية ، لتأثيرها على أصحاب النفوذ السياسي. ولا يقتصر أثرها على المستوى الوطني بل يتعداه إلى المستوى الدولي لما تقوم به من أنشطة غير مشروعه عابره للحدود الوطنية.[1]

إذاً؛الجريمة المنظمة عموما والجريمة المنظمة عبر الوطنية على وجه الخصوص تمثل آثارهما خطرا كبيرا على جميع دول العالم وذلك لاستغلالهما سهولة التنقل بين دول العالم فضلا عن العولمة وحرية التجارة.

أ-آثار الجريمة المنظمة على المستوى الدولي

تمثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية على المستوى الدولي خطراً على سيادة الدولة واستقرارها الأمني من خلال قيام عصابات الجريمة المنظمة باختراق سيادة الدول على أراضيها عن طريق أنشطتها غير المشروعة سواء كانت تعتبر هذه الدول ممراً لأنشطتها أو هدفاً رئيساً لها وهو مايستلزم اختراق أجهزة هذه الدول القانونية والإدارية وغيرها للمحافظة على أنشطتها.

[1]- راشد الغنوشي ، **مقالات** ، (دار الهداية للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، الجزائر,2014م),ص16.

كما أصبحت الجريمة المنظمة تهدد كيان الدول واستقلالها ، فنظرا للأموال الطائلة التي تحققها من أنشطتها المشروعة وغير المشروعة وتنظيمها الدقيق وقدرتها على اختراق أجهزة الدولة مماقد يولد دولة غير شرعية داخل دولة. وقيل : أن الجريمة المنظمة دولة داخل دولة.

فضلا على أنها قد تؤثر الجريمة المنظمة على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول . حيث ساعدت العولمة والانفتاح الاقتصادي بين الدول على ظهور عصابات للجريمة المنظمة تمارس أنشطتها متخفية وراء شركات دولية مما يؤثر على العلاقات بين الدول.[1]

ب- آثار الجريمة المنظمة على المستوى الوطني

للجريمة المنظمة آثار كبيرة على المستوى الوطني سواء كانت من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو حتى على مستوى الأفراد ومن هذه الآثار:

1-الناحية الاقتصادية:

تقوم عصابات الجريمة المنظمة على المستوى الاقتصادي ، بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله وذلك بسبب ماتملكه من مبالغ طائلة ، فضلا عن قيامها بالسيطرة على المسئولين في القطاع الخاص عن طريق الرشوة أو الابتزاز ، وكذلك تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهرب الضريبي والتشجيع على المعاملات المشبوهة ، كما تقوم بعمليات غسيل الأموال لإخفاء مصادر أموالها غير المشروعة وهو ما يؤدي في النهاية إلى الخسائر الاقتصادية على مستوى الأفراد والشركات وحتى على مستوى الاقتصاد بأكمله. [2]

2-من الناحية السياسية:

تؤدي الجريمة المنظمة على المستوى السياسي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية ، لقيامها بالسيطرة على هذه العملية وإفسادها عن طريق رشوة وابتزاز المسئولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة ، واختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها مما يؤدي في النهاية إلى تشويه العملية الديمقراطية وسقوط الأنظمة السياسية في هذه الدول.

---

[1]-راشد الغنوشي,**المرجع نفسه**,ص17.

[2]- عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون ، **الجريمة المنظمة التعريف والأنماط** ، (الرياض ,أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، والاتجاهات ، ط2 ،199م,ص21.

3-من الـــنـــاحـــيـــة الاجـــتـمـــاعـــيـــة:

تؤدي الجريمة المنظمة إلى تفشي الفساد بين أفراد المجتمع ، وانتشار الرشوة وظهور اللاأخلاقيات وضياع القيم مما يؤدي إلى هدم كيان الأسرة وتفكيكها إضافة إلى ما تسببه أنشطة الجريمة المنظمة كتجارة الرقيق من إهدار لآدمية الإنسان وكرامته وتفش للأمراض كما تؤدي تجارة المخدرات إلى تدمير المجتمع وبالأخص فئة الشباب. بالإضافة إلى فقدان الأمن وانتشار العنف نتيجة ضعف الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة المنظمة .هذه لمحة بسيطة عن آثار الجريمة المنظمة والتي توضح لنا مدى خطورة هذه الجريمة على الصعيدين الدولي والوطني.

ومن خلال ما سبق ذكره ,رأينا مدى تأثير الجريمة المنظمة على الدول حول العالم وخاصة القارة الإفريقية,التي أثرت على بناء الدولة وتهديد وجودها.[1]

المطلب الرابع:الفقر و تجلياته

ما زالت إفريقيا جنوب الصحراء تعاني من ظروف معيشية متدنية؛ حيث يعاني ثلث تعداد سكانها من الجوع، ويموت نحو سدس عدد أطفالها قبل سن الخامسة، برغم استمرار الزيادة السكانية في الكثير من دولها، وما زال الركود الاقتصادي، وانخفاض مستويات المعيشة سائدًا في أغلب مناطقها، وهو الوضع نفسه الذي كان سائدًا منذ عقد سابق من الزمان، مما يعني إخفاق كل المحاولات التي بذلتها دول القارة، والمؤسسات المالية الدولية لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وإنجاح تجارب التنمية، وتحسين مستويات معيشة أبناء القارة.

وعلى مدى عقدين كاملين بُذلت العديد من المحاولات لاختزال الفقر في إفريقيا، إلا أنها أخفقت جميعًا في تحقيق أهدافها، واستمرت هوة الفقر التي تفصل بين القارة الإفريقية وباقي دول العالم في الاتساع؛ حيث تنقسم الدول الإفريقية ما بين دول منخفضة الدخل،)وهي الأغلبية؛ حيث يبلغ عددها 40 دولة إفريقية(، وتبلغ حصة الفرد فيها 745 دولارًا أو أقل سنويًّا من إجمالي الدخل القومي، وفقًا لإحصاء عام 2001م، ودول متوسطة الدخل) ويبلغ عددها 14دولة ,(وتتراوح فيها حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي ما بين 746 إلى 9205 دولارات في عام 2001م[2].

أولا-تعريف الفقـــــــــــــــــــــــــر: هو عدم القدرة للوصول الى الحد الأدنى من الاحتياجات المهمة المادية كالطعام والسكن والملبس ووسائل التعليم والصحة. وحاجات غير مادية مثل حق المشاركة والحرية الانسانية والعدالة

[1]-عبد الفتاح مصطفى,**المرجع السابق**,ص22.

[2]-شريف مصباح أبو كرش,**الفقر وأهم مؤشراته**,http://www.eamaar.org/?mod=article&ID=5547/10.10.2015

ألاجتماعية. ويعرف أيضا أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. ويمكن تعريف الدول الفقيرة بأنها تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتوافر المياه النقية صحيا للاستهلاك البشري والصرف الصحي ومستوي الغذاء الصحي كماً أو نوعاً لكل أفراد المجتمع، ويضاف إلى ذلك معاناتها من تدهور واستتراف مستمر لمواردها الطبيعية مع انخفاض مستوى دائرة الفقر.

ثانيا-أسباب الفقر: رأينا أنّ الفقر يُعتبر تقليديا قدرا وهو من طبيعة الأشياء فالرزق على الله يعطيه من يشاء متى شاء. لذلك لا أحد يستغرب وجود الفقر في مجتمع ما لأنه موجود في جميع المجتمعات وكأنما هو من خصائص كل مجتمع إلا أن الفرق يبقى في درجة الفقر ونسبة الفقراء في المجتمعويمكن من هذه الزاوية أن تتبين أسبابا داخلية وأخرى خارجية.[1]

1-الأسباب الداخلية :من أهمها طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد في بلد ما؛ فالنّظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان إلى عدالة تحميه من الظلم والتعسف. ويستفحل الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل اقتصادي يتمثل في انفراد الحكم وأذياله بالثروة بالطرق غير مشروعة نتيجة استشراء الفساد والمحسوبية فيتعاضد الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي وهي من الحالات التي تتسبب في اتساع رقعة الفقر حتى عندما يكون البلد زاخرا بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في عدة بلدان إفريقية أو في أمريكا اللاتينية هذا فضلا عن الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن . .

2-الأسباب الخارجية: وهي متعددة وأعقدُ وأخفى أحيانا. من أكثرها ظهورا الاحتلال الأجنبي كما حدث في العراق أخيرا بعد حصار دام أكثر من عقد تسبب في تفقير شعب بأكمله رغم ثرواته النفطية. ويتعقد الأمر كثيرا إذا كان الاحتلال استيطانيا كما في فلسطين حيث تتدهور حالة الشعب الفلسطيني يوما بعد يوم وتتسع فيه رقعة الفقر نتيجة إرهاب الدولة وتدميرها المتواصل للبنية التحتية وهدم المنازل وتجريف الأراضي الزراعية فتتحول مئات العائلات بين يوم وليلة من الكفاف إلى الفقر المدقع، ومن الأسباب غير الظاهرة للعيان نقص المساعدات الدولية أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها الفساد في الحكم[2].

نجد أن أهم أسباب الفقر تندرج تبعا لأسباب أو أبعاد رئيسية وهي إما بعد سياسي أو اجتماعي وتعتبر تلك الأبعاد ذات تأثير قوي على الفرد والمجتمع ككل.

---

[1]- إبراهيم العيسوي ,**"نموذج التنمية المستقلة"، "البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة"**،(الكويت,دار الهديل للنشر, 2000م),ص47.

[2]-شريف مصباح أبو كرش,**المرجع السابق.**

•البعد الاقتصادي:

يظهر من خلال بعض الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التي تؤثر على طريقها على أفراد المجتمع مثل: عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع. كما أن التطورات الاقتصادية مثل الجات والعولمة والخصخصة والتمويل الاقتصادي لا يعتبر نجاحاً اقتصادياً في بعض المجتمعات وإنما سيعمق مشكلة الفقر. عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع (مثل: البترول، الزراعة، الأنهار) وبالتالي يكون استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج وزيادة الإنتاج. عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع مما تزيد وتحسن من دخل المجتمع وأفراده. عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات وبعضها البعض.

•البعد الاجتماعي:

ويظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع. عدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر. ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات والذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع أيضا من أهم أسباب الفقر. أيضا عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر. نجد من خلال طرح الأبعاد الثلاثة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع اختلاف الأسباب الناتجة من خلال هذه الأبعاد إلا أنها تعتبر مرتبطة ببعضها وذات تأثير قوي على هذه الظاهرة وهي الفقر.[1]

ثالثا:المشكلات المترتبة على هذه الأبعاد الثلاثة: (السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية) الخاصة بالفقر هي:

•البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.

•انعدام أو تدني في مستويات الدخل

•انتشار البطالة

•انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل) • ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات

•نقص وسوء التغذية والتي تؤدي لانتشار الأمراض

[1]- محمد سليمان الضبعان,**الفقر وآثاره المستقبلية**,(الكويت ,شبكة النبأ المعلوماتية-الأحد28 أفريل20007م),ص06.

•تدني مستوى الإسكان.

•ظهور المشكلات الاجتماعية

إن ظهور المشكلات الاجتماعية كالتفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة والتي تؤدي إلى:

•اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة من مأكل وملبس

•انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الثراء أو الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.

•قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع.

•نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.[1]

رابعا:ظاهرة الفقر في السياق الإفريقي:

على الرغم من النجاح النسبي الذي حققته القارة الإفريقية في رفع مستوى معيشة الأفراد، فإن حصة إفريقيا ممن يعيشون تحت خط الفقر، (أي من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يوميًّا) ما زالت هي الأكبر؛ حيث يقدر عدد هؤلاء بحوالي 522 مليونًا في جنوب آسيا في عام 1998م، بالمقارنة بما يقرب من 291 مليونًا في إفريقيا جنوب الصحراء، و278 مليونًا في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي .

وعلى الرغم من الجهود المضنية التي بذلتها دول القارة لخفض نسبة هؤلاء، فإن النجاح كان نسبيًّا؛ حيث تمكنت القارة من خفض نسبة من يعيشون تحت خط الفقر بواقع 1.4% فقط في الفترة من 1990م، وحتى 1998م، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالنجاح الذي حققته القارة الآسيوية؛ حيث انخفضت النسبة بواقع 4% في منطقة جنوب آسيا، و12.3% في منطقة شرق آسيا؛ (انظر الجدول 1)، وهو ما يعني أن نسبة من يحصلون على أقل من دولار أمريكي يوميًّا قد زادت من 19% في عام 1990م إلى 24% في عام 1998م.[2]

نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر:

[1]- قطوش سامية,**"معضلة الفقر:آثارها و مظاهرها"**,(الجزائر،دار هومة للنشر,ط2, 2009م),ص43.

[2]- عبد الرزاق الفارس: **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، (مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط2،2001)، ص22.

	نسبة من يعيشون تحت خط الفقر			نمو الدخل القومي الحقيقي معدل الدخل القومي للفرد
	1990	1998	1998-1990	1999 - 1990 (معدل سنوي)
شرق آسيا والمحيط الهادي	27.6	15.3	-12.3	5.9
أوربا الشرقية ووسط آسيا	1.6	5.1	3.6	-2.3
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	16.8	15.6	-1.2	0.9
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.4	2.0	-0.4	-0.1
جنوب آسيا	44.0	40.0	-4.0	3.2
إفريقيا جنوب الصحراء	47.7	46.3	-1.4	-0.2

وعلى الرغم من ارتفاع إنتاج الغذاء في الفترة من عام 1980م إلى عام 1995م في مناطق الدول النامية بنسبة 27% في آسيا، و12% في أمريكا اللاتينية، فقد انخفض في إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 8 %.

ورغم انخفاض انتشار الجوع في آسيا فإن ثلث سكان إفريقيا ما زالوا يعيشون في ظل الجوع الشديد، والنسبة في ازدياد مستمر، وما زالت القارة الإفريقية تعاني من ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية؛ حيث انخفضت النسبة انخفاضًا طفيفًا من 35% إلى32%، في حين تأمل أهداف التنمية إلى خفض النسبة إلى 17% في عام 2015م، وهو هدف بعيد المنال استنادًا إلى مسار الإنجازات الحالية.[1]

ونلاحظ ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية خلال التسعينيات في أمريكا اللاتينية لتصل إلى 90% من الأطفال، وتبلغ النسبة 79% في جنوب آسيا، بينما زادت النسبة 3% فقط في إفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث تصل نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية إلى 60% من الأطفال، ونتيجة لهذا ترتفع نسبة الأمية في إفريقيا؛ حيث

[1]-قطوش سامية,**المرجع نفسه**,ص46.

قدرت نسبة الأمية في القارة الإفريقية لدى البالغين من العمر 15 عامًا، وما فوق 62.4% في عام 2001م بعد أن كانت تقدر بما يربو على 50% في عام 1990م، بينما ارتفعت هذه النسبة في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عامًا من 76.4% في عام 1990م إلى 77.9% في عام 2001م، كما وصل مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي في الفترة من 2001م إلى 2002م ما يقرب من 45%، وذلك رغم اختلاف نسبة الأمية فيما بين الدول الإفريقية؛ حيث تصل إلى أدنى معدل لها في دول مثل: زيمبابوي (12%) وموريشيوس (16%)، بينما تبلغ أعلى معدلاتها في دول مثل: النيجر (85%)، وبوركينا فاسو (77%)، وجامبيا (56.[6]%)

يتضح عدم امتلاك الأفراد في القارة للقدرة العلمية التي تمكنهم من الارتقاء بوضعهم الاقتصادي، أو مكانتهم الاجتماعية، فتظل أوضاعهم الاقتصادية بلا تغير يُذكر، مهما كانت المحاولات المبذولة في سبيل ذلك.

بالرغم من السياسات و الإستراتيجيات المتعددة و المتبعة من طرف حكومات الدول الإفريقية,إلا أنها عجزت و فشلت في إيجاد حلول جوهرية ,للخروج من أزمة الفقر التي تهدد أكثر من نصف سكان القارة الإفريقية ,و تهدد إستقرار الدول وإمكانية سقوطها نتيجة الفقر المدقع والذي يظطر الشعب لإسقاط الأنظمة السياسية وتهديد الأمن النسبي ,الذي تتمتع به بعض الدول في إفريقيا.

تتعلق قضية الفقر في إفريقيا بالمؤسسات السياسية والسلطة؛ فالأزمة في إفريقيا هي أزمة مؤسسية بالأساس؛ حيث جاء تحرير السوق والخصخصة، نتيجة لضعف الدولة، وعجزها عن تولي قضية التنمية والتحول إلى الاعتقاد) بكفاءة السوق في تخصيص الموارد(، إلا أن التجربة أثبتت أن الخصخصة جاءت بدافع خاص من القطاع الخاص، سعيًا وراء الربح الشخصي، وليس بهدف مساعدة الفقر وانتشالهم من فقرهم، ومعنى ذلك أن النظام أصبح مفتوحًا على السوق العالمية، نتيجة لضعف الدولة، إلا أنه لم يؤد إلى أي تحسن في أوضاع الفقراء، بل على العكس أدى إلى زيادة الهوَّة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء داخل الدولة.[1]

[1]- عبد الرزاق الفارس,**المرجع السابق**,ص24.

الخلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل محاولة فهم إشكالية بناء الدولة في إفريقيا بدراسة أسباب النزاعات في القارة الإفريقية و ما يرافقه من تمحيص لطبيعة النزاعات و مسبباتها المختلفة ,وصولا إلى الآليات التي يمكن إعتمادها لحل وإدارة النزاع في إفريقيا ,غير متناسين الخاصية الفريدة التي تميز القارة الإفريقية عن غيرها من القارات,فالدارسون لمختلف مواضيع الأزمات التي تهدد استقرار الدول وكيفية بناءها ,و إمكانية انهيارها,يرون بأن القارة الإفريقية هي أنسب مثال ,يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى النتيجة المرجوة من البحث.

فلقد حاول كثير من الباحثين إيجاد اللآليات المناسبة لإدارة النزاعات في إفريقيا ومدى جدوى تطبيقها على أرض الواقع,مع مراعاة الخصوصية الإفريقية.

وأخيرا قررنا التطرق لأهم الأزمات التي تتهدد بناء الدولة في إفريقيا,وعلى رأسها الفساد الذي نخر إقتصاديات القارة وأنزلها إلى أسفل السافلين,مرورا بظاهرة الإرهاب بشتى أنواعه ,و الأثر البالغ لما له من تأثير سلبي على كافة نشاطات الدول و الأشخاص,غير متناسين الجريمة المنظمة و ارتباطها بكافة المجالات الحيوية وتغلغلها الكبير داخل المجتمع الإفريقي ,وإشكالية محاربتها من صعوبات جمة,وصولا إلى ظاهرة الفقر التي تنخر إفريقيا بدرجات مختلفة,و ماله من آثار على الشعوب الإفريقية و الحكومات و الأنظمة السياسية.

ومنه نرى التأثير البالغ لكافة تلك الأزمات على بناء الدولة,وإمكانية استمرارها من عدمه.

الفصل الثالث:

النزاع الإثني في السودان - إقليم دارفور -

يتميز السودان بواقع يعبر عن مدى حجم التناقضات السائدة والاختلافات الشديدة البالغة التعقيد، نتيجة لوجود انقسامات إثنية وهوياتية حادة بين الجماعات الإثنية طغى عليها سمة اللاتعايش بينها,مما جعلها تشكل بيئة خصبة للتراعات،ونخص بالذكر هنا التراع المتواصل بين القطر و الإقليم الذي بقي يتأرجح بين هذه الجبهة وتلك، ناهيك عن التأثيرات السلبية على بناء الدولة واستقرارها وامتدادها حتى بعد تقسيم السودان إلى دولتين، لذلك سنحاول في هذا العنصر النظر إلى أبرز تداعيات التراع الإثني على بناء الدولة في ظلّ التراع المتواصل بين سلطة السودان و إقليم دارفور ,فكيف انعكست الانقسامات الحادة للتركيبة الاجتماعية والسياسية على بناء الدولة في السودان؟

المبحث الأول :قراءة في التراع بالسودان

يعد السودان من الدول ذات الموقع الإستراتيجي الهام، كما يتميز بجواره لعدد كبير من الدول، أيضًا تختص الأراضي السودانية بموارد طبيعية هائلة وثروات نفطية ومعدنية ضخمة مما يجعله محط اهتمام العديد من الدول الصناعية الكبرى .وبالرغم من هذا الوضع إلا أن أراضيه تشهد العديد من بؤر الحروبات الأهلية التي تقودها الحركات المسلحة التي تنتشر في الأقاليم المختلفة من البلاد.

المطلب الأول:خصائص السودان

يعتبر السودان واحد من أكبر الأقطار فى إفريقيا من حيث المساحة فبعد الانفصال فقد السودان حوالي الربع من مساحته من 2,500,000 كلم^2 إلى 1،881,000 كلم^2". الحدود بين السودان وإثيوبيا نقصت من 1,605 كلم إلى 725 كلم، مع إفريقيا الوسطى من 1,070 كلم إلى 380 كلم ، الحدود كما هي مع تشاد 1,300 كلم، ليبيا 380 كلم، مصر 1,280 كلم وارتريا 605 كلم. الحدود مع الجنوب كما هي 2,000 كلم.

-**الاراضي الزراعية** هي 2 مليون فدان السودان، و لم يتم الوصول بعد الى تسوية الحدود في كل من ابيي، جنوب كردفان والنيل الأزرق.

وللسودان حدود ممتدة مع سبع دول وهى مصر وليبيا من ناحية الشمال ودولة جنوب السودان من ناحية الجنوب وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى من ناحية الغرب وأثيوبيا وارتريا من ناحية الشرق ويفصلها البحر الأحمر السودان عن المملكة العربية السعودية.[1]

أما فيما يتعلق بالسكان وتقديراتهم خلال الفترة من 2006-2010 وتوزيعهم حسب الولاية وكذلك تقديرات توزيع السكان حسب الولاية للعام 2009 وكذلك العام 2010 فإن المرجعية فى ذلك

[1]- مصدر المعلومات وزارة الرعاية والضمان الإجتماعى- المجلس القومى للسكان(خصائص وديناميكية السكان فى السودان) تقرير 2010,ص4.

المرفقات من 1-4 والتي توضح بالجداول والرسم البياني كل التفاصيل الدقيقة لذلك, عند نظر اللجنة إلى تقرير السودان السابق أوردت فى **ملاحظاتها الختامية** خلو التقرير من **المؤشرات الديموغرافية والإجتماعية** والتى نوردها فى هذا التقرير بالتفصيل فى **المرفقات 5-6.** وحيث أن التعداد السكاني من أهم مصادر البيانات الخاصة بالسكان من حيث الحجم والخصائص الديمغرافية فقد أجريت حتى الآن خمسة تعدادات فى السودان كان أولها فى 1956 ثم 1973 والثالث فى 1983 والرابع فى 1993وكان آخر تعداد فى 2008م وكانت حجم السكان فيه 39.2 مليون نسمة الذكور يشكلون 51.3% والإناث 48.7%. تعداد 2008 أوضح نسبة زيادة فى السكان بلغت 53% من حجم السكان فى تعداد عام 1993.[1]

أما الكثافة السكانية العامة فى السودان فتقدر بحوالى 16 نسمة لكل كيلو متر مربع فى عام 2008م ويتمركز السكان على طول شريط النيل وروافده ومناطق السافنا الغنية من الشرق الى الغرب. تتحكم العوامل الطبيعية والإقتصادية والإدارية بصورة أساسية وحاسمة فى رسم الكثافة السكانية وأكثر الولايات اكتظاظا بالسكان ولاية الخرطوم والجزيرة (238- 153 شخص لكل كيلومتر مربع على التوالى) وذلك لتوفر الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وأمن وفرص عمل أكثر من غيرها من الولايات الأخرى فضلا عن الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة التى أدت الى نزوح الملايين من الجنوب والغرب والشرق الى العاصمة والإقليم الأوسط. مما يلقى بعبء وضع سياسات ومشاريع تنمية لإحاث التوازن فى الكثافة السكانية بين ولايات السودان المختلفة.

وفقا لتعداد 2008م فإن الفئة العمرية أقل من 15 سنة تمثل 42.6% من السكان مما يجعل المجتمع السودانى مجتمعا فتيا أما نسبة الذين تجاوزوا 60 عاما فهى 5.2% وبما أن هاتان الفئتان غير منتجتان فقد جعلتا نسبة الإعالة من النسب العالية وهذا يتطلب من الدولة وضع ذلك بعين الإعتبار.[2]

-مصادر المياه والأنهار: إن الخاصية الطبيعية الأساسية للسودان هى نهر النيل وروافده، حيث ينبع النيل الأبيض من بحيرة فكتوريا بيوغندا ويستمر فى دولة جنوب السودان حتى يصل الخرطوم ليلتقى بالنيل الأزرق والذى ينبع من بحيرة تانا بإثيوبيا حيث يعرف بعدها بنهر النيل، ويلتقى به نهر عطبرة عند مدينة عطبرة. إن شبكة نهر النيل تهيئ للسودان مساحات زراعية كبيرة، حيث توجد أراضى خصبة جداً بين النيلين الأبيض والأزرق وبين نهر عطبرة والنيل الأزرق كذلك. تقع عاصمة البلاد الخرطوم عند ملتقى النيلين الأبيض والأزرق، كما أن معظم المدن السودانية تقع على ضفاف الأنهار حيث توجد نسبة سكانية عالية. أما فيما يختص بموارد المياه الجوفية فى السودان فإن هنالك مصادر أساسية لها هي:

---

[1] **المرجع نفسه**,ص5.

[2] -ربيع عبد المعطى، **دور منظمة الوحدة الافريقية وبعض المنظمات الاخرى فى فض النزاعات**، (القاهرة :دار القومية العربية للثقافة والنشر،2002),ص 58.

1-الأحواض الجوفية وتتكون من الأحواض النوبية ومساحتها 763300 كيلومتر، بمخزون مياه يقدر بأثنى عشر ألف وستمائة مليار متر مكعب (12600 مليار متر مكعب).

2-أحواض أم روابة ومساحتها 628800 كيلو متر مربع بمخزون مياه تقدر بأربعة آلاف ومائة وخمسين مليار متر مكعب(4150 مليار متر مكعب).

3-أحواض الرسوبيات الحديثة وغيرها ويقدر مخزون الميته فيها ب 3.43 مليار متر مكعب.

4-الصخور الأساسية ويقدر مخزون المياه فيها ب 2ز5 مليار متر مكعب

-التربة فى السودان:

تتميز تربة السودان بوجود ثلاثة أنواع من التربة. حيث نجد التربة الرملية فى المنطقة الشمالية والغربية، والطينية فى المنطقة الوسطى أما المنطقة الجنوبية فتغطيها التربة الصخرية. تتعدد المناخات في السودان من المناخ الصحراوى فى الشمال مروراً بالسافنا الفقيرة والغنية فى الوسط وهنالك مناخات خاصة فى جبل مرة ومنطقة أركويت وجبال النوبة وهذا التنوع فى المناخ يعطى السودان ميزة الصلاحية لانتاج مختلف المحاصيل الحقلية والبستانية.

كما أن معظم أنحاء القطر تبلغ متوسطات درجات الحرارة القصوى فيها مائة درجة فهرنهايت فى معظم شهور السنة. وهنالك ترددات للعواصف القارية أحياناً فى أواسط وشمال البلاد خصوصاً فى أشهر الصيف من مارس الى يوليو تنبئ بقدوم فصل الأمطار فى الفترة من يوليو الى أكتوبر أما ساحل البحر الأحمر يمتاز بمناخ بحري وتهطل به بعض الأمطار فى الشتاء.

اللغة العربية هي اللغة السائدة للبلاد كما تستخدم اللغة الإنجليزية بشكل واسع. واللغتان هما اللغتان الرسميتان وفقاً لنص المادة (8) من الدستور الوطني الإنتقالي لسنة 2005م.

-العملة:

الوحدة الأساسية هى الجنيه السوداني.[1]

-النظام السياسي:

شهد السودان بعد نيله الاستقلال وضع أسس النظام السياسي الجديد، حيث كانت فترة الحكم الحزبي الأول، الذي تمثل في تأليف حكومة استمرت أشهرا عديدة من العام 1956، وكان على رأس الحكومة إسماعيل الأزهري، غير أن هذا العهد لم يستمر طويلا بسبب الصراع على السلطة بين حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، وهو ما انتهى بالانقلاب العسكري الأول عام 1958 بقيادة الفريق إبراهيم عبود، حين تولى الحكم في البلاد مجلس عسكري استمر حتى العام 1964 تم فيها حل الأحزاب السياسية، وإنشاء المجلس المركزي كجهاز تشريعي.

[1]-عبد المعطي,**المرجع نفسه**,ص59.

ويرى المؤلف أن الخطوات الاقتصادية غير العملية ترافقت مع خطوات سياسية فيما يتعلق بمشكلة الجنوب، حيث لجأت الحكومة إلى استخدام القوة بدلا من الحلول السلمية، ومن أهم الأساليب التي استخدمت تغيير يوم العطلة من يوم الأحد إلى يوم الجمعة، وحصر تأدية الصلاة في الكنيسة، وتحديد عمل الهيئات التبشيرية الذي انتهى بطرد التبشيريات من البلاد.

في 21 أكتوبر/تشرين الأول 1964 عقد طلاب في جامعة الخرطوم ندوة لبحث مشكلة الجنوب متحدين بذلك قرار السلطات منع إقامة الندوات، وهو ما دفع السلطة إلى التدخل لفض الندوة بالقوة فاستشهد على أثر ذلك طالب وجرح العديد.

حصل الطلاب على دعم من أساتذة الجامعات والمنظمات والنقابات المهنية، وبعد ثلاثة أيام قرر المحامون والقضاة الإضراب والتظاهر احتجاجا على استخدام الحكومة الرصاص ضد الطلاب، وطالب القضاة بإجراء تحقيق حول الحادثة، وهو ما رفضته الحكومة، وكان من نتيجة ذلك إعلان الإضراب السياسي العام والعصيان المدني حتى سقوط النظام.

- **من الثورة إلى الحكم المدني**
- بعد تصفية الحكم العسكري، أصبح أمام حكومة الثورة مهمة إعداد البلاد لانتخابات عامة، لكن حصل خلاف في مجلس الوزراء حول تنفيذ بنود الميثاق الوطني.

ولجأت الأحزاب التقليدية إلى ممارسة أساليب غير ديمقراطية في الحكم بسبب تشابك المصالح، فضلا عن أن حجم تأثير هذه الأحزاب داخل الحكومة أكبر مقارنة بالأحزاب العقائدية وممثلي النقابات المهنية.

لذا مارست هذه الأحزاب الضغط على الحكومة الانتقالية من أجل إعادة تشكيلها، وهذا ما حصل فعلا، حيث ضغط حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي (الصادق المهدي ومحمد أحمد محجوب وإسماعيل الأزهري) على رئيس الوزراء سر الختم خليفة لتقديم استقالته.

انتهت مسؤولية سر الختم بعد قيامه بأعمال كبيرة في مجال التشريع، لكن حكومته فشلت في تحقيق مطالب وطموحات القوى الوطنية المساهمة فيها.

وبعد استقالة سر الختم، انتخب الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة في البرلمان إسماعيل الأزهري رئيسا لمجلس السيادة، ومحمد أحمد محجوب رئيسا للوزراء، أما المعارضة في البرلمان فقادها حزب الشعب.

وفي هذه المرحلة شهد حزب الأمة انقساما حادا داخل أسرة المهدي بين الصادق المهدي وعمه الهادي المهدي، تحول إلى صراع على السلطة انتهى بضغوط قام بها الصادق على محجوب لتقديم استقالته من رئاسة الحكومة عام 1966.[1]

[1]-حسين عبد العزيز,**التطورات السياسية في السودان المعاصر**,(الدوحة, الجزيرة نت, الأحد 1432/9/1 هـ - الموافق 2011/7/31 م (آخر تحديث) الساعة 6:53 .

- **من الانتفاضة إلى الانقلاب**

انتفض الشعب السوداني عام 1985 ضد حكم النميري، ووقفت إلى جانب الانتفاضة قيادة الجيش العامة بقيادة الفريق عبد الرحمن سوار الذهب، الذي أصدر ميثاق التجمع لإنقاذ الوطن للمرحلة الانتقالية التي حددت بعام واحد، لكن هذه المرحلة فشلت، كما فشلت القوى المشاركة في الانتفاضة في تحقيق أهدافها، خاصة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات عام 1986 التي تمخض عنها قيام الجمعية التأسيسية وتشكيل حكومة برئاسة الصادق المهدي راعي حزب الأمة.

لكن حكومة المهدي انتهت عام 1989، حين تمكنت الجبهة الإسلامية القومية من السيطرة على الحكم بانقلاب عسكري هو الأول من نوعه بقيادة حزب سياسي على سلطة منتخبة.

أصدر قائد الانقلاب الفريق عمر البشير قرارين، الأول أن ثورة الإنقاذ الوطني تعبير عن الشعب، والثاني حل جميع الأحزاب والتشكيلات السياسية وحل الحكومات الإقليمية وجميع النقابات إلى حين صدور قانون جديد.

وعلى مستوى المعارضة الخارجية تشكل في أسمرة التجمع الوطني الديمقراطي عام 1995، وإزاء هذا الضغط تراجعت حكومة الإنقاذ عن موقفها من الجنوب، ثم عادت إلى المفاوضات وصولا إلى توقيع إعلان مبادئ إيغاد عام 1997.

واتخذت الحكومة بعد العام 2001 الكثير من المواقف، منها المبادرة المصرية الليبية لإحلال السلام في السودان بعد موافقة الحركة الشعبية بقيادة جون قرنق.

وعلى إثر ذلك بدأت عام 2002 مفاوضات ماشاكوس في كينيا بشأن الجنوب، ثم اتفاقيات نيفاشا عام 2003 ومن ثم توقيع اتفاقيتي اقتسام السلطة والثروة في نفس العام، قبل أن توقع الحكومة والحركة الشعبية على الاتفاق النهائي في 9 يناير/كانون الثاني 2005 بشأن السلام الشامل وحق تقرير المصير للجنوب.

مقابل ذلك، تسارع وقع الأحداث في دارفور، وبرزت حركة تمرد عسكرية وسياسية، أبرزها حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.

ونتج عن الأحداث في دارفور صدور قرارات من مجلس الأمن الدولي في العام 2004 و2009، مع استمرار مفاوضات السلام برعاية أفريقية لاسيما مفاوضات أبوجا ومساعي مصر وليبيا عام 2007 و2009.

وفي هذه الفترة قام المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عام 2008 بعد تفاقم الوضع السياسي في دارفور، بإصدار أمر اعتقال الرئيس البشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية، ومنها جريمة الإبادة الجماعية.[1]

ظل النظام السياسي في السودان وعبر مراحل تطوره المختلفة، وباتساع إقليمه، وبإمكانياته الاقتصادية وبموقعه الاستراتيجي الهام، يعاني من أوجه الضعف والخلل التي أُثرت عليه، وعلى مجمل مؤسساته وسياساته وممارساته، وهو ما انعكس أيضا على مدى فعاليته في توظيف واستثمار قدراته سواء الإستخراجية منها أو التوزيعية، وهو ما ترتب عليه دخول السودان في حلقات مفرغة من الفقر وعدم الاستقرار والتخلف، ومن ثم تراجع تطلعاته التنموية وطموحاته السياسية، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما تجاوزه إلى أبعد من ذلك حيث أضحى السودان مستهدفاً من جانب العديد من القوى الدولية والإقليمية.

وعلى الرغم من هذا الوضع المأساوي الذي يتعرض له النظام السياسي السوداني، فيبدو أن غالبية المشكلات التي يعاني منها السودان هي بالأساس تعود إلى سياسات وممارسات الأنظمة الحاكمة المتعاقبة، كما يرجع إلى حالة الضعف المؤسسي ذات الصلة بتسيير شئون وأمور السودان، بمعنى أن المشكلة تكمن ابتداءً في الداخل السوداني، بمعنى أنها ذات مضامين وأبعاد داخلية، ولذلك فإن نشاط الفاعلين المحليين على اختلاف مسمياتهم وتوجهاتهم وسياساتهم وممارساتهم هو أمر يتطلب الاهتمام وإخضاعه للدراسة والتحليل في محاولة للتعرف على مواطن الضعف والخلل، ليكون ذلك مقدمة لتحديد الكيفية التي يمكن بموجبها تدارك ومواجهة مثل تلك المشكلات، وكذلك محاولة التعرف على مكامن القوة والقدرة كمقدمة لتوظيفها واستثمارها في عملية إعادة بناء الدولة والأمة. ولا يعني ما سبق أن الأزمة السياسية في السودان بمنأى عن علاقات التأثير والتأثر الناجمة عن العلاقات والتفاعلات مع العالم الخارجي إقليميا ودوليا، وإنما المقصود بطبيعة الحال أنه في مثل تلك المشكلات والصراعات الداخلية فإنه يفترض أن تكون أبعاد واعتبارات الداخلية ذات تأثير غالب على ما عداها، ومن ثم فإن أي تحرك حقيقي وفعال لتسوية مثل تلك المشكلات والصراعات التي تشهدها الدولة السودانية في الماضي والحاضر تتطلب توافر الإرادة الحقيقية والمصداقية للتعامل معها ووضع تسويات مقبولة لها، وإيجاد أسس ثابتة للتفاهم والتفاوض مع جميع القوى المختلفة في الداخل، ودون الحاجة إلى الإستقواء بالخارج تارة، من جانب هذا الطرف أو ذاك، أو باستنفاره تارة أو باستعدائه تارة أخرى.[2]

المطلب الثاني:الجذور التاريخية للنزاعات في السودان

السودان الذي يعد من الدول الغنية من ناحية ثرواته الكامنة لم يهنأ منذ إستقلاله إلا بإحدى عشر سنة من السلام والإستقرار،وكانت السنوات الأخرى سنوات حروب وإضطرابات وتمرد, والأغرب أنه في

[1]-بشيرمحمد عمر,**مشكلة جنوب السودان**.(السودان,مؤسسة هديل للنشر و التوزيع,2014),ص242.

[2]-جمال ضلع,**الأزمة السياسية في السودان منذ الاستقلال و حتى الانفصال**,(السودان,دار الحرية للنشرو التوزيع,2015),ص36.

السنة التي سجلت نهاية حرب الجنوب أطول الصراعات الأهلية في العالم، يندلع, صراع أهلي جديد في غربه كما تشهد مناطق أخرى أنماطًا مختلفة من النزاعات ففي الجنوب استمرت الحرب لأكثر من اربعين عامًا تخللها فترات ركود وسلام.كما أنمنطقة جبال النوبة، في ولاية جنوب كردفان ومنطقة الأنقسنا في جنوب ولاية النيل الأزرق تشهد نزاعًا مسلحًا منذ العام 1984 م .وإبتداء من يناير 1997م انضم الشرق إلى بقية مناطق النزاع الأخرى .كذلك أنتشر النزاع المسلح من منطقة جبل مرة إلى منطقة شمال ووسط دارفور إذ أصبحت ساحة للصراع الدامي ولقطاع الطرق والنهب المسلح مع الإنعدام التام للأمن .راح صحية النزاع المسلح في جنوب السودان وحدها أكثر من مليوني شخص بالإضافة إلى عشرات الآلاف من القتلىفي بقية جبهات النزاع الأخرى.

أثرت هذه النزاعات على كثير من المشروعات التنموية وإعاقة عمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية حيث توجه الدولة جل عائداتها إلى المجهود الحربي .وأصبح الإقتصاد في حالة فوضى وانعكس ذلك على أوضاع السكان خصوصًا في الأرياف حيث يواجهون خطر الحرب والجفاف والزحف الصحراوي .مما أضطر حوالي4 ملايين شخص إلى النزوح بحثًا عن ملاذ أمن نسبيًا في المدن، وهرب عبر الحدود إلى الدول المجاورة ما يقدر بحوالي مليون لأجئ كما هجر مليوني مهني , وعامل البلاد للعيش والعمل في الخارج.[1]

لعبت العديد من المتغيرات دورًا هامًا في إندلاع الحروب ويمكن تصنيفها في مجموعتين رئيسيتين تتعلق أولاهما بالبيئية الداخلية ومايرتبط بها من عوامل اقتصادية وغيرها من العوامل، ثانيهما البيئية الخارجية المتمثلة في القوى الخارجية ودول الجوار الجغرافي التي تؤثر وتتأثر بالإوضاع في السودان .فقد خلق موقع السودان الفريدفي قلب القارة وحدوده المباشرة مع ثمانية دول وإرتباطه القبلي مع جيرانه وضعًا حرجًا جعله يتأثر ويؤثر في النزاعات من حيث استقبال النازحين واللاجئين الفارين من لهيب النزاعات الدائرة في بلادهم خاصة إذا كانت تلك النزاعات عنيفة.

تتنوع وتتفاوت الأسباب الداخلية للنزاعات في السودان من نزاعات إقتصادية ذات تجليات عرقية في جنوب السودان إلى نزاعات بسبب الإختلالات البيئية الناتجة عن علاقة الإنسان بالموارد في ظل وجود سياسات اقتصادية وإجتماعية قاصرة عن استيعاب حاجيات المجتمع وتطلعاته، وتمثل دارفور بغرب السودان مثالا وأضحًا لهذا النزاع بالإضافة إلى أسباب أخرى عديدة .

تعتبر في السودان حالة الفقر والتهميش والحرمان التي يعاني منها أهل البلاد شماله وشرقه وغربه بسبب حرمانهم التمتع بثرواتها وفرص الإستخدام الأمثل والتردي البيئي عاملا من عوامل نشوب الصراعات .

[1] -مجدى حماد، " **محددات الصراع الدولى فى القارة الافريقية** "(مجلة السياسة الدولية، العدد 50 أكتوبر 1977 م)، ص - 38 .

حيث تشكل دعاوي الظلم والفقر والتهميش الناتجة عن قلة التعليم والموارد المالية واتساع رقعة البلاد والقصور في تقديم الخدمات الوقود للحرب في الجنوب ودارفور وغيرها من المناطق، حيث يستخدمها قادة التمردة كعامل تعبئه.

يسود الزعم بأن مناطق النزاعات تعاني تهميشًا واضحاَ من قبل الحكومات المركزية إذ تنعدم مشاريع التنمية والخدمات الاساسية من تعليم وصحة وخلافه، ويعد التهميش مسئولية جميع الحكومات المتعاقبة التي أنشغلت بالإحتراب على السلطة بدلا من إتباع سياسات وطنية على قدرة من الشفافية فسارت في طريق التهميش والإهمال ونتيجة لذلك برزت جماعات مسلحة تطالب بعدالة إجتماعية ومساواة من قبل حكومة الخرطوم مثل حركة جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة وغيرهما من الحركات فمثلا في دارفور أعطت الحكومات مبدأ حفظ الأمن أولوية على حساب الإهتمام بالتنمية لذا اصبحت مهمشة حيث تمت تصفية المشروعات الكبيرة مثل مشروع السافنا وجبل مرة,وغيرهما من المشاريع وحتى طريق الإنقاذ أصبح منسيًا .[1]

كما دارت مساجلات تقول بالضعف التاريخي للدولة السودانية وتخليها عن الدور الإجتماعي والإقتصادي في مرحلة مابعد الإستقلال إلى تصاعد النزاعات حيث عجزت الدولة عن القيام بدورها من خلال ضعف المشاركة السياسية والإخفاق التنموي، إقصاء الخصوصيات في الأطراف – أو ما يطلق عليه إصطلاحًا" المناطق المهمشة-"، تخلف الحركة السياسية وضعف المجتمع المدني بسبب الفردية (إنعدام روح العمل الجماعي) خاصة النخبة كما أدى غياب الرؤي الإستراتيجية وغلبة التفكير الأن على طرح رؤي لها أبعاد مستقبلية .كذلك ساهمت محدودية القدرة على التكيف والتعامل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية بالإضافة إلى تضخيم الذات ونفي الآخر وإتباع أساليب ملتوية في العمل السياسي ساهمت جميعها في تصاعد الصراعات في السودان.

أدى غياب المشروع الوطني والأحزاب القومية إلى غلبة الإنتماءات الأولية على الإنتماء والولاء للهوية الجامعة للوطن، كما ساعد الطابع الإيديولوجي للنظام الحكام في السودان وتنبيه إستراتيجية تصدير الثورة لدول الجوار في بداية التسعينات إل عزلته إقليميًا ودخول هذه الدول طرفًا في صراعاته الداخلية . المياه والنفط أضفيا بعدين جديدين على الصراع حيث يتمتع السودان بنسبة عالية من الإنتاج والإحتياطي في مناطق الوحدة اعالي النيل وأبيي مما أثار أطماع المتمردين .يشير بعض المراقبون أن واحدًا من أسباب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في ملف السودان هو مخزون النفط ومحاولة إيجاد موطئ قدم للشركات الأمريكية ووفق الإحتكار الصيني والماليزي.

[1]-حماد,**المرجع نفسه**,ص39.

السودان -كما تورد معظم التقارير الدولية – يعاني من أزمة إقتصادية وإجتماعية وسياسية عميقة تتجلى في الإنتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والنزوح الضخم للسكان والفقر والمجاعة المتناميين، وقد برزت الأزمة الإقتصادية منذ وقت مبكر وارتبطت بطرق التنمية التي تم إختيارها منذ الإستقلال . ومنذ نهاية السبعينات انخفض الإنتاج واستخدام الطاقة الصناعية، وتدهور النمو والإنتاجية الكلية وتذبذب الإنتاج الزراعي وانخفضت القدرة على الإدخار، وتدهورت معدلات الاستثمار كما زاد عدم التوازن الإقليمي في البلاد.

أصبح توزيع الدخل والثروة أسوا خاصة في المناطق الريفية كما تدهورت الأجور الحقيقية وتضخم القطاع غير الرسمي في المناطق الحضرية وحدث تدهور حاد في المدفوعات والإنتاجية في القطاع العام والخدمة المدنية، وضعفت القدرة الكلية للحكومة على إدارة الأزمات الإقتصادية كما تدهورت القدرة التنافسية الدولية في مجال صادرات المحاصيل النقدية وانخفض حجم العون من المانحين .كل هذه الأسباب تضافرت لتخلق سوق ومعدل نمو إنتاجي متذبذب وإختلال في توزيع الدخل والثروة وعدم توازن الدخل والثروة وعدم توازن متزايد بين الأقاليم .لقد أوضح تقرير البنك الدولي أنه في مناطق الشمال يعيش حوالي خمسين في المائة من السكان في ظل ظروف انعدام الأمن الغذائي .لذا تدهورت طرق الحصول على الخدمات الصحية والتعليم وخدمات المياه والصرف,الصحي .كما تدهورت البيئة التحتية والمادية.[1]

تمثل الزراعة والرعي بالإضافة للتجارة أهم مقومات النشاط الإقتصادي، وقد أدى النمو المتزايد للسكان وظاهرة تكامل الإقتصاد العالمي إلى المزيد من استخدام الآلة ومكوناتها، واصبحالإقتصاد قائم على مبادلة المنتجات الزراعية والرعوية مع السوق العالمي طلبًا لمنتجاتها خاصة الآلة ومطلوباتها وقد ظل الطلب عليها أعلى من الناتج المحلي مما أدى إلى علاقات تبعية ومدينوية مع السوق العالمي، مما أفقد الإقتصاد الوطني القدرة على الأداء المستقل .

يتضح مما سبق أن السودان يعاني من أزمة إقتصادية وفقر نتج عنها ضعف الخدمات التي تقدمها الحكومة للأفراد خاصة في الأطراف .كما يعاني الفرد قلة فرص العمل وتسبب كل ذلك في تفجر المنازعات في مناطق مختلفة من القطر وفقًا لنظريةGREED.

كما يعاني السودان من ترد بيئي وذلك من خلال موجات الجفاف والتصحر التي أدت إلى خلق ظروف سيئة تصل أحيانًا إلى المجاعة، مما يؤدي إلى حدوث هجرة من الريف إلى المدن فيزيد من أعباء المدن حيث يؤدي الضغط السكاني إلى تدهور اكثر للقاعدة الإدارية والبنية التحتية الضعيفتين أصلا،

[1]-شريف حرير, **السودان الإنهيار والنهضة**, (القاهرة :مركز الدراسات السودانية,1997م),ص11.

ويشكل تدهور البيئة في السودان مشكلة حقيقية حيث لا توجد مقدرة لإدارة الكوارث وظهر ذلك خلال فيضانات 1988 فالتدهور البيئي وفقًا لفرضيةGreen war hypothesis , مصدرًا للفقر والنزاعات كما أن زيادة الضغط السكاني والفشل في الإنتاج الزراعي يقودان إلى النزاعات كذلك ندرة المياه تثير النزاعات.[1]

ورغم ظهور مصادر دخل جديدة كالبترول والذهب بكميات تجارية إلا أن العزلة الإقتصادية والسياسية فرضت على السودان الرضوخ لشروط المستثمرين بإقامة منشآت مثل خط الأنابيب, والمصفاة بتكلفة أعلى من تكلفة السوق العالمي نسبة لمحدودية الخيارات.

أما من الناحية الثقافية والإجتماعية نجد أن القبيلة في السودان تمثل عاملا مؤثرًا في تاريخ السودان السياسي والإجتماعي إلا إن نشؤ الضغوط الإقتصادية خلقت واقعًا جديدًا حيث أدت جزئيًا إلى تفكيكها بالهجرة إلى المدن والذوبان الجزئي في المجتمعات المدنية كالأحزاب السياسية وغيرها إلا أنها لا تزال تشكل ركيزة هامة في المجتمع السوداني كما ساعد النظام اللا مركزي والحكومات,الولائية في إزدهار الجهوية بأبعادها السياسية والإقتصادية .

لذا عندما تحدث نزاعات يلتف حول هويتهم بدعوى الحفاظ على تلك الهوية .وعادة ما يلجأ قادة التمرد لإثارة الذكريات التاريخية لتقوية تلك الهوية لتحقيق اهدافهم في المنافسة على السلطة والثروة.

المبحث الثاني :الصراعات في إقليم دارفور.

كما أشرنا فيما سبق إنّ أحد السمات المميزة للسودان هي تنوع التركيبة الإثنوغرافية التي يغلب عليها الطابع النزاعي منذ عقود طويلة وغذاها الموقع الجيوبولوتيكي المهم، الذّي لطالما مثل ثراء هذه المنطقة.

-فكيف يمكن قراءة النزاع الإثني بين الطرفين؟

المطلب الأول : الخلفية التاريخية للنزاع في إقليم دارفور.

تعتبر دارفور واحدة من اكثر المناطق توترًا في البلاد، ومن اكثر الولايات التي شهدت زعزعة أمنية واسعة النطاق، فقد مرت النزاعات المسلحة بين المجموعات في دارفور بمرحلتين رئيسيتين في تطورها، نزاعات بسيطة محدودة كالتحرشات القبلية والإشتباكات بين الحين والآخر والتي تميزت بها الخلافات منذ الخمسينات وحتى السبعينات من القرن العشرين ونادرًا ما كانت تتجاوز مجموعتين وتقف أمثلة على ذلك النزاعات التي جرت بين المعاليا والرزيقات، وبين التعايشة والسلامات 1978-1981 م, ونزاعات متأججة واسعة النطاق وطويلة المدى، تفجرت منذ منتصف الثمانينات منذ العام 1985 م ومن أمثلتها

[1] جمال عمار,**المرجع السابق**,ص44.

صراع الزغاوة والماهيريه رعاة الأبل الذين يسكنون الأجزاء الشمالية العليا من حزام الصحراء ضد المزارعين المستقرين من الفور.[1]

منذ ذلك الوقت ظلت الصراعات مشتعلة وأسبابها تتفاعل وتوسعت نطاقاتها بشكل كبير من وقت لآخر, غير أن الأوضاع في دارفور بدات تستقطب المزيد من الإهتمام بعد الهجمات العسكرية التي قامت بها المجموعات المسلحة في هذا الإقليم وبعد أن قامت بضرب مطار مدينة الفاشر،والسيطرة على المدينة لبضع ساعات ثم الهجوم بعد ذلك على مدينة كتم على الحدود السودانية التشادية.

تقع ولايات دارفور في أقصى الغرب في الرقعة الجغرافية التي تمتد بين خطوط الطول°16-°27 شرقًا وخطوط العرض°9: °10 شما لا، تساوي مساحتها خمس مساحة السودان الكلية تقريبًا .

ويتصف الإقليم بصفات طبيعية خاصة ناشئة من موقعه الجغرافي, فمن الناحية الغربية ليست هنالك حواجز ولا فروق مناخيه او نباتية تفله عن الجارة تشاد بل خضعت حدوده الغربية مع تشاد إلى قرارات رسم الحدود بواسطة المستعمر أو إلى الحدود القبلية، ومن الناحية الشرقية يفصل الإقليم عن كردفان سلاسل التلال الرملية .أما الناحية الشمالية فتنتهي حدوده عند الصحراء الكبرى التي تفصل الإقليم عن ليبيا والتي تمتد حتى البحر الأبيض المتوسط في مساحات واسعة خالية من الماء عدا الواحات الجنوبية، وفي الجنوب يحدها بحر العرب.[2]

وقد قسم بعض الجغرافيين دارفور إلى ثلاث مناطق من الناحية الجغرافية والسكانية وهي كما يلي:-

-شمال دارفور :منطقة شبه صحراوية، تحدها شمالا الصحراء الكبرى، جنوبًا خط°14:30سكانها رحل يقضون الصيف حول الآبار والوديان وفي الخريف يرحلون إلى الجنوب وهم خليط من القبائل العربية وغير العربية وتضم الرزيقات والزيادية، الزغاوة ولابرتي.

-وسط دارفور :وتقع بين خطي عرض°20:°14و°12ويتوسطها جبل مرة الذي يقسمها إلى جزئين تقريبًا، يقصده البقارة في الخريف ويعيش الغالبية على الزراعة ويتكون غالبية السكان من الفور والمساليت والقمر وبنوحسين.

-جنوب دارفور : ويقع بين خطي عرض 12° و 10° شمالا ويحدها شمالا جبل مرة جنوبًا بحر العرب .[3]

التاريخ السياسي والسكان.

كانت دارفور دولة مستقلة ذات سيادة خلال الفترة من 1650 إلى 1916 وكانت تسمى سلطنة دارفور وقد استطاعت إحباط محاولات عديدة استهدفت إخضاعها للسيطرة الخارجية حتى 1916 م وعندما ضمها الإستعمار البريطاني للدولة السودانية .ومنذ ذلك الوقت وحتى مابعد الإستقلال لم تشهد دارفور

---

[1]-علي محمد حقار، **البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور**، (عمان,الدومة للنشر و التوزيع,1995م),ص30.

[2]-حرير,**المرجع نفسه**,ص23.

[3]سليم عباينة، **قبائل دارفور السودانية**،(عمان الدوزن للطباعة والنشر1995),ص 29.

سوى قدر ضئيل من التنمية الإقتصادية .وقد تسبب هذا التجاهل من قبل السلطة المركزية في عزل دارفور عن باقي الأجزاء الأخرى من البلاد، ليس على المستوى الإقتصادي فحسب بل على المستوى السياسي والثقافي .وقد أدى نظام الحكومات الإقليمية الذي طبق منذ 1982 م إلى تكريس تخلف التنمية الإقتصادية في المنطقة وتقوية العزلة الثقافية والسياسية .تعتبر دارفور واحدة من أقل أجزاء القطر إندماجًا في إطار الدولة وأكثرها استعصاء على الحكم لبعدها عن المركز وضعف الروابط التي تربطه به من مواصلات جيدة وشبكة اتصالات فاعلة ولعوامل تاريخية وجغرافية وثقافية.[1]

ينقسم سكان دارفور إلى قسمين السكان المنحدرون من أصول عربية والمجموعات الحامية من أصول أفريقية .ومع إن بعض المجموعات العربية تدعي نقاءها العرقي العربي فإنه يجب ملاحظة عروبتها ترتكز على الإرث الثقافي وحده لا على الإنتماء العرقي" الدم "وبالتالي فإن إسمالعرب يعني فقط أولئك المتكلمين باللغة العربية الذين امتزجوا عبر عمليات تاريخية بالمجموعات غير العربية" الأفريقية."

تعتبر قبيلة الفور، اكبر مجموعة عرقية في منطقة دارفور ذات أصول أفريقية، تتكون من مزارعين مستقرين يستخدمون الوسائل التقليدية، كما أنهم مؤسسوا سلطنة الفور، أما المجموعات غير العربية الأخرى فهم الزغاوة والميدوب والمساليت والبرقو والبرتي والتاما والبرقد وغيرها من القبائل، بالإضافة إلى مجموعات من عشائر الفلاتة" برنو - هوسا "المهاجرة من غرب أفريقيا وقد أسست هذه المجموعات غير العربية جبهة نهضة دارفور في منتصف ستينات القرن العشرين في مواجهة حملات الإقصاء التي تعرضت له المجموعات العرقية من غير العرب ,كان الهدف الأساسي للجبهة حماية مصالح سكان دارفور وسط علميات الصراعات والتنافس السياسي التي عانى منها مركز الحكم في الخرطوم, أما القبائل العربية التي معظمها من الرحل تتألف من قبائل الهبانية، بني حسين، الزيادية، بني هلبة، الرزيقات، والمسيرية بالإضافة إلى التجار العرب من أهل المدن ولقد شكلت هذه المجتمعات ما يسمى بالتحالف العربي خلال منتصف العقد الثامن من القرن الماضي، وهو تحالف قام من أجل الحصول على الدعم المالي والرسمي من الحكومة المركزية ومن الأحزاب السياسية السودانية لقضية العرب في المنطقة .[2]

يعمل غالبية سكان دارفور في القطاع الإنتاجي الأولى) زراعة، رعي، النشاط الغابي (وعلى مستوى الريف يعمل حوالي 94.1 % في الزراعة 24.3 % من سكان المدن يعملون في الزراعة وغالبية السكان يعملون في مجالات الخدمات .56 % يسود نمطان للإنتاج الحيواني في دارفور متمثلان في نمط البداوة حيث تمارس

---

[1]-سليمان,**المرجع السابق**,ص342.

[2]-يعقوب عبد الله محمد" **دارفور الملامح الطبيعية ومقومات التنمية والتنمية مفتاح السلام في دارفور**"، (مركز دراسات السلام والتنمية .ومؤسسة فريدريش أبيرت ، ديسمبر 2003)،ص 211 .

مجموعة كبيرة من القبائل نمط الإنتاج المستقر حول المستوطنات ونقاط المياه والوديان، ونمط ترحالي تقليدي تأثر بمتغيرات البيئة بالإضافة إلى وجود أنشطة أخرى كالصناعات اليدوية والنشاط الغابي – إنتاج الصمغ [1]

المطلب الثاني :الصراع في دارفور

عرف إقليم دارفور طوال تاريخه الصراعات القبلية على المرعى والأرض ومصادر المياه،وساعد على ذلك إنتشار التقاليد القبلية وسيادة ثقافة الفروسية .لكن ظلت هذه الصراعات محدودة، ويمكن تسويتها من خلال الأعراف المحلية إلا أن هذه الأوضاع بدأت في التغير نتيجة لعوامل عديدة داخلية، وأخرى خارجية تتعلق بدول الجوار وإنعكاسات الحروب الأهلية في تشاد في السبعينات والثمانينات والتي تربطها مع دارفور التواصل القبلي عبر الحدود المفتوحة وإزداد ذلك بمرور الوقت مع تدخل ليبيا في تشاد وأصبحت دارفور مسرحًا خلفيًا للقوى والصراعات الدائرة على الأراضيالتشادية يمكن تلخيصها فيما يلي :-

أولا-عوامل إقتصادية :يعتبر العامل الإقتصادي من أكثر الأسباب مساهمة في ظهور الصراعات الدائرة لأنه يؤدي إلى الطمع والغبن(CRIVENANCE) , فالنزاعات المسلحة تطالب بالعدالة في توزيع السلطة والثروة مستغلة الأوضاع المحلية التي يعشيها ساكن الإقليم والمتمثلة في الفقر والجهل وعدم العدالة في توزيع الموارد مما يؤدي إلى الشعور بالتهميش الإقتصادي الذي يرتبط بمحدودية الموارد .لذا تعتبر التنمية غير المتوازنة والتوزيع غير العادل للموارد سبب في صراعات الإقليم.

يعاني إقيلم دارفور من ضعف البنيات التحتية الإقتصادية ويفتقر كذلك إلى الطرق المعبدة التي تربطه بالمركز أو الولايات المجاورة أو تربط عاصمة الإقليم برئاسة المحليات كما يفتقر إلى المشروعات التنموية لاستيعاب العمالة المحلية وضعف الخدمات التعليمية وارتفاع معدل الفاقد التربوي، وتحول كثير من المنتجين إلى مستهلكين متأثرين بالتغيرات الإجتماعية وإزدادت نسبة العاطلين عن العمل وأصحاب المهن الهامشية.[2]

ساهم الغبن الناتج عن حرمان أبناء الإقليم من التنمية البشرية والإقتصادية في سهولة استغلال هذه الفئات وتعبئتهم من قبل القادة السياسيين، كما شكل النهب المسلح مهنة للعديد من الأفراد العاطلين عن العمل وغير المتعلمين (نظرية الطمع).

البعض يرى أن الصراعات في دارفور تعود إلى ندرة الموارد، حيث يشكل ثبات أو تناقص الموارد (ماء –أرض – كلأ) مقابل الازدياد المضطرد في مستخدمي هذه الموارد عاملا مهما فينشوب الصراعات, وهذا يفسر لماذا كان الرعاة الرحل طرفًا في % 80 من الإحتراب القبلي .يمثل كذلك التدهور البيئي المسبب للفقر وما يترب عليه من نزوح الجماعات المتضررة بحثًا عن بدائل أفضل مسببًا للإحتكاكات بين القبائل النازحة والمستقرة.

[1]-يعقوب عبد الله محمد ,المجلة السياسية الدولية,ع,25,ص207.

[2]-صلاح فضل، هيام الأبس ,الصراع القبلي في دارفور, اسبابها وتداعيات علاجه، (الخرطوم :مطابع السودان للعملة,1999م),ص21.

أيضًا تسببت موجات الجفاف والتصحر التي ضربت منطقة الساحل الأفريقي منذ أواخر الستينات والتدهور البيئي الناجم عنها في إنحسار المراعي والموارد المائية في فقدان سكان قبائل أخرى وما ترتب على ذلك من تغيير في التشكيلة القبلية وإختلال التوازن القبلي، ولأن معظم القبائل ليس لها مصلحة في إحداث أي تغير في الأوضاع السائدة، فإنها تقف ضد اي محاولة لانتزاع أراضيها بحجة الحداثة وتطالب بعدم المساس بالنظم التقليدية والأعراف ونتيجة لهذا التناقض في المصالح، برزت الصراعات القبلية التي سرعان ماتطورت إلى حرب دامية, ويعتبر غياب مشاريع التنمية من أبرز الظواهر التي ساهمت في هذا المجال .[1]

ثانيا-إنتشار السلاح :يعد إنتشار السلاح الناري بكميات كبيرة خلال العقود الأربعة نتيجة لظروف داخلية وخارجية عامل مساهم في صراعات الإقليم، كان السلاح في السابق ملكًا لرؤساء الإدارة الأهلية والأثرياء وفقًا للقانون ولكن إنتشاره بانواعه المختلفة أدى إلى ذهنية حل أصغر المشكلات بالقوة والعنف . تعزي أسباب إمتلاك القبائل للسلاح للإحساس بعد الأمان بسبب عجز الحكومة عن توفير الحماية لهم ولممتلكاتهم من عصابات النهب المسلح، لأن السلاح الذي بحوزة هذه العصابات اكثر تطورًا مما في أيدي الشرطة والقوات النظامية، إضافة إلى وجود عدم الثقة والشك في بعض رموز وأجهزة الحكومات الإقليمية سابقًا والولائية حاليًا التي تنحاز إلى جانب بعض القبائل مما يجعلها تقض النظر عن ممارستهم.

وجدت هذه الأسلحة طريقها إلى أيدي القبائل في دارفور من تجار الأسلحة من إثيوبيا في عهد الرئيس منقشتو، تشاد، الجماهيرية الليبية، الولايات الجنوبية المتاخمة لدارفور كولاية شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال، الحرب التشادية التشادية وما نجم عنها من إحتماء بعض القبائل في تخومالصحراء في شمال دارفور مما سهل تدفق السلاح، كذلك تسرب بحوزة بعض الوحدات الحكومية إلى بعض القبائل في حالة نشوب معارك وظهر ذلك في مداولات مؤتمر الضعين 1997 م حيث تسرب السلاح من مخزن الذخيرة إلى أحد طرفي التراع .[2]

أسهمت ظاهرة النهب المسلح بصورة مباشرة في صراعات الإقليم فكلما تمت عملية نهب تقوم القبيلة المنكوبة بتتبع الجناة الذين يتبعون لقبيلة أخرى ويحدث الإحتكاك الذي يؤدي إلى تحول حوادث النهب المسلحة إلى صراع بين القبائل .

هنالك أيضًا التعصب القبلي في دارفور (الفصل الأقوى لابنائها)حيث أصبح الإنتماء للقبيلة على حساب الإنتماء للوطن الكبير او حتى لدارفور فقد صاحب تطبيق الحكم اللا المركزي في درافور بروز جماعات سياسية بين مثقفي دارفور سعت لاستحواذ على السلطة استنادًا على الوزنالقبلي، مما أدى إلى بروز مسميات تحمل ظلالا سياسية مثل دولة دار الزغاوة الكبرى، تورا بورا،التجمع العربي، الجنجويد،

[1]- عبانة,**المرجع السابق**,ص34.

[2].-جمهورية السودان، **استشارية السلام**، (دائرة المعلومات، وثيقة غير منشورة 2004 م).

الباشمرقة، دولة الفور للفور، الزرقة والعرب والمليشيات ,كما أن المبايعات التي ظل ينظمها النظام الأهلي رسخت جذور هذا التعصب .[1]

المطلب الثالث :البعد الخارجي للصراع في دارفور

يتميز إقليم دارفور بخصوصية قلما يتميز بها أي من أقاليم السودان الأخرى، فهي مع بعده عن مركز السلطة تشترك معه في الحدود ثلاث دول هي ليبيا من الناحية الشمالية، تشاد من الناحية الغربية وإفريقيا الوسطى من الناحية الجنوبية الغربية, وبسبب عدم وجود فواصل طبيعية تفصل الإقليم عن هذه الدول الثلاث كثيرًا ما تلجأ إليه بعض القوى المعارضة المطاردة من قبل حكوماتها أو المدعومة بواسطة دول أخرى, مثل: جماعة الفيلق الإسلامي، قوات الشيخ بن عمر المسماة بقوات المجلس الديمقراطي، جبهة الخلاص، فرولينا وغيرهم من الجماعات .تتبادل هذه الفصائل الأجنبية .المطاردة وتمارس العنف داخل الأراضي السودانية مما كان له أثاره السالبة على الإقليم .

تعتبر دولة تشاد اكثر دول الجوار أثارًا على صراعات دارفور، يرجع ذلك لاسباب عدة منها الحدود الممتدة والمفتوحة بينهما، القبائل والأثنيات المشتركة، الحروب الأهلية التي تشهدها تشاد وإنعكاس ذلك على دارفور .فالإقليم يعد ملاذًا آمنًا للعديد من القبائل المتقاتلة في تشاد التي تعبر الحدود المشتركة بينهما وتقيم فيه، بل تنشئ فيه معسكرات لتدريب قواتها، وتأخذه فيما بعد كقاعدة إنطلاق للهجوم على تشاد، تجد هذه الجماعات الدعم من أبناء عمومتهم وبطونهم في دار فور.

وفقًا لإحصائيات تشادية وردت في شبكة معلومات الأمم المتحدة الإقليمية(IRIN) ومقرها نيروبي, إن هنالك (16) أثنيه تعبر الحدود التشادية السودانية منها 78000 من الزغاة، 50.000 من المساليت، وأكثر من 760.000 من القبائل العربية .تشارك هذه المجماعات الموارد والتاريخ والثقافة والروابط الأسرية

ففي مدينة TINE يوجد نهر جاف يفصل الزغاوة السوودانيين والأفارقة سمح لهم بشرب الماء من مصدر واحد والتزاوج تقوم هذه الجماعات بمساعدة بطونهم في حالة نشوب صراعات فالزغاوة تساعد المتمردين والقبائل العربية ترحل لمساندة المليشيات العربية في دارفور ,والعكس بالعكس مما يساهم في إطالة امد الصراعات وديمومتها.[2]

لذا فالصراعات التشادية منذ أن كانت بين حكومة فرانسوا تمبلباي وجبهة فرولينا المعارضة لها، وجدت حلفاء في معسكرات داخل إقليم دارفور ومنذ ذلك الوقت أصبح بمقدور المواطن العادي الحصول على الأسلحة الحديثة واستمرت الأوضاع على ذلك أن وصل الصراع على السلطة في تشاد مرحلة الإقتتال بين

[1]-عبد اللهمحمد,المرجع السابق,ص213.

[2] IRIN. Sudan a future with out war, Nairobi 16feb 2004.

رئيسها الاسبق" جيكوني وداي "ورئيسها السابق" حسين هبري "الذي انطلق من دارفور بمساندة الحكومة السودانية والمصري والأمريكية بتحالف زغاوي واستطاع أن يستولي على السلطة في تشاد عام 1982 م. كانت معظم زعامات القبائل العربية المتكررة في شمال دارفور لاحقًا، والتي عقد لها مؤتمر الصلح القبلي بينها في كتم عام 1994 م والضعين 1996 م.

كذلك أثرت الأوضاع في دارفور بالصراع على السلطة في تشاد بين الحكومة التشادية بقيادة هبري وقبيلة الزغاوة برئاسة الجنرال" حسن جاموس "رئيس أركان قوات هبري، ووزير دفاعه الذي قتل أثناء المعارك وخلفه الرئيس" إدريس دبي "قائد الحركة الوطنية للإنقاذ التشادي الذي هزم, واستولى على الحكم إنطلاقًا من أراضي دارفور بعلم من حكومة الخرطوم .

قام **"دبي"** بمساعدة حكومة الخرطوم عسكريًا، فأرسل 500 جندي حسب ما أوردته مجموعة الأزمات الدولية (ICO) حيث تقول إن وزير الداخلية السوداني أعلن في العام 2003 م في البرلمان السوداني أن تشاد ساهمت بثلاث مروحيات وسبعة عشر عربه، غير أن (أيرين) ذكرت أن العدد .الحقيقي للجنود كان نحو 2.000 جندي .[1]

المطلب الرابع :تداعيات الصراع الليبي التشادي على دارفور

رغم عدم وجود صلة بين السودان والصراع الليبي الذي كان قائمًا حول إقليم اوزو .إلا أن دارفور شهدتة مسرحًا لتصفية الحسابات المتبادلة .وجاء التدخل الليبي بدخول قوات الفيلق الإسلامي ليبيا ودعمها له، واتخاذه راس رمح في مواجهة حسين هبري، فشهدت هذه الفترة تصعيدًا للوجود الليبي في دارفور، وخاصة في منطقتي ساق النعام والفاشر، ودعم عناصر المعارضة التشادية في دارفور.

قامت حكومة هبري كرد فعل على ذلك بتشجيع ظاهرة النهب المسلح في دارفور واخترقت الحدود المشتركة بينهما محدثة خسائر بشريةفي سنة 1990 م .كما عملت على دعم التمرد في الجنوب, عليه فإن التدخل الليبي وتشجيع هبري للنهب المسلح كان له أثاره السالبة التي أدت إلى الإنفلات الأمني في دارفور.[2]

إن هنالك دور غير خاف يلعبه الرئيس اسياسي افورقي من خلال توفيره الدعم للفصائل في الغرب، حيث يعمل كحلقة وصل بين بعض هذه الحركات وإسرائيل .ورد في كتاب الجمهورية دارفور والسلام في السودان أن هنالك واقعة محددة يجب ان تحظى بالإهتمام، وهي إعلان سبعة من أعضاء المكتب السياسي للتحالف الفيدرالي السوداني، إنشقاقهم عن الحزب احتجاجًا على مشاركة شريف حرير نائب رئيس

[1]-صلاح فضل، هيام الأبس، مصدر سابق،ص23.

أ[2]-حمد إبراهيم الطاهر، **مساجلات الحرب والسلام في السودان**، (الخرطوم :المركز القومي للإنتاج الإعلامي، ط2، 1981),ص5.

الحزب في لقاءات عقدت بترتيب إريتري، وجمعت بين مجموعة من مسلحي دارفور ومسؤولين إسرائيليين، وهو لقاء استضافته إحدى السفارات الإسرائيلية في واحدة من دول غرب أفريقيا .هذا ماكشف عنه الصادق هارون المتحدث باسم المجموعة المنشقة عن أن اللقاء إنتهى بحصول جيش تحرير دارفور على بعض التمويل الذي تلتزم به إسرائيل عبر الحكومة الإريترية.[1]

عمليًا سعت قوات التحالف التابعة لحركة التمرد بجنوب السودان في محاولة منها لنقل عملياتها إلى الشمال، ووضع المزيد من الأراضي تحت قبضتها، والحصول على الإمدادات التموينية لإفرادها المنتشرين في المعسكرات القريبة من بحر العرب إلى ضرب قبائل البقارة في الصيف في مناطق بحر العرب ونهب أبقارها واخذ الأسرى منها إلى معسكراتها .ولأن قبائل البقارة لا تستطيع ان تتخلى عن نمط حياتها التقليدية التي تتطلب النزول إلى منطقة بحر العرب لقضاء فترة الصيف فيها كل عام، فإنها تجمع قواتها لتدفع بهم إلى مناطق التمرد لاسترداد أموالهم المنهوبة وفك أسراها , مما يتسبب في حدوث صراعات بينهم.

إن التورط الألماني في دارفور بدأ مع مؤتمر بما يسمى المهمشين في ميدنة هتفن الألمانية أبريل 2003بتنظيم من قبل مؤسسة AKE الألمانية التي يديرها أحد أبناء منطقة الطينة ويحمل الجنسية الألمانية, تعمل هذه المؤسسة على دعم التمرد في دارفور وتحتضن قادتها وترعى أنشطتهم وأهدافهم وتقوم بتمويلهم بمراي الحكومة الألمانية .كما أن هنالك عدد من المنظمات والكنائس الألمانية منها منظمة (EKD)التي تنسق مع منظمة **"سودان فوكل بوينت"** الألمانية وتعقدان مؤتمرًا سنويًا لمناقشة الأوضاع في السودان، وكيفية دعم التمرد في دارفور وتأجيج الصراع الإثني ودعم الحملة الموجهة ضد السودان .

المبحث الثالث:تأثير النزاع في دارفور على بناء الدولة في السودان.

المطلب الأول: النتائج المترتبة على أزمة دارفور.

لم تتوقف التأثيرات الناجمة عن تصاعد الأزمة في دارفور عند مستوى معين، وإنما تجاوزت العديد من المستويات الداخلية والخارجية والتي انعكست تأثيراتها السلبية جميعاً على الدولة السودانية بأسرها، خصوصاً في ظل الإصرار على التصعيد الدولي للأزمة من جانب بعض الدول الفاعلة في المجتمع الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وفرنسا وتتمثل أبرز النتائج في الآتي:

1- تزايد المشاكل والنزاع الداخلي على الموارد

تسبب الجفاف الذي ضرب المناطق الشمالية في دارفور في نزوح كثير من القبائل الشمالية جنوباً، وكان أهم نزوح في هذا المجال، نزوح قبائل الأبالة إلى مناطق جبل مرة، ونزح قبل ذلك الزغاوة إلى جنوب دارفور، وتوفر أراضي جبل مرة المياه والمراعي طوال السنة، ولكنها حواكير (أراضي مملوكة تاريخياً) لقبيلة

[1]-محمد عمر بشيرن **,قضية جنوب السودان، دراسة لأسباب النزاع**، (القاهرة :الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971 م)، ص 17 .

الفور، وهم يزرعونها، كما نزح بطون من رزيقات الشمال (ماهرية– محاميد– عريقات– عطيفات) إلى مناطق حول جبل مرة، حيث نازعوا أهلها من قبيلة المساليت، كما أن قبائل الزغاوة التي تمتهن الزراعة أجبرها الجفاف للتزوح جنوباً إلى أراضٍ يسكنها رزيقات الجنوب، وهنالك وقعت نزاعات وحروب بلغت حد الاقتتال في 1996م.[1]

2- التخريب والتدمير للقرى والمنشآت

نتيجة للأوضاع الأمنية غير المستقرة وقيام المشاكل بين أبناء القبائل ولجوءهم للصراع المسلح وأعمال حرق القرى والمنشآت وتخريبها، فإن الواقع الحالي يوضح ما يأتي: أ) حرق أعداد كبيرة من القرى. ب) تدمير العديد من الممتلكات والمؤسسات الخدمية. ج) توقف العمل تماماً في مشروعات التنمية المختلفة. د) نهب المحاربون أعداداً كبيرة من قطعان المواشي والإبل. هـ) توقف حركة الزراعة والتجارة في المدن الكبيرة الآمنة.

نتج عن ما سبق: أ) نزوح أعداد كبيرة من السكان، أي الأيدي العاملة التي تقوم بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولجوءهم إلى المعسكرات. ب) عدد المعسكرات في ولايات دارفور الثلاث وصل إلى 91 معسكراً.

ج) الذين نزحوا من قراهم إلى هذه المعسكرات أعداد كبيرة. د) عدد الذين تأثروا ولم يتزحوا إلى المعسكرات ليس بالحكم القليل. هـ) العدد الكلي للمتضررين فاق الأربعة ملايين.[2]

3- انهيار البنية التحتية

رغم الاهتمام المتواضع الذي توليه الحكومة السودانية لمنطقة دارفور أصلاً، إلا أن هذا الاهتمام تقلص نتيجة لعدم الاستقرار الأمني وانشغال الحكومة بالصراع المسلح في الإقليم، ولذا فإننا نجد قصوراً شديداً في الاهتمام بالبنية التحتية بالإقليم، وحتى وقت قريب، فإن ولاية دارفور ليس بها إلا طريق واحد معبد يربط بين نيالا وكاس– زالنجي.

كما أن خط السكة الحديد الذي يربط ولاية جنوب دارفور بكردفان ثم باقي السودان، يعاني من تذبذب شديد في تشغيله، نتيجة للأعمال المسلحة، أما طريق الإنقاذ الغربي والذي يرى الكثيرون من سكان دارفور أنه من أسباب المشكلة، فلا يزال العمل جارياً به، ولكن بغير انتظام نتيجة للأحداث بالمنطقة.

4- تفاقم المشكلات الاجتماعيةمن التأثيرات البالغة التي خلفتها أزمة دارفور، تلك التأثيرات السلبية الناجمة عن تصاعد المشاكل داخل هذا الإقليم بين أبناء الشعب والوطن الواحد، والمشكلة هنا تتجاوز حدود ما تخلفه تلك المشكلات من قتلى وجرحى ومتشردين ونازحين ولاجئين واقتصاد الممتلكات وضياع

---

[1]–هاني رسلان، ندوة بعنوان: **الاتحاد الأفريقي وأزمة دارفور**،(القاهرة، 20 مارس 2005م)،ص6.

[2]- هاني رسلان،**مرجع نفسه**،ص7.

فرص التنمية وغيرها إلى إحداث أزمة عانت منها العديد من دول الجوار ومنها تشاد وأفريقيا الوسطى.

5- الخلخلة الديمغرافية للإقليممن أهم النتائج المترتبة على اندلاع الأزمة في دارفور، وخصوصاً في الناحية الاجتماعية تأثير عمليات النزوح في النسيج الاجتماعي وإحداث خلل في التوازنات الاجتماعية القبلية والتركيبة الديمغرافية في منطقة من مناطق الإقليم- وكذلك في المناطق المجاورة للإقليم داخل السودان والتي يصلها النازحون، ومناطق دول الجوار التي يقصدها اللاجئون مثل تشاد وأفريقيا الوسطى، ومع الأخذ في الحسبان أن خُمس مساحة السودان ممثلة في إقليم دارفور، وأيضاً خمس سكانه أصبحت منطقة نزوح.[1] ومن الآثار الاجتماعية لتصاعد الأزمة في دارفور زيادة معدلات كثيرة من الظواهر السلبية مثل ارتفاع معدلات الجرائم وتنوعها، في كل ولايات دارفور، مثل القتل والزنا والاغتصاب وكذلك النهب والسرقة والاحتيال، وهجر المواطنون المدن ومن أشهرها مدينة (مليط) التجارية الحدودية مع ليبيا والتي أصبحت تعاني أوضاعاً مأساوية بسبب إغلاق الطريق البري، فهاجر أغلب سكانها للخرطوم. ومن الآثار التي أفرزتها الأزمة وجود عدد كبير من المنظمات الأجنبية في أوساط معسكرات اللاجئين السودانيين (الدارفوريين) ويبدو أن هناك نوعاً من السيطرة الواضحة لهذه المنظمات على الأوضاع كافة وجميع الأنشطة داخل المعسكرات، وعلى الرغم من الدور الذي تدعي هذه المنظمات القيام به في احتواء أزمة دارفور، إلا أن هذا لا يخلو من مهام مستترة عديدة تسعى تلك المنظمات للقيام بها، أما خدمة لتوجهات دول محددة لمصالحها.

وظلت تمارس المنظمات سيطرتها وتحكمها في التعامل مع المواطنين هناك، وهذا الأمر يثير العديد من الشبهات حول حقيقة وجود هذه المنظمات خصوصاً أن بعضها تروج للمفاهيم السلبية ضد العرب والإسلام من خلال الندوات التي تهدف إلى خلق بلبلة داخل المعسكرات، كما أن هذه المنظمات أصبحت أداة وهدفاً يوظفها الإعلام العالمي للترويج لحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في الإقليم. ولا تكتفي تلك المنظمات بذلك، بل إنها تستهدف المنظمات الوطنية مثل منظمة الهلال الأحمر السوداني للتقليل من أهمية الدور الذي تقوم به وقد تتهمها بالتجسس لصالح الحكومة السودانية، وربما يكون هذا من الأسباب التي تشير إلى خروج تلك المنظمات عن الدور الإنساني الذي تدعي القيام به.

6- إرباك علاقات السودان الخارجية

إن حكومة الإنقاذ ما أن فرغت من المحادثات في كينيا حتى فوجئت بأزمة جديدة في مجلس الأمن تتعلق بدارفور، فملف دارفور تم تدويله وأقلمته بصورة كاملة، وقد أثر ذلك على علاقات السودان الإقليمية والدولية وسبقت تلك الأزمة صور لنازحي ولاجئي دارفور في الفضائيات العالمية تتحدث عن الفظائع التي ارتكتب هناك، أعقبتها حملة إعلامية شرسة في أميركا والمجتمعات الغربية كتلك التي قادتها

[1]-.تقرير ولاية شمال دارفور عن الأزمة: 2003م,ص16.

البارون كوكس في بريطانيا وأوربا والولايات المتحدة الأميركية في بداية الإنقاذ، وكانت لها آثار سالبة على علاقات السودان بتلك الدول، أما هذه المرة فقادتها المنظمات الطوعية والإنسانية العالمية وبدأت الحكومة في مواجهة قرارات المجتمع الدولي حيث صدرت عدة قرارات من مجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوربي والأفريقي والكونغرس الأميركي وصدرت تقارير من المنظمات الإنسانية العاملة في مجال الإغاثة، فتحدثوا عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في دارفور مما كان لها الأثر السالب على علاقات السودان الخارجية بالمجتمع الإقليمي والدولي.[1]

7- أثر الأزمة على استقرار دول الجوار

أثرت مشكلة دارفور على كل دول الجوار على المستوى الإقليمي الواسع، أثرت في تشاد وليبيا ومصر وحتى دول البحيرات العظمى خاصة شمال أفريقيا وغربها، نتيجة لحقائق التاريخ والجغرافيا، بالإضافة إلى أن دارفور بوابة الدخول لوسط أفريقيا جنوب الصحراء وكذلك غربها، ولذا فهي إحدى نقاط الالتماس بين الغرب والأفارقة، كما أنها –دارفور- تمثل أيضاً بوابة لجيرانها على مناطق استراتيجية.

فليبيا تعتبر مدخلاً للشمال الأفريقي وغرب أوروبا وتشاد مدخلاً للقرن الأفريقي في المحيط الأطلنطي، أما أفريقيا الوسطى فهي مدخل لوسط أفريقيا ومنطقة البحيرات، ومن ثم تماست المصالح الفرنسية والأميركية عند دارفور في أفريقيا، يذكر التاريخ كيف حاولت فرنسا السيطرة على هذه المنطقة الجغرافية حتى تستطيع المحافظة على نفوها الاستعماري في تشاد وأفريقيا الوسطى والكامريون ومالي، لكن ظلت دارفور تاريخياً، هي مركز لحركات المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي في تشاد، وكما هنالك ارتباط وثيق بين القبائل الدارفورية مع القبائل الأخرى داخل الدول المجاورة لها وتنوعت ارتباطاتها خاصة الزغاوة والمساليت والفور، ارتبطت بمصالح تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا، فمع تصاعد موجات الجفاف والتصحر في الثمانينيات اتجه العديد من أبناء القبائل المختلفة إلى التجارة مع الدول الثلاث المجاورة لها، واشتهرت بعض النقاط الحدودية بنشاط تجاري حيوي مثل كرب التوم ومليط كرندي والطينة والجنينة، أما القبائل العربية فارتبطت أكثر بمصر وليبيا، فقد ظلت دارفور هي المصدر الرئيسي لتزويد مصر بالإبل، وكانت تعرف على مدى التاريخ بأنها (طريق الأربعين) بمعنى أن القوافل كانت تحتاج إلى أربعين يوماً للوصول من دارفور إلى مصر.[2]

وعلى مستوى التشابكات السياسية وبسبب هذا الوضع الجغرافي والتاريخي والقبلي وبالأخص مع حدود ثلاث دول عربية وأفريقية (ليبيا، تشاد، أفريقيا، الوسطى) كانت دارفور مسرحاً خلفياً لعدة صراعات حيث تم استخدام هذا الإقليم، إما كمخزن للسلاح أو للتأييد القبلي أو حتى الاستعداد عسكرياً

---

[1]-عبد الله رزق، **قوى التدخل تراهن على فشل وساطة الاتحاد الأفريقي**، الرأي العام، ع, 4596 ,19 يوليو 2009م),ص24.

[2]--بشير محمد عمر ,**مرجع سابق**,ص96.

لأي صراع مرتقب سواء في الداخل أو الخارج وبدت هذه الاستخدامات واضحة في الصراعات (التشادية- التشادية) و(التشادية- الليبية) حول شريط أوز الحدودي وكذلك الصراعات الداخلية لأفريقيا الوسطى.

وعلى المستوى الاجتماعي تتمثل أكبر المشكلات الاجتماعية لمشكلة دارفور على دول الجوار في ظاهرة اللجوء، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار عدم وجود حواجز طبيعية لدارفور مع دول الجوار، بالإضافة إلى التدخل القبلي الموجود أصلاً والمتأثرة بعدم وجود الأمن والاستقرار في دارفور وانعكس كل هذا على هذه الهجرات الكبيرة للمواطنين من دارفور إلى كل دول الجوار موزعين بينها كلٌّ حسب ارتباطه بالدول الأقرب له، وهنا تبرز مشكلة اللجوء، إذ أن الدول التي يلجأ إليها المواطنون أصلاً فقيرة وبذلك تزيد عبئها على العبء الموجود سلفاً، ولا ينحصر الحديث هنا عن الأعباء الاقتصادية فقط والتي تتمثل في توفير السكن والغذاء فقط، وإنما تنتقل إلى الأعباء الاجتماعية والأمنية والسياسية فوجود معسكرات اللاجئين في الدول تزيد الاضطراب القبلي داخل هذه الدول نفسها، إذ أن القبائل تهاجر بنفس عدائها وبذلك يكون عدم الاستقرار انتقل معهم من إقليم دارفور إلى تلك الدول التي تمت الهجرات إليها، وهذا يكون مدعاة للتدخل الأجنبي بدعوى حفظ الأمن والاستقرار.

وتشاد وهي من أكثر الدول المتأثرة بمشكلة دارفور، أما ليبيا فالمصالح الليبية في الأزمة مركبة فتصاعد الصراع في دارفور قد يهدد الأمن القومي الليبي خاصة مع وجود امتداد قبائل الزغاوة، كما يمثل التدخل الدولي في حال وقوعه تعقيداً للحركة الليبية الفاعلة في منطقة الساحل والصحراء.

أما عن أفريقيا الوسطى، فهي تخشى من أن يستغل أنصار الرئيس السابق الموجودين في دارفور، الصراع في المنطقة لينقضوا على حكم الرئيس الحالي الذي جاء للحكم بإنقلاب عسكري في مارس 2003م، إذاً ما يصيب تشاد يصيب أفريقيا الوسطى نسبة لوجود علاقة قوية بين النظامين.[1]

وكذلك تعتبر مصر دارفور الامتداد الاستراتيجي لها عبر السودان، وعمق أفريقيا، كما يقع تحت رمال دارفور الخزان الجوفي وتشترك في مياهه الجوفية كلٌّ من مصر وليبيا والسودان وتشاد، ومن ثم فوجود قوى دولية في دارفور أو تصاعد الصراع فيها لفصل الإقليم يهدد مصالحها المائية وأمنها القومي بصورة مباشرة، يضاف إلى ذلك الحديث عن وجود علاقات بين تمرد دارفور وإسرائيل من خلال الجسر الأريتري يمثل خطراً كبيراً على مصر.

يمكن القول، إن مشكلة دارفور طرحت مخاطر عامة منها تدفق اللاجئين من المناطق المتأثرة لدول الجوار وتهديد أمن الدول المجاورة بتسرب السلاح والمسلحين، إضافة إلى تشجيع المجموعات الشبيهة في

---

[1]-حمدي عبد الرحمان حسنّ، **الصراعات العرقية والسياسية في إفريقياّ** : الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل،(مجلة قراءات إفريقية ، العدد الأول ، أكتوبر2004) ، ص3

الدول المجاورة على ممارسة التمرد لانتزاع مطالبها وزيادة أعباء الصرف على الأوضاع الأمنية على الحدود، كما أن فرض عقوبات على السودان يطرح تأثيرات اقتصادية سالبة على انسياب حركة التبادل التجاري بين السودان ودول الجوار بشكل طبيعي حتى لو كانت هذه العقوبات لا تمس هذا الجانب بصورة مباشرة، أما في حالة حدوث تدخل عسكرى أجنبي في المنطقة فإن الدول المجاورة في هذه الحالة ستصبح في وضع صعب من جراء تفجير العنف بدرجة أكبر في منطقة النزاع ووجود مقاومات مسلحة يمكن أن تتحرك عبر الحدود مدعومة بالعلاقات القبلية، إضافة لما يمثله الوجود الأجنبي من ضغوطات على بقية دول المنطقة.[1]

المطلب الثاني:آليات حل أزمة دارفور

يحلم كثيرٌ من المتعاطفين مع قضايا الأمّة الإسلامية أن يكتب لهم العلماءُ والدعاة "وصفة" سريعة لحلّ مشاكل الأمة، فيُبدأ في تنفيذها على الفور، ومِن ثَمّ تخرج الأمة سريعًا من أزماتها وكبواتها !!

لكن الأمر في الحقيقة ليس كذلك؛ فطريق الإصلاح طريق طويل، وآليات التغيير قد تكون شديدة التعقيد، وليس الأمر سهلاً بسيطًا كما يظن البعض، فيختزل المشكلة في نقطة أو نقطتين، ويضع الحلّ في كلمتين.

إن ما يحدث لأمتنا من أزمات لَهو تراكماتُ سنين، وأخطاءُ عقود، ولا يمكن أن تُحلّ هذه المعضلات إلا بصبر جميل، وخُطّة طويلة المدى، يقوم على تنفيذها رجال مؤمنون ونساء مؤمنات، وهي خطة يشارك في تنفيذها المخلصون من أبناء السودان، كما يشارك فيها كذلك المخلصون من أبناء العالم الإسلامي الواسع الذي آن له أن يفيق من سُباته، ويستعيد مكانته اللائقة كخير أُمّة أخرجت للناس.[2]

أما آليات الحل، فتشمل هذه الأمور:

أولاً: لا بد أن تدخل السودان في بؤرة اهتمام العالم الإسلامي؛ فلقد عاش السودان لسببٍ أو لآخر زمنًا طويلاً بمعزِل عن فكر ووجدان العالم الإسلامي، وهذا خطأ مركّب شارك فيه علماءُ ودعاةٌ وسياسيون واقتصاديون وإعلاميون وغيرهم. ومِن ثَمّ فالبداية أن نحرِّك مشاعر المسلمين وعقولهم تجاه حُب السودان، والحرص عليه، والتعاطف معه، بل والتضحية من أجله، فهو في البداية والنهاية بلدٌ إسلامي عريق، وشعبه من الشعوب التي تتميز بفطرة إسلامية أصيلة، ويغلُب على أفرادها الطيبة والمودّة والكرم، ولقد لمست ذلك بنفسي سواء في السودان عند زياراتي لها، أو في مصر، أو العالم عند التقائي مع الجاليات السودانية. ولعلّي لا أنسى أبدًا الترحاب العميق الذي قابلوني به في أحد مساجد الجالية السودانية في مدينة

[1]-حسين عبد العزيز,**مرجع سابق**,ص73.

[2] حسن الرحمان عبد حمدي،**مرجع سابق**،ص4.

دالاس الأمريكية، وقد شعُرت عندها بمدى تقصيري وتقصير الدعاةِ والعلماءِ في التواصل الدائم مع هذا الشعب الكريم .

إننا نحتاج أن نضع السودان في دائرة الاهتمام الأولى من حياتنا، ونحتاج أن نجد في مكتباتنا المؤلفات العديدة عن تاريخ السودان وواقعه، وعن اقتصاده وسياسته واجتماعياته وفنونه، وغير ذلك من أوجه النشاط فيه، ونحتاج أيضًا أن نتعرف على أعلامه ورموزه، وأن نشارك بقوّة في فعالياته[1] .

ولا يخفى على القُرّاء بالطبع أن ما نقوله الآن عن السودان نحتاج أن نقوله أيضًا عن باقي دول العالم الإسلامي التي نُغفِل الاهتمام بقضاياها، ولا تدخل في دائرة اهتمامنا إلا عند الكوارث الكبرى، ولا شكّ أننا نحتاج إلى أن نفتح بقوة ملفات الصومال واليمن والصحراء المغربية وإندونيسيا والفلبين، والدول الإفريقية الإسلامية الكثيرة التي تعيش في عشرات الآلاف من المشاكل، فضلاً عن الملفات الساخنة في فلسطين والعراق وأفغانستان[2] .

ثانيًا: لا بد من فَهْم قضية السودان بشكل عام، ودارفور بشكل خاص، فما نكتبه من أوراق لا يمثل إلا صفحة واحدة من كتاب السودان الضخم، وبداية الحل دائمًا هي الفهم، ولا يمكن أن نقدِّم مشروعًا ناجحًا بغير فهم دقيق للأحداث، وهذه في واقع الأمر مشكلة كبرى؛ لأن المعلومات عن إقليم دارفور أو السودان بشكل عام - متضاربة جدًّا، وغير موثّقة بالمرة، وبالتالي فإننا نريد من المخلصين المتخصصين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها، أن يُنفِقوا الوقت والجَهْد من أجل إخراج دراسات أصيلة ترفع الواقع الموجود بصدق، وتنقل الصورة الحقيقية لداخل السودان بكامله، وتستمع إلى كل الأطراف، ولا مانع - بل لا بُدَّ - من دراسات ميدانية تشاهد وتسمع وتسجِّل. كما لا بُدَّ من استبيانات شاملة تنقل رُؤى المواطنين ومشاكلهم وأحلامهم واقتراحاتهم، وهذا جهد لا بد أن يشارك فيه المخلصون من أبناء السودان في داخل أرضه وفي خارجها، كما لا بد أن يشارك فيه العلماء من كل بقاع العالم الإسلامي[3] .

ثالثًا: لا بد من خُطّة واقعية عملية طويلة المدى للارتقاء مدنيًّا بإقليم دارفور وغيره من الأقاليم الواسعة في السودان؛ فالجميع ممن عاش في دارفور أو زارها يشهد بضعف التنمية في هذا الإقليم المهمّ، وليس معنى هذا

---

[1]- ياسين العيوطي، **إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 106 ،(القاهرة،أكتوبر1991) ،ص27 .

[2]- خالد حنفي علي، **البحيرات العظمى ومستقبل السلام**، مجلة السياسة الدولية، العدد 152 ،(القاهرة ، أكتوبر2002) ، ص ص ، 154.

[3]- خالد حنفي علي، **البحيرات العظمى ومستقبل السلام** ، مرجع سابق، ص 155

أنها لا تشهد أي تنمية، ولكن ما نراه هناك من مشروعات وأعمال لا يتوازى مطلقًا مع مساحة الإقليم أو عدد سكانه أو ثرواته، وهذه نقطة تحتاج إلى مراجعة دقيقة؛ لأن تنمية الانتماء عند أهل دارفور للسودان لا يمكن أن تكون بالشعارات الجوفاء أو الخطب الرنّانة، إنما يحتاج أهل دارفور إلى شعورٍ حقيقي ـــ غير متكلف ـــ باهتمام بقية السودان حكومةً وشعبًا بهم، وهذا لا بدّ له من انعكاس على أرض الواقع. ومِن ثَمّ فخطوة رئيسية من خطوات الحلّ هي الإنشاء الفعلي للمدارس والجامعات والمستشفيات والهيئات التي تغطي حاجات المجتمع هناك، وبشكل كُفءٍ ومتميز. ولا بُدّ من شبكة مواصلات قوية تسهّل على أهل الإقليم الحركة في داخله، وتربط أطرافه الواسعة بعضها ببعض، وكذلك تربطه مع بقية الأقاليم السودانية. وكذلك يحتاجون إلى شبكة اتصالات قوية، وإلى وسائل إعلامية دائمة تنقل منهم وإليهم...، إلى غير ذلك من أمور المجتمع المدني المتحضر والصالح. وليس خافيًا عني أنّ إصلاح كل هذه الأمور يتطلب وقتًا ومالاً،كن لا بد من البداية، ولا بد من خطة واضحة معلنة، وبشفافية كبيرة، ولا بد من وضوح للميزانية العامة ونصيب دارفور فيها. كما لا بد أن نبدأ بالأهمّ فالمهم، وهذا يتطلب دراية واسعة بفقه الأولويات، كما يتطلب اطّلاعا كاملا على كبرى مشكلات الإقليم .[1]

رابعًا: لا بد من مشاركة حقيقية وفاعلة لأهل دارفور في الحكومة السودانية، وفي كافة الأنشطة السودانية في المجالات المتعددة وخاصّة السياسية والإعلامية.. وما نعلمه أن زعماء المتمردين غير مقبولين من عامة أهل دارفور، وأنهم من الشخصيات المتسلقة التي ترغب في تحقيق مصالحها الخاصة ولو كانت على حساب السودان نفسه، وتعاملاتهم مع الصهاينة والغرب واضحة ومفضوحة، لكن على الجانب الآخر فإننا على يقين من أن هناك شخصيات صالحة مخلصة كثيرة من أهل دارفور تستطيع أن تمثِّل الإقليم في كل القطاعات السودانية، وعندها ستكون دارفور ممثلة بأهلها، ويصبح تحقيق ما نريده من مشاريع هناك أمرًا طبيعيًّا؛ فنحن لا نريد من أهل دارفور أن يستجدوا حقًّا لهم، إنما هم يطالبون بحقٍّ أصيل لا ينكره شرع، ولا يتعارض مع عُرف. كما أن هذه المشاركة الفاعلة ستكون صمام الأمان الرئيسي الذي يحفظ دارفور من تسلُّط المُغرِضين، ويرفع عند أهلها درجة الولاء بشكل طبيعي غير متكلف.

---

[1] - Thierry Vircoulon, Reformer le «Peace making» en Republique démocratique du congo Quand les processus
de paix deviennent des systèmes d'action internationaux, IFRI : programme Afrique subsaharienne, Bruxelle,
fevrier 2009, p 17.

خامسًا: على هيئات الإغاثة الإسلامية الكثيرة الموجودة في معظم بلدان العالم الإسلامي، وفي كثير من البلدان الغربية أن تهتم اهتمامًا خاصًّا بهذه المنطقة الساخنة، وأنا أعلم أن القضايا الملتهبة كثيرة، لكن قضية دارفور تحمل أبعادًا ضخمة تهدِّد أمن العالم الإسلامي كلّه، فليست القضية فقط طعام وشراب، ولكنها في الأساس قضية ولاء وانتماء، وتـــَهديد خطير باختراق العالم الإسلامي من جنوبه؛ وعليه فإنّ توجيه هذه الهيئات لطاقاتها إلى هذا المكان لا يحقِّق مصالح إغاثية إنسانية فقط كما يحدث في عامة البقاع الأخرى، ولكنه يحقق مصالح دينية وسياسية وأمنيّة في غاية الأهمية، ومِن ثَم فإنني أهيب بكل هذه الهيئات أن تضع دارفور على قمة أولوياتها .[1]

سادسًا: على المستثمرين المسلمين أن يتوجهوا بمشاريعهم الاقتصادية العملاقة إلى هذا الإقليم وغيره من أقاليم السودان، فنحن لا نريد إغاثة فقط، ولا تبرعًا فحسب، وإنما نريد عملاً دائمًا مستمرًّا، وبالتالي فإقامة المصانع والمشاريع الكبرى سيوفر مجالات للعمل لأهل دارفور، كما سيورثهم خبرة وعلمًا، فضلاً عن شعورهم باهتمام الاقتصاديين في العالم الإسلامي بهم. وإننا نرى جميعًا الشركات العالمية العملاقة تنشئ مصانعها في الصين والفلبين والمكسيك وهندوراس، وغيرها من الأماكن التي توفر عمالة رخيصة تساعد في تقليل سعر المنتج، فلماذا لا نبدأ بهذه الخطوة في دارفور؛ فيستفيد المستثمر ويستفيد أهل دارفور، ويتغير الحال .

سابعًا: لا بد أيضًا من تقوية وتدعيم الحالة الأمنية في دارفور بشكل الخاص، وفي السودان بشكل عام، وهذا يتطلب تقوية الجيش السوداني من حيث العدد والعُدَّة، كما يتطلب تدعيمًا كبيرًا لروحه المعنوية، وتوجيه نواياه إلى إرضاء الله ـــ عزّ وجلّ ـــ وخدمة الإسلام، وهذه ليست أوهاماً خيالية، بل هو طريق واضح ومفهوم، والروح الإسلامية دافعة أكبر من أي شيء آخر. ولقد ألقيت قبل ذلك محاضرة في الجيش السوداني ووجدت تفاعلاً إسلاميًّا عظيمًا منهم، وبذور الخير موجودة بفضل الله في قلوب كل المسلمين.. وبخصوص هذا الجانب الأمني فنودُّ الإشارة إلى أن تدعيمه لن يخدم الناحية الأمنية فقط من حيث الاستقرار والأمان وحفظ الأرواح والأموال، ولكنه فوق ذلك سيكون من أهم عوامل جذب المستثمرين وهيئات الإغاثة إلى دارفور وغيرها من أقاليم السودان .[2]

---

[1] -سعد الدين إبراهيم ، **تأملات في مسألة الأقليات** ، دار سعادة الصباح ،(القاهرة ، 1992) ص 56

[2]- عبد الرحمان حسن حمدي ، **التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية**، مركز دراسات المستقبل الأفريقي،(القاهرة،1996)، ص 43

ثامنًا: من أهم عوامل حفظ دارفور هو التوعية الدينية القوية لأهل دارفور، ولا يكفينا هنا نشاط أحد الدعاة أو العلماء بالذهاب إلى هناك مرة أو مرتين، ولكننا نريد عملاً مؤسسيًّا مدروسًا يكفل الحفاظ على مستوى إسلامي راقٍ طوال الوقت في هذا الإقليم الكبير، ويوضح لأهل دارفور عظمة الانتماء إلى الإسلام لا إلى القبلية، ويوضح كذلك خطورة الانتماء إلى أعداء الله ـــ عزّ وجلّ ـــ والولاء لهم. كما يوضح لهم الحل الإسلامي الواضح لمشاكلهم وأزماتهم، وفوق ذلك يستثمر جهودهم لخدمة السودان كله، بل وخدمة العالم الإسلامي أجمع، وهذا عمل يحتاج إلى تكاتف من العلماء في كل مكان، وإلى تنسيق متقن مع علماء السودان، وهم كُثُر والحمد لله. كما يحتاج إلى اهتمام خاص من الهيئات الإسلامية الكبرى في دول العالم الإسلامي كله لإنشاء فروع لهيئاتهم في دارفور، وإرسال البعثات التعليمية المستمرة إلى هناك، والأهم من كل ذلك استقدام النابغين من أهل دارفور لتعليمهم وتثقيفهم وتربيتهم، ثم إعادتهم إلى دارفور ليحوِّلوها - بفضل الله - إلى منطقة إسلامية قوية متحضرة، تعتمد على نفسها، وتخدم غيرها .[1]

تاسعًا: على الحكومة السودانية أن تدرس بعمق الموازنات السياسية بين القوى العالمية، وأن تفقه جيدًا أن العالم ليس أمريكا وغرب أوروبا فقط، ومن هنا فإقامة عَلاقات دبلوماسية قوية مع القوى العالمية الأخرى يؤثر بشكل مباشر على قرارات الأمريكان والأوربيين، وليس هناك مانع من إقامة علاقات مدروسة مع الصين وروسيا مثلاً، أو غيرهما من القوى المؤثّرة، وذلك طبعًا بالضوابط الشرعية والسياسية. كما أن على الحكومة السودانية أن تقوِّي علاقاتها بشكل حكيم مع دول الجوار التسعة؛ لأن ضعف العلاقة مع هذه الدول يفتح مجالاً للتدخّل الغربي من خلال هذه الدول، ونخص بالذكر دولة تشاد، التي ترتبط بحدود طويلة مع إقليم دارفور، والذي يحكم بأفراد من قبيلة الزغاوة الموجودة في إقليم دارفور؛ مما يجعل العلاقة بين تشاد ودارفور ذات طابع خاص جدًّا. كما يجب على الحكومة السودانية أن تُفعِّل المنظمات الإفريقية في المنطقة؛ كمنظمة الإيجاد وغيرها، حتى تكوِّن رأيًا عامًّا إفريقيًّا وعالميًّا يخدم الملف السوداني .

عاشرًا: وأهم من النقطة السابقة هو إيجاد علاقة قوية وفاعلة مع الدول العربية والإسلامية، والبحث عن آليات عملية لتوحيد العالم الإسلامي حتى لا يصبح لُقمة سائغة لأهل المشرق والمغرب، وهذه الوَحدة طريق

[1]- عبد الرحمان حسن حمدي ، **إفريقيا والقرن الواحد والعشرون :رؤية مستقبلية**، مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،(جامعة القاهرة،1997)، ص 86

طويل وصعب، لكن ليس مستحيلاً، ولا بُدَّ للمسلمين أن يقوموا به، وقد رأينا غير المسلمين في غرب أوروبا أو في شرق آسيا أو في أمريكا اللاتينية يفعلونه. [1]

أما الأولى فهي أن ما ذكرناه من حلولٍ ما هو إلا إسهامٌ في حلّ القضية، وأنا على يقين أن هناك المئات والآلاف من الاقتراحات الأخرى البنّاءة، والتي تسهم بإذن الله في حلّ المشكلة

وأما النقطة الثانية فهي أن هذه الحلول جميعها تصبح هباءً منثورًا في غياب المخلصين والمخلصات من أبناء الأمة الإسلامية؛ فالأمر يتطلب تضحيات، ويحتاج إلى تجرُّد، وقبل ذلك وبعده يحتاج إلى توفيق من ربِّ العالمين، والله عزّ وجلّ لا ينصر إلا من نصره. [2]

المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لأزمة النزاع في دارفور

***السيناريو الأول: الإبقاء على الوضع الراهن**

1.1:أن يستمرَّ الوضع الراهن، ولو بتغييرات بسيطة وسطحية في الشُخُوص والمواقع وبعض السياسات، استجابة لنداءات الإصلاح من داخل الحزب الحاكم والحركة الإسلامية وتهدئة عضويتها الساخطة، دون مساسٍ جوهري ببنية السلطة وتركيبة الحُكم. بالطبع، هذا السيناريو مرهونٌ بقدرة الحزب الحاكم على أن يظل ممسكاً بمفاصل السلطة، ومهيمنا على مؤسسات الدولة، وعلى سيطرته في التحكم والمناورة لاستقطاب بعض القوى السياسية لجانبه والمحافظة على شبكة الولاء patronage القبلي والإثني، بما في ذلك الجيش، واستمراره في اختراق وتقسيم المعارضين له، سواء في الأحزاب السياسية أو الحركات الحاملة للسلاح. فقد يلجأ المؤتمر الوطني إلى استخدام ترسانته الذاخرة بالتكتيكات للوقيعة بين المعارضة المسلحة والسياسية، في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة حملتها العسكرية ضد الحركات المسلحة، من خلال الاستفادة من حرص المجتمع الدولي على تفادي الانهيار العنيف لنظام الحكم، بل والدولة نفسها، أو اندلاع حربٍ جديدة بين السُّودان وجنوب السُّودان. كما يُعوِّل الحزب الحاكم على الموقف الداعم من الصين وروسيا في مجلس الأمن الدولي. ومع ذلك، فقد يرضخ النظام أيضاً لبعض الضغوط والمطالب من المجتمع الدولي، مع الاستفادة من قرار الاتحاد الأفريقي بشأن تضامُن الدول الأفريقية مع السُّودان، وامتناعها عن التعاون مع المحكمة الجنائيّة الدوليّة. ويبدو أن الهدف النهائي للمؤتمر الوطني يكمُنُ في كسب الوقت حتى يحين موعد الانتخابات العامة المقرَّر إجراؤها بنهاية عام 2014، مما يضع الأحزاب السياسية في مواجهة

---

[1]- برهان غليون، **مرجع سابق**، ص64.

[2]- التجاني مصطفى محمد صالح، **الصراع القبلي في دارفور: اسبابها وتداعيات علاجه**،(الخرطوم :مطابع السودان للعملة 1999م)،ص23.

الأمر الواقع، وما من شأنه أن يزيد من ضعف وانقسام القوى المعارضة. من ناحية أخرى، فإن قيادة الحزب الحاكم تعتقد بأن المجتمع الدولي سيدعم، ويثني على النظام لتنظيم الانتخابات كآلية مقبولة للتداول السلمي للسلطة. [1]

1.2: ومع ذلك، تشير العديد من المؤشرات إلى صعوبة، إن لم يكن استحالة استدامة هذا الوضع. فلن تكن المشاركة في هذه الانتخابات مقبولة للقوى السياسية المعارضة في ظلِّ إصرار المؤتمر الوطني على الانفراد بالسلطة والهيمنة التامة على مؤسسات الدولة، بينما لا تزال القوانين المقيدة لحرية التنظيم والتعبير والتواصل مع القواعد والجماهير سارية المفعول. وهكذا، سيكون هذا السيناريو قصير الأجل، أياً كان الوقت الذي يستغرقه. وحتى مُنَظِّري الحزب الحاكم يعترفون بأن «نظام الحزب الواحد غير قابل للاستدامة، وأنّ وجود المُعارضة في النظام السياسي يمثل كابحاً للطُّغيان، يوفِّر البديل للحكومة» (أمين حسن عمر، قناة السودان الرسمية، برنامج مساء الخميس، 2013/01/10). فلقد نبه رئيس مجمع الفقه الإسلامى، الدكتورعصام أحمد البشير، إلى أنه ليس بمقدور أي حزب أو كيان أو جماعة الاستفراد بالحكم عندما قال:" لا يوجد حزب أو جماعة لديها شيك على بياض" (حفل تدشين كتاب "الربيع العربى..ثورات لم تكتمل"، قاعة الصداقة، 2013/1/31). [2]

1.3:ببساطة، فإن هذا السيناريو لا يؤدي، بأي حالٍ من الأحوال، إلى التحوُّل الديمقراطي، كما لا يُعَدُّ أو يُشكِّل مخرجاً آمناً من الأزمة الوطنية المستفحلة والمتفاقمة في البلاد.

1.4:فلا يمكن للمؤتمر الوطني، في ظلِّ ما يعانيه من تصدُّعات، أن يستمر في القتال في عدة جبهات، تتزايد يوماً بعد يوم، وأن يُبحر ضد الرياح، ويعمل عكس كل التوقعات. لا شكَّ أن تدهور الوضع الاقتصادي وتراجُع إيرادات الدولة تقيِّد قدرة الحزب في الحفاظ على شبكة الولاء والرعاية واسعة النطاق، على المستويات السياسية والعرقية والقبلية والعسكرية والأمنية، والتي يعتد بها في مواجهة خصومه. أيضاً، لا يمكن للنظام أن يستمر في التعويل على التردُّد الملحوظ للمجتمع الدولي في دعم هدف المعارضة المدنية والعسكرية المُعلن لإسقاط النظام. فالمجتمع الدولي دوماً له أهداف متحرِّكة بحسب الوضع السياسي المتغيِّر على الأرض.

---

[1]- التجاني مصطفى محمد صالح،**مرجع سابق**،ص24.

[2]- برهان غليون، **مرجع سابق**، ص65.

1.5:من ناحية أخرى، يبدو كما لو أن المؤتمر الوطني يُصِرُّ بعنادٍ على احتكار سلطة الدولة وعلى الاستبعاد الكامل والإقصاء للقوى السياسية الأخرى، بذريعة شرعيَّة الترتيبات الدستوريَّة القائمة على اتفاقية السلام الشامل ونتائج الانتخابات العامة في أبريل 2010 ، في حين تتمترس المعارضة السياسية والمسلحة، إزاء هذا العناد، في موقفها الذي يهدف إلى قلب نظام الحكم. أكد "ميثاق الفجر الجديد"، الذي وُقِّع مؤخراً بين الجبهة الثورية السودانية وقوى الإجماع الوطني، على اللجوء إلى الوسائل السياسية والعسكرية، على حدٍ سواء، لتحقيق هذا الهدف. حقيقة، هذه لعبة صفريَّة يمكن أن تصل إلى نقطة اللاعودة، ولا يوجد فيها طرفٌ منتصر، بل خاسرٌ وحيد هو الوطن.[1]

ويمكن أن تتحوَّل هذه الأوضاع إلى سيناريو ثانٍ أكثر خطورة:

***السيناريو الثاني: تفكك الدولة**

2.1:يفترض هذا السيناريو تصاعُد العمل المسلّح، في شكل حرب العصابات، أو الزحف على مركز السلطة، بهدف ممارسة ضغوط متواصلة، جنباً إلى جنبٍ مع جهود المعارضة السلمية، التي تقوم بها بقية القوى السياسية السودانية، من أجل إسقاط النظام في الخرطوم. ومع ذلك، لا يمكن للنضال المسلح أن يحقق هدفه المتمثل في الإطاحة بالنظام بدون دعمٍ سياسيٍ من كل القوى السياسية العازمة على التغيير، بما في ذلك الإسلاميين بمختلف أطيافهم. يفترض إسقاط النظام، من واقع التجربة السُّودانية في 1964 و1985، توافُق وإجماع كل القوى السياسيَّة. في كلا التجربتين، بارك الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة الانتفاضة الشعبيَّة، بينما كان "الإسلاميون"، بمختلف أطيافهم، من ضمن القوى والجموع التي خرجت للشوارع، منددِّة بالنظام العسكري ومنادية بسقوطه، ولو في مراحل مختلفة من عملية الثورة. ففي عام 1995، عندما تمّ التوقيع على إعلان أسمرا للقضايا المصيريَّة، توحَّدت تقريباً كل القوى السياسيَّة السُّودانية في الدعوة إلى "اقتلاع" النظام من خلال تكامُل الوسائل السياسية والعسكرية. في المقابل، حالياً نجد أن هذه القوى، ضعيفة ومنقسمة على نفسها كما ينبئ حالها، إما أضحت جزءً من الحكومة، أو تدعم بفتور سافر أي محاولة لإحداث تغيير جذري. [2]

2.2:على الصعيد العسكري، بالرغم من قرار بعض الشخصيات المعارضة للانضمام إلى الجبهة الثورية السُّودانية، لا يبدو أنه قد أتى بقيمة مضافة، أو غيَّر صورة الجبهة في أعيُن كثير من الناس، إذ لا يزال يُنظَرُ

[1]- علي محمد حقار، **مرجع سابق**،ص79.

[2]-سليم عباينة،**مرجع سلبق**،ص41.

إليها كمنبر حصري للمُهمَّشين على أساسٍ عرقي وإثني، أي أنه يعبِّر عن "متلازمة الجنوب الجديد". في حين تدعو الجبهة كل القوى السياسيِّة السُّودانية للانضمام إلى صفوفها، و"رفض مسار التسوية السياسيِّة الجزئيِّة مع نظام حزب المؤتمر الوطني، واعتماد نهج شاملٍ لتغيير النظام في مركز السلطة بالخرطوم". ولكن، في ظِلِّ الوضع السياسي الراهن، لا يوجد توافُقٍ في الآراء بين القوى السياسيِّة السُّودانية على هدف "إسقاط النظام" من خلال العمل المسلّح، من جهة، وافتقار الجبهة الثوريِّة لوضوح الرؤية والنهج بشأن التعامُل والتحاوُر مع هذه القوى في ضوء الاختلاف في الرأي حول طرق التغيير، من جهة أخرى.[1]

وبغضِّ النظر عن إعلان الجبهة الثوريِّة التزامها بتكامُل النضال المسلّح مع العمل السياسي والمدني، إلا أنه منذ أيام التجمُّع الوطني الديمقراطي، ظلّ هذا التكامُل مجرَّد شعار وهدف بعيد المنال. كما أنه يفتقر إلى المنهجيِّة الواقعيِّة، أو آليِّة للتنفيذ على أرض الواقع. فالجبهة لم تكشف النقاب عن أي إستراتيجيِّة واضحة في هذا الصدد.

2.3:فباستثناء التصريحات المعمَّمة عن ضرورة التعامُل مع القوى السياسيِّة المعارضة، لم يتم تحديد آليات بعينها لهذا الغرض، أو تحقيق نتائج ملموسة حتى الآن. فعلى الرغم من أن التوقيع المتعجِّل على "ميثاق الفجر الجديد" بين الجبهة الثورية وقوى الإجماع الوطني يمثل خطوة متقدِّمة نحو الاتفاق على برنامج سياسي مشترك للمعارضة، إلاّ أن هذه الخطوة فشلت في تقديم الدعم السياسي اللازم للعمل المسلح، والذي سبق أن وفّرته معظم القوى السياسية، تحت مظلة التجمُّع الوطني الديمقراطي، للجيش الشعبي لتحرير السودان، والمقاومة المسلحة بشكل عام، في التسعينات من القرن المنصرم، ممثلاً في: 1) التوصل إلى توافق في الآراء بشأن آليات إسقاط النظام، 2) تحديد العملية التي من خلالها سيتم تسليم السلطة للقوى الموقعة على الميثاق، و3) تفصيل هيكل تنظيمي، كخطوة لازمة وضرورية لمتابعة تنفيذ مقرَّرات الميثاق. وعلاوة على ذلك، فمباشرة بعد حفل التوقيع على الميثاق، أعلنت الهيئة العامة لتحالف قوى الإجماع الوطني، والأطراف المكوِّنة للتحالف، كلٌ على حده، تحفُّظها و/أو اعتراضها على بعض البنود والقضايا الأساسية المُضمَّنة في الميثاق، داعية إلى المراجعة الشاملة والتدقيق في الوثيقة. وتشمل هذه المواضيع: العلاقة بين الدين والدولة، وهياكل الحكم المقترحة، واستبدال القوات المسلحة السودانية بجيش جديد. في الواقع، استغرق

[1]-جمهورية السودان، **مسيرة الوفاق الوطني في السودان"**،(وآالة السودان للأنباء، نشرة خاصة، الخرطوم 2003 م)،ص22.

التجمُّع الوطني الديمقراطي سنوات عديدة لعقد مؤتمر أسمرا التاريخي حول قضايا السُّودان المصيريَّة، والتوافق الكامل على مقرِّراته، مع الاتفاق على هيكل تنظيمي، بما في ذلك القوات المشتركة. [1]

2.4:مع ذلك، فإن عدم الوضوح في تحديد هدف "إسقاط النظام"، في ظلِّ تصاعُد العمل المسلّح ودق طبول الحرب بين الشمال والجنوب، مع غياب التوافُق بين، والرؤية المشتركة للقوى السياسية المعارضة، يحمل مؤشرات تنذر بتفتت السُّودان. فلا توجد بالبلاد مؤسسة واحدة شرعية ومتماسكة، ربما باستثناء القوَّات المسلحة السُّودانية، (على الرغم من المحاولات المستمرَّة للجبهة الإسلامية والمؤتمر الوطني لتسييسها وأدلجتها وطمس هويتها الوطنيَّة)، بمقدورها إدارة عملية انتقالٍ سلمي للسُلطة. في الواقع، لا يمكن أن نتجاهل أو نقلل من شأن الدور الفعال والمحوري للجيش السوداني في الانتفاضتين الشعبيتين في 1964 و1985. وربما، أثبت الإعلان الرسمي عن محاولتين انقلابيتين، خلال الربع الأخير من العام المنصرم، أن القوات المسلحة، خلافاً لاعتقاد بعض الأوساط، لا تزال على درجة عالية من الحس الوطني وتستجيب لدعوات الإصلاح السياسي، وإن جاءت من الإسلاميين أنفسهم، بما في ذلك تعزيز الديمقراطية وإصلاحات جذرية في بنية النظام السياسي، وإعادة تعريف العلاقة بين الحزب الحاكم ومؤسسات الدولة، ومكافحة الفساد، ومشاركة جميع القوى السياسية في عملية شفافة وتوافقية لصياغة الدستور، تنتهي بتنظيم انتخابات حرَّة ونزيهة. [2]

2.5:وفي حين لا يشكِّك أحد في أن الظلم والتهميش يُبرِّر ويُضفي الشرعيَّة على اللجوء إلى الكفاح المسلّح، فإن الحرب مكلفة بشرياً ومادياً، وليست بفعلٍ للتبجُّح أو الاستعراض. إن إخضاع وإضعاف الجيش، إما عن طريق التعدِّي على سلطاته من قبل الجهاز الأمني للنظام، أو أي قوات موازية أخرى، التي قد تُفضي إلى مواجهات دامية، أو من خلال المواجهات والصدامات المستمرَّة مع الحركات المسلحة في جنوب كُردُفان والنيل الأزرق ودارفور، مما يشكل وصفة جاهزة لتفكُّك الدولة. وستقود مثل هذه الأفعال في نهاية الأمر إلى انهيار سلطة الحكومة المركزية عن طريق تقييد قدرتها على فرض الأمن، مما سيؤدي إلى فقدان السيطرة على الأراضي السودانية، و/أو احتكار الاستخدام المشروع للقوة، مما يجعلها عاجزة عن إعادة إنتاج الظروف الضرورية لوجودها هي نفسها.

---

[1]- جمهورية السودان، **مسيرة الوفاق الوطني في السودان"**،مرجع نفسه.،ص23.

[2]-يسري احمد غرباوي،**" الآثار الداخلية والإقليمية للتسوية"**، (ندوة مستقبل السودان، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ماي 2004م)،ص31.

2.6:وبعبارة أخرى، فإن ضعف مؤسسات الدولة السُّودانية، والتكوين السياسي المعقد للبلاد، وغياب الثقل الموازن المُوحِّد لهيمنة المؤتمر الوطني على المركز، والافتقار إلى وحدة القضيَّة والهدف والأساليب بين القوى السياسيَّة، وما نشهده من استقطاب سياسي بين مختلف المتصارعين على السلطة، يجعل الخط الفاصل بين سقوط النظام وتفكك الدولة رفيعاً جداً. وهكذا، في ظلِّ هذه الظروف، يمكن لسقوط النظام، وما قد ينجُم عنه من فراغٍ في السلطة، أن يقود حتماً إلى صراع دامٍ على السلطة من قِبَلِ التنظيمات المسلحة المتعدِّدة من أجل السيطرة على الخرطوم، وأجزاء أخرى من البلاد، واحتمال مواجهة أي احتجاجات شعبية بقمع مُفرِط يقابله عنفٌ مضاد، وهو ما سيكون من المستحيل كبحه أو التحكُّم فيه. وفى ظلِّ تضعضع السلطة المركزية في الخرطوم، فإن الدول المجاورة، والتي تعاني من مشاكل سياسية ونزيف داخلي، قد لا تتوانى من التدخل واحتلال المناطق المتنازع عليها في الحدود المشتركة والواقعة في متناول أيديهم، أو التحالف مع أحد أو بعض الفصائل الداخلية المتصارعة على السلطة لخدمه الأهداف الخاصة لهذه الدول. أما إيران، وبعض الحكومات الإسلامية الأحرى المتعاطفة في المنطقة، ستتقدم الصفوف لمؤازرة ودعم النظام لتفادي سقوطه.[1]

2.7:يبدو أن هذا هو السيناريو الأكثر احتمالاً، لا سيِّما في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي شهدتها في البلاد خلال العقدين الماضيين. فقد أسفرت هذه التطورات عن نزوحٍ غير مسبوق للعاصمة القومية، أفرز مجتمعين متباينين، مجتمع الأغنياء (الذين يملكون كل شيء)، ومجتمع الفقراء (الذين لا يملكون شيئاً)، مع تآكُلٍ مستمر في الطبقة الوسطى، مما سيشعل الغضب الشعبي، الملتهب أصلا، وينذر بانقسام حاد قد يفضى إلى قتالٍ أهلي وفوضى عارمة. وهكذا، فإن التهميش والمظالم المتجسِّدة في العلاقة بين المركز والمناطق "المُهمَّشة" يجب أن لا تلهينا عن الغُبن الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والمستضعفين في المركز نفسه، مما يهدِّد بنسف السلام الاجتماعي.

***السيناريو الثالث: التسوية السياسية الشاملة**

3.1:هذا هو السيناريو الوحيد الذي من شأنه أن ينقذ البلاد من الانزلاق إلى الفوضى، ويحول دون انهيار الدولة، ويحافظ على وحدة أراضي السودان. ويُفترضُ أن يتم التحوُّل الديمقراطي سلمياً بتوافُق كل القوى السياسية، بالطبع بما في ذلك المؤتمر الوطني، وقوى التغيير الآخرين خاصة الشباب (نساء ورجال)، دون

[1]- يسري احمد غرباوي،**مرجع نفسه**،32.

إقصاء أو استثناء، على مشروع للتغيير يفضي إلى الانتقال من هيمنة الحزب الواحد إلى التعددية السياسية نحو بناء دولة المواطنة السودانية التي تحترم التنوع. ويشكل هذا التحول هدفاً رئيساً لاتفاقية السلام، والذي فشل الشريكان في الحُكم، خاصة المؤتمر الوطني، وبقية القوى السياسية، في تحقيقه خلال الفترة الانتقالية.[1]

3.2:"سؤال المليون دولار" هو: كيف يتم تنفيذ هذا الانتقال السلمي والتوصل لتسوية سياسية شاملة؟ وإن كنتُ أزعم بأن هذا هو السيناريو الأكثر تفضيلاً لمعظم القوى السياسية وأطياف واسعة من السودانيين، بما في ذلك الحركات المسلّحة، وبعض من قوى المعارضة، بل والمجتمعين الإقليمي والدولي، إلا أن الكثير من المُشكِّكين يعتقدون بقوة أن الأولوية ينبغي أن تتجه إلى الإطاحة بالنظام. ويرى هؤلاء أن النظام لا يمكن تحسينه، بل لا بد من إزالة سياساته ومؤسساته وشخوصه نهائياً كشرطٍ مُسبق لأية محاولة إصلاح حقيقي. فمن هذا المنظور، فإنه لا يمكن تحقيق التحول الديمقراطي، بأي حالٍ من الأحوال، طالما ظلّ المؤتمر الوطني يحتكر السلطة ويسيطر بالكامل على مؤسسات الدولة ويقمع حرية التنظيم والتعبير. ومع ذلك، يتعيّن علينا هنا أن نعترف بأن نجاح هذا السيناريو يتوقف على قدرة الحزب الحاكم لتغيير سياساته ومواقفه، إما نتيجة لحراك وديناميات داخلية في صفوفه أو بفعل العمل المعارض، أو استجابة لضغوطٍ خارجية. فإن النظام منهكٌ، لتعرُّضه فعلياً لضغوط على جبهات متعدِّدة على الأصعدة العسكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة، بينما ينتابه قلق متزايد حول احتمالات الانتفاضة الشعبيّة، على شاكلة الربيع العربي، وهو احتمالٌ لم يعُد تُنكره حتى بعض القيادات البارزة في الحزب الحاكم، ولا سيّما في ضوء الأزمة الاقتصاديّة المتصاعدة. وهكذا، يتعرّض النظام لضغوط متزايدة من القواعد الشعبية للحزب، بل وفي صفوف الحركة الإسلامية، التي جاءت به إلى السلطة، وكذلك من قوى المعارضة السياسيّة، بالإضافة إلى المجتمع الإقليمي والدولي.[2]

3.3:ولذلك، فإن الانتقال السلمي لن يتحقق إلا إذا اعترف الحزب الحاكم بعُمق الأزمة وأنه من المستحيل بمكان، في ظلِّ هذا الاستقطاب والمناخ السياسي المحتقن، أن يواجه ويعالج التحديات الجسام لـــــ"سُودان ما بعد الانفصال" بمفرده ولوحده، أو حتى مع حلفائه. إن المؤتمر الوطني مطالبٌ بأن يُقِرّ بكينونة القوى السياسية والمدنية السودانية، وصعود قوى جديدة في مناطق النزاع المسلح (دارفور وجنوب كُردُفان والنيل الأزرق) وقواعدها الاجتماعية، وبدورها وضرورة مشاركتها في إيجاد الحلول لمشكلاتنا القومية.

---

[1]-سليم عباينة،**مرجع سابق**،ص46.

[2]-علي محمد حقار،**مرجع سابق**،ص93.

3.4:في أعقاب مذكرة ادِّعاء المحكمة الجنائيِّة الدوليِّة في 14 يوليو 2008 (قبل صدور أمر التوقيف في مارس 2009)، كتبت سلسلة من المقالات بعنوان "طلقة في الظلام" نُشرت في ثلاث حلقات متزامنة في عددٍ من الصحف اليومية السودانية (الرأي العام، الأحداث، الصحافة) وبعض المواقع الإلكترونية (سودانايل، سودان تريبيون، نيو سودان فيجن، سودانيز أون لاين) خلال شهر أكتوبر2008. كانت الأطروحة الرئيسية لهذه المقالات، وأقتبس: «الإدعاء في حق الرئيس، ناهيك عن اعتقاله، إن ذهب إلى نهاياته المنطقية سيشعل فتيل الصراع على السلطة، حتى في داخل المؤتمر الوطني. وفي ظلِّ كثرة القوى المتطلعة إلى السلطة، وتعدُّد الفصائل المسلحة، واحتدام النزاع في دارفور، وتحفُّز القوى الإقليمية والدولية، ثم غياب البديل المتفق عليه للرئاسة، ينفتح الباب واسعاً، وتتشكل وصفة جاهزة لانهيار الدولة السودانية. فمِمَّا لاشك فيه أن تداعيات إدعاء المحكمة الجنائية الدولية في حق رأس الدولة، مهما يكون رأينا في شخصه أو حزبه، ستعصف بأي فرصة للانتقال السلمي إلى الحُكم الديمقراطي التعدُّدي وتعرِّض البلاد لمصير مجهول قد يفضي بالانزلاق إلى هاوية فوضى شاملة وحرب أهلية مدمِّرة.

خلافاً لادِّعاء الحقوقيين والمُشكِّكين من السياسيين، بأن الاتهام الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية سوف ينقل السودان إلى مستقبل أفضل وأكثر إشراقاً، وستكون فرص السلام أكبر، ينبغي علينا أولاً أن نضمن ونطمئن على بقاء السودان متماسكاً قبل التكهُّن بمستقبله». (الأحداث، 2008/10/20). [1]

3.5:على هذه الخلفية، ونظراً للمساندة واسعة النطاق والمؤازرة غير المسبوقة التي حظي بها رئيس الجمهورية، داخلياً وإقليمياً وعالمياً، في مواجهة مذكرة إدعاء المحكمة الجنائيِّة، دعوتُ للوقوف خلف الرئيس البشير، مقترحاً دعم ترشيحه للرئاسة من قِبَل جميع القوى السياسية على أساس برنامج وطني توافقي يضع "الوطن فوق الحزب". سيكون هذا البرنامج بمثابة المانيفستو الانتخابي للرئيس، وهدفه الأساسي أن يقوم الرئيس بإكمال مهمة الانتقال السلمية للديمقراطية والتعدُّدية السياسية. ذلك، خاصة وأن ليس هناك من حزب سياسي آخر قد حسم أمر تقديم مرشحه للرئاسة في ذلك الوقت المبكر. ومن ناحية أخرى، فقد نوِّهتُ إلى أنه من البديهي أن الاتفاق على هذا الترتيب لا علاقة له، على الإطلاق، بالتحالفات الانتخابية لهذه القوى والتي تتنافس على أساس البرامج الحزبية، للفوز بمقاعد الهيئة (الهيئات) التشريعية، والمناصب التنفيذية الولائيِّة.

[1]-هاني رسلان،**مرجع سابق**،ص88.

الخلاصة

لقد حاولنا في هذا الفصل الأخير دراسة حالة النزاع في السودان عامة وإقليم دارفور خاصة وذلك بتسليط الضوء على مسببات النزاع في السودان وجذوره التاريخية وطبيعتها وانعكاساتها الآنية والمستقبلية سواء على الداخل أو الخارج ثم فصلنا حالة النزاع في إقليم دارفور وذلك بالرجوع إلى جذوره التاريخية لمعرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى نشوب هذا النزاع، ثم حاولنا فهم أطراف النزاع بدقة مع تعدد الجبهات من جهة إقليم دارفور، وحمل كل جماعة لواء الدفاع عن الإقليم سواء بالطرق السياسية أو العسكرية .

وتناولنا كذلك الأبعاد المختلفة للنزاع من بعد داخلي إلى إقليمي فدولي، ومدى تأثير مختلف الأطراف سواء من الداخل أو من الخارج، فبعد الدراسة اتضح لنا مدى مساهمة الأطراف الخارجية كدول الجوار مثل: ليبيا، التشاد، وإفريقيا الوسطى، والدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، إسرائيل، الصين.

فالتدخل لم يكن لأية أغراض إنسانية، كما تدعي بعض الدول واستخدام المنظمات الدولية ذات الطابع الانساني، وإنما كانت المصلحة بمختلف أبعادها (اقتصادية، إيديولوجية) هي العامل الأوحد والوحيد للتدخل.

ما أدى بنا إلى توقع السيناريوهات المحتملة لمستقبل النزاع في الإقليم.

الخاتمة

لقد كانت الغاية الأساسية من هذه المذكرة بيان دور التفاعلات الداخلية من جهة ودور المؤثرات الخارجية من جهة أخرى في ظهور ووجود الأزمة السودانية وإيضاح تأثيرها في التطورات التي طبعت هذه الأزمة وكذلك إمكانية تأثيرها على مستقبل السودان.

يدخل موضوع الأزمة السودانية في إطار المواضيع التي تعنى بدراسة تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في إفريقيا ,و لعل مثال النزاع بإقليم دارفور يعد من أبرز الأمثلة الحية التي تعبر حقيقية عن الواقع الذي تعيشه الدولة,ويمكن أن تصبح من أهم القضايا التي تميز عالمنا الحالي و المستقبلي.

فالتوجهات الجديدة لعالمنا الحالي أصبحت تفرض ضرورة الإهتمام بقضايا الجماعات الإثنية و مطالبها المختلفة(سياسية,دينية,ثقافية,إجتماعية,إقتصادية),لما لها من تأثير بالغ الأهمية على تماسك المجتمعات داخل الدول ,و مايترتب عنه من مشاكل قد تؤدي إلى زعزعة استقرار الدولة بظهور مشاكل و أزمات ذات أبعاد و مستويات متعددة.

وهاته الأزمات لن يكون تأثيرها داخليا فقط,بل إنه قد يتعداه إلى دول الجوار ,أي من داخل الدولة إلى المستوى الإقليمي,ثم إلى المستوى العالمي ,ليحظى بإهتمام المجتمع الدولي وإكتساب تأييدهم في مواجهة السلطة.

ولا يمكن إنكار الجهود الدولية المتعددة,من مختلف الهيئات الدولية سواء أكانت رسمية أوغير رسمية,وكلها تتبلور في إطار الحلول المقترحة لإيجاد صيغ لحل النزاعات الإثنية حول العالم ,و إفريقيا خاصة.

فإنهيار الإتحاد السوفياتي كان له التأثير البالغ في ظهور النزاعات الإثنية ,التي تم تصنيفها على انها هي المسبب الرئيسي لسقوط الإتحاد السوفياتي ,كونه لم يهتم بتأثير الجماعات الإثنية و دورها البالغ داخل المجتمع السوفياتي,بتجاهل مطالب تلك الجماعات المختلفة و ما عانته من تهميش في الحصول على أبسط حقوقها و كذلك إعتماد الإتحاد السوفياتي على مبدأ المركزية الإدارية في وضع القوانين وعدم مراعاة الخصوصيات المختلفة لشتى الجماعات الإثنية,مما أدى إلى إحداث فوضى عامة.

أما فيما يخص سيادة الدول فقد أصبحت تعاني مشاكل تعرقل بناء الدولة بمفهومها الحديث منها تزعزع الأمن الداخلي للدولة على مستوى الفرد كالفقر والبطالة التي تؤثر على انتماء الفرد وولائه تجاه دولتة ، أما على مستوى الجماعات فنجد الإرهاب ودوره الكبير في تهديم البنى الأساسية للدولة منها التأثير على الاقتصاد من

خلال التهريب وغسيل الأموال وتجارة الأسلحة أما على المستوى السياسي فيتمثل ذلك في شراء ذمم القادة والمسئولين من أجل تحقيق مصالح وأرباح تخدم انتشار الإرهاب من الداخل إلى الخارج ، ويؤثر ذلك على سيادة الدولة في الداخل والخارج من خلال فقدان السيطرة في فرض الأمن العام وغالبا ما يؤدي ذلك إلى تدخل الدول الكبرى في شؤونها الداخلية أما على المستوى الخارجي فتصبح سيادة الدولة مهددة بفقدانها سيادتها الكاملة على مجالها الحدودي بمختلف أبعاده ومنه نرى بأن النزاعات في القارة الإفريقية لها طابع خاص يميزها عن باقي أصقاع العالم بتعدد أسبابها وما لها من تأثير بالغ على بناء الدولة، بظهور أزمات مختلفة تهدد استقرار الدول وإمكانية انهيارها.

ويعتبر النزاع في السودان من أهم الأمثلة الحية التي تحاكي موضوع النزاعات الإثنية ومدى تأثيرها البالغ على بناء الدولة في إفريقيا، فلقد شهد السودان عديد النزاعات في مختلف الجهات سواء كان الجنوب أو الشرق أو الغرب أو حتى الشمال.

ولعل النزاع القائم بإقليم دارفور يعد من أبرز النزاعات التي حظيت بحصة الأسد نتيجة الاهتمام البالغ به سواء داخليا أو خارجيا، وتدخل مختلف الأطراف الدولية سواء على المستوى الإقليمي (دول الجوار)، أو على المستوى الدولي واهتمام شتى الدول الكبرى بالنزاع وصولا إلى مختلف الهيئات الدولية.

ونتج عن هذا النزاع داخل السودان إلى زيادة الهوة بين مختلف الجهات وما له من تأثير بالغ على تركيبة المجتمع السوداني مما أدى بنا إلى اقتراح سيناريوهات مستقبلية للنزاع ومدى استمراريته من عدمه.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب:

1 اللغة العربية

1. ابراهيم سعد الدين، ***تأملات في مسألة* الأقليات** ، (الكويت: دار سعاد الصباح، 1992م)

2. إبراهيم نصر الدين، **الانذار المبكر في إفريقيا**، "بحوث مؤتمر الاتحاد الإفريقي، طرابلس"، (المركز العالمي للأبحاث لدراسات الكتاب الأخضر، 2010)

3. إبراهيم نايل،**"السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب"**،(القاهرة، دار النهضة العربية، 1996م) .

4. إبراهيم العيسوي ، **"نموذج التنمية المستقلة"، "البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة"،**(الكويت، دار الهديل للنشر، 2000م)

5. أحمد إبراهيم الطاهر، **مساجلات الحرب والسلام في السودان**، (الخرطوم :المركز القومي للإنتاج الإعلامي، ط2، 1981)

6. أحمد وهبان ، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر** ، (طرابلس : دار الكتب الوطنية ، 2011م)

7. التجاني مصطفى محمد صالح، **الصراع القبلي في دارفور، أسبابها وتداعيات علاجه**،(الخرطوم :مطابع السودان للعملة 1999م).

8. اسماعيل الغزال، **الإرهاب والقانون الدولي**،(لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، سنة 1990).

9. برهان غليون ، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات** ، (دار الطليعة للنشر والطباعة ،بيروت ، 1979)

10. بشير محمد عمر، **مشكلة جنوب السودان**' (السودان، مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، 2014)

11. بن عامر تونسي، **"تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية"**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1982م)

12. جمال ضلع، **الأزمة السياسية في السودان منذ الاستقلال و حتى الانفصال**، (السودان، دار الحرية للنشرو التوزيع، 2015)

13. جمال علوى، **أزمة قارة :"دراسة في العلاقات بين الأزمة الداخلية والسلوك الدولى في القارة الافريقية"**، (القاهرة :دار الثقافة للطباعة والنشر، 1986م)

14. حمدي عبد الرحمن،**"أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة": "أي مستقبل؟"**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007م

15. حيدر ابراهيم علي، **المجتمع المدني والمجتمع التاريخي في السودان**،(القاهرة :مركز الدراسات السودانية)، 2001م

16. راشد الغنوشي ، **مقالات** ، (دار الهداية للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، الجزائر، 2014م).

17. ربيع عبد المعطى، دور منظمة الوحدة الإفريقية وبعض المنظمات الأخرى فى فض النزاعات، (القاهرة : دار القومية العربية للثقافة والنشر، 2002)

18. ستيف سميث،جون بايليس، **عولمة السياسة العالمية** ، (ترجمة ونشر : مركز الخليج للنشر والأبحاث،الإمارات العربية المتحدة، 2004)

19. سلافة عبد الرحمان أحمد عثمان، **"الصراعات في القارة الإفريقية"**، (أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، السودان، 2005)

20. سليم عباينة، **قبائل دارفور السودانية**،(عمان الدوزن للطباعة والنشر 1995)

صلاح فضل، هيام الأبس ، الصراع القبلي في دارفور، أسبابها وتداعيات علاجه، (الخرطوم :مطابع السودان للعملة، 1999م).

21. صالح لعروم،" **أهمية شبكات الدعم بالنسبة للجريمة المنظمة ودور الدرك الوطني في مكافحتها"**، المدرسة العلىا للدرك الوطني، أفريل 2002

22. عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون ، **الجريمة المنظمة التعريف والأنماط** ، (الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، والاتجاهات ، ط2 ،199م

23. عزت سيد إسماعيل، **سيكولوجية الإرهاب وجرائم العنف**،(الكويت: منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، 1988م

24. عبد الحكيم عموش ،**" تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات ، دراسة نموذج القضية الكردية"** ، (معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر1994)

25. عبد الله سليمان سليمان، **"المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي"**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1992).

26. عزيز ولجي، **الجريمة المنظمة و علاقتها بالإرهاب**، (الجزائر، دار هومة للنشر و التوزيع، ط2، 2013م)

27. علي محمد حقار، **البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور**، (عمان، الدومة للنشر و التوزيع، 1995م)

28. فاطمة إبراهيم ، **"صراع البحيرات العظمى "**، (مركز دراسات الشرق الأوسط و إفريقيا، الخرطوم، 2003)

29. فيل وليامز، **"الجريمة المنظمة وجرائم الشبكات الإلكترونية"، "الترابطات، والاتجاهات، والاستجابات"**، (جامعة عمان، الأهلية للنشر، ط2، 2003

30. قادري حسين، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**، (الجزائر، ، باتنة ، منشورات خير الجليس،2007م)

31. قطوش سامية، **"معضلة الفقر:آثارها و مظاهرها"**، (الجزائر'دار هومة للنشر، ط2، 2009م)

32. محمد سليمان محمد، **السودان حروب الموراد و الهوية**،(المملكة المتحدة :كامبردج للنشر 2000

33. محمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية**، (الجزائر : دا ر هومة للطباعة والنشر 2000)

34. محمد عمر بشيرون ، **قضية جنوب السودان، دراسة لأسباب النزاع**، (القاهرة:الهيئة العامة للتأليف والنشر، 1971م)

35. محمد مهدي عاشور، ***التعددية الإثنية في جنوب أفريقيا*** ، (طرابلس : دار الكتب الوطنية ، 2004م)

36. هبة الله أحمد خميس ، **الإرهاب الدولي (أصوله الفكرية وكيفية مواجهته)**، (كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ،2009م)

اللغة الاجنبية

1.Garry John Warren and Leary Brendan ، The political regulation of national and ethnic Conflict ، London: Oxford University Press ، 1994

2.Hadj. Chais Adda ، "les Aspects Sécuritaires de la Politique sous Régionale de l'Algérie ،" Mémoire de fin d'étude de post de Graduation spécialisée en Administration Internationale; e.n.a.1995

3.Jack Donnelly ، Realism and international relations ، Cambridge University press ،2006

4. Thierry Vircoulon ، Reformer le «Peace making» en Republique démocratique du congo Quand les processus de paix deviennent des systèmes d'action internationaux ، IFRI : programme Afrique subsaharienne ، Bruxelle ،fevrier 2009.

الرسائل والأطروحات

1 اطروحات الدكتوراه

1. بوغزالة محمد ناصر،**"دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة: دراسة في التغير"**، (أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر،2008).

2. محمد هيبة علي أحطيبة، **دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسـويتها في أفريقيـة**، (أطروحة دكتوراه، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2001م)

2 رسائل الماجستير

1. بلعيد سمية، **"النزاعات الإثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها، جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"**، (أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر، 2010)،

2. رضوان بروسي، «الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوع الحكم،» (رسالة ماجستر في العلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة،2009م.

3. سامية شابوني، ***" النزاع الرواندي بين المعطيات الداخلية والمؤثرات الدولية"، (مذكرة ماجيستير"*** ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر،2010).

4. ظريف شاكر،" **البعد الأمني في منطقة الصحراء الإفريقية التحديات والرهانات"**،(مذكرة ماجستير،جامعة باتنة، 2008- 2010)

5. محمد أبو طالب، **"تحديات برلمان عموم إفريقيا في إطار دول الاتحاد"**، (مصر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014م)

6. محمد الزين محمد بخيت،" **مشكلة جنوب السودان"، "أسباب النزاع ومساعي السلام"**، (رسالة ماجستير ، جامعة الخرطوم1996م).

المجلات والدوريات

1. آمال آيت عميرات،"التعاون العابر للحدود"، **مجلة الجيش**، ع561،(أفريل 2010) .

2. جوزيف أمين رامز، **التطورات الإستراتيجية في حوض النيل**، الأهرام، ع، 11526، (16 فيفري 2012)

3. حمدي عبد الرحمان حسنّ، **الصراعات العرقية والسياسية في إفريقياّ** : الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل،(مجلة قراءات إفريقية ، العدد الأول ، أكتوبر2004).

4. خالد حنفي علي، **البحيرات العظمى ومستقبل السلام**، مجلة السياسة الدولية، العدد 152 ،(القاهرة ، أكتوبر2002) .

5. ريم محمد موسى"**دور مجلس السلم و الأمن الأفريقي في تسوية النزاعات"**، "السودان أنموذجا"، **(الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات**، 2001

6. شريف حرير، **السودان الانهيار والنهضة**، (القاهرة :مركز الدراسات السودانية، 1997م)

7. صامويل هانتغتون، **صدام الحضارات** ،" الشكل الجديد للصراع ، مجلة السياسة الدولية ، (العدد 116 ، القاهرة ،'أفريل 1994)

8. صلاح فضل، هيام الأبس ، الصراع القبلي في دارفور، أسبابها وتداعيات علاجه، (الخرطوم : مطابع السودان للعملة، 1999م).

9. عبد الرحمان حسن حمدي، **التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية**، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، (القاهرة،1996).

10. عبد الرحمان حسن حمدي ، **إفريقيا والقرن الواحد والعشرون :رؤية مستقبلية**، مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

11. عبد الرزاق الفارس: **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط2،2001)

12. عبد الله رزق، **قوى التدخل تراهن على فشل وساطة الاتحاد الأفريقي**، الرأي العام، ع، 4596، 19 يوليو 2009م.)

13. مجدى حماد، " **محددات الصراع الدولي فى القارة الإفريقية** "(مجلة السياسة الدولية، العدد 50 أآتوبر 1977م)

14. محمد سليمان الضبعان، **الفقر وآثاره المستقبلية**، (الكويت ، شبكة النبأ المعلوماتية-الأحد28 أفريل20007م)

15. محمد عبه الفضيل، **"مفهوم الفساد ومعاييره"**، (مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع، 309 ، نوفمبر 2004 م).

16. هاني رسلان، **"أزمة دارفور" "جهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية"**،(القاهرة، الأهرام للنشر، سلسلة إستراتيجية، العدد 57، 2005م).

17. وصاف سعيدي، **"الفساد الاقتصادي في البلدان النامية"، "المؤتمر العامي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"**، (جامعة ورقلة الجزائر، مارس 2005).

18. ياسين العيوطي، **إفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 106 ،(القاهرة،أكتوبر1991).

19. يسري احمد غرباوي،**" الآثار الداخلية والإقليمية للتسوية"**، (ندوة مستقبل السودان، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ماي 2004م).

20. يعقوب عبد الله محمد" **دارفور الملامح الطبيعية ومقومات التنمية والتنمية مفتاح السلام في دارفور"**، (مركز دراسات السلام والتنمية .ومؤسسة فريدريش أبيرت ، ديسمبر2003)

التقارير

1. تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية في العالم 1997 ، الدولة في عالم متغير (القاهرة :مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1997 م)

2. جمهورية السودان، **استشارية السلام**، (دائرة المعلومات، وثيقة غير منشورة 2004 م).

Nairobi 16feb 2004. ،IRIN. Sudan a future with out war

3. مصدر المعلومات وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي- المجلس القومي للسكان(خصائص وديناميكية السكان في السودان) تقرير 2010.

الندوات

1. هاني رسلان، ندوة بعنوان: **الاتحاد الأفريقي وأزمة دارفور**،(القاهرة، 20 مارس 2005م).

المواقع الالكترونية

1. جمال عرفة،**" القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا، نيجيريا أنموذجا"**،

http/www.maghrebia.com 29/09/2013

2. جميلة أسعد، **" موانئ دبي العالمية – مابوتو" مركزاً لصادرات الورق"**،

http://www.alittihad.ae/details.php?id=116387&y=2013

3. سامي عبد الحميد ، "نظرية الاحتياجات الإنسانية" ، مقال من الإنترنت مأخوذ بتاريخ : 2013/2/18، 14h19m :

http://pm4a.net/community/showthread.php?152%E4%D9%D1%ED%C9

4. **شـــــريف مصـــــباح أبـــــو كـــــرش، الفقـــــر وأهـــــم مؤشـــــراته**، 10.10.2015/ http://www.eamaar.org/?mod=article&ID=5547

5. صبرى محمد خليل، **الفساد وسبل مكافحته**،

http://sudaneseonline.com/ar6/publish/article_979.shtml

6. عادل زقاغ ، **تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية** ، فحص افتراضات واسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني المؤسساتي والبنائي، على الموقع:

www.geocities.com/adelzeggagh /irapproches-intervention.html

7.عبد القادر الغامدي، (20/04/01،)2009

http://www.alyaum.com/article/1154627

8. محمـــــــــد رافـــــــــع الهنـــــــــداوي، **التكـــــــــتلات الاقتصـــــــــادية**،

http://amersz.blogspot.com/2012/10/blog-post_2785.html

خلاصة الموضوع

خلاصـــة الموضـــوع

تطرقت هذه الدراسة الى ما تشهده دولة السودان من نزاع اثنى بين الجماعـــات الـــتي تختلـــف باختلاف مطالبها (ساسية ،ثقافية، دينية ، اجتماعية، اقتصادية).-

وذلك بهدف اعطاء رؤية شاملة للنزاع الاثني في دولة السودان و بالضـــبط في منطقـــة دارفـــور المتواجدة في جنوب السودان ، وذلك لكون النزاع الاثني القائم بها من ابرز النزاعات الاثنية في العالم.

و تحاول هذه الدراسة معالجة الاشكالية التي تدور حول طبيعة النزاع في اقليم دارفور ، و مختلـــف الدوافع و الاسباب الكامة وراء ذلك و التي تساعد في تفسير و تحليل مختلف مواقف دولة السودان، تجـــاه هذا النزاع الاثني و كذلك المواقف الخارجية للدول ، كما تحاول الدراسة الاجابة على الفرضيات المنبثقـــة عن الاشكالية المطروحة و تاسيسا على ذلك قمنا بتصميم خطة الدراسة و تتالف من ثلاثة فصول ، وقـــد تناولنا في الفصل الاول النزاعات و المفاهيم المشابهة لها و الاثنية و المفاهيم المرتبطة بها و مقاربات دراســـة النزاعات و نظريات حلها ،و في الفصل الثاني تطرقنا الى دراسة اشكالية بناء الدولة في افريقيا من خـــلال معرفة اسباب و طبيعة النزاعات في افريقيا و الاليات المناسبة لادارتها ثم الازمات التي تهدد بناء الدولـــة في افريقيا .

اما في الفصل الثالث فتطرقنا الى النزاع الاثني في السودان- دراسة حالة اقليم دارفور – وذلـــك بقراءة للنزاعات في السودان و جذورها التاريخية ثم الصراعات في اقليم دارفور بمعرفة الخلفية التاريخية للنزاع و ابعاده و تداعياته تم تاثيره على بناء الدولة في السودان و الافاق المستقبلية له.

ولقد اعتمدت هذه الدراسة في مقاربتها المنهجية على العديد من المناهج و مـــن اهمهـــا المنـــهج التاريخي و ذلك بهدف تفسير الاحداث التاريخية لظهور النزاع الاثني في السودان .

كما تم الاعتماد على المنهج التفكيكي التركيبي لدراسة التفاعلات بين مجموعة مـــن المـــتغيرات و الفواعل الاساسية لظهور النزاع الاثني و تفاقمه بشكل تدريجي بين الجماعات الاثنية .

بالاضافة الى منهج دراسة الحالة من اجل الاحاطة بهذه الحالة بشكل عام و وافي نتناول فيها العديد من المتغيرات و الظواهر المرتبطة بها من خلال استعصاء مجموعة من التفاصيل و البيانات بين الطرفين أي بين دولة السودان و الجماعات الاثنية.

الفهرس

الفصل	العنوان	الصفحة
	شكر وعرفان	/
	مقدمة	أ - ط
الأول	الاطار المفاهيمي و النظري للنزاعات الاثنية	13
	تمهيد	14
	المبحث الأول: مفهوم النزاع و المفاهيم المشابهة له	14
	المطلب الأول: إختلافات تعريف النزاع	14
	المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للنزاع	17
	المبحث الثاني: مفهوم الاثنية و المصطلحات المتعلقة بها	18
	المطلب الأول: مفهوم الاثنية	18
	المطلب الثاني: الاثنية و العرق	20
	المطلب الثالث: الاثنية و الأقلية	21
	المطلب الرابع: الاثنية و القومية	23
	المبحث الثالث: الخلفية التاريخية للنزاع الاثني	23
	المطلب الأول: مطالب الجماعات الاثنية	24
	المطلب الثاني إستراتيجيات التعامل مع الجماعات الاثنية	26
	المبحث الرابع: المقاربات النظرية لدراسة النزاعات الاثنية	27
	المطلب الأول: إختلافات مسببات النزاعات حسب المقاربات النظرية	27
	المطلب الثاني: مقاربات حل النزاع	36
	خلاصة	39
الثاني	إشكالية بناء الدولة في إفريقيا	40
	تمهيد	41
	المبحث الأول: أسباب النزاعات الإثنية في إفريقيا	41
	المطلب الأول: طبيعة النزاع في إفريقيا	41
	المطلب الثاني: البيئة الداخلية المسببة للنزاع	43
	المبحث الثاني: الآليات المناسبة لإدارة النزاع في أفريقيا	48
	المطلب الأول: الآليات الرسمية والبديلة للتعامل مع النزاعات	48
		50

	المطلب الثاني: حالات من التجارب الإفريقية تم فيها تسوية المنازعـــات والصراعات	58
	المطلب الثالث: الخبرات في مجال منع حدوث الصراع وآليات الإنذار المبكر	59
	المبحث الثالث: أزمات بناء الدولة في إفريقيا	60
	المطلب الأول: الفساد في إفريقيا	65
	المطلب الثاني: الإرهاب وتداعياته	70
	المطلب الثالث: الجريمة المنظمة و آثارها	76
	المطلب الرابع: الفقر و تجلياته	82
	خلاصة	
الثالث	النزاع الإثني في السودان –إقليم دارفور-	83
	تمهيد	84
	المبحث الأول: قراءة في النزاع بالسودان	84
	المطلب الأول: خصائص السودان	84
	المطلب الثاني: الجذور التاريخية للنزاعات في السودان	89
	المبحث الثاني: الصراعات في إقليم دارفور	93
	المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنزاع في إقليم دارفور	93
	المطلب الثاني: الصراع في دارفور	95
	المطلب الثالث: البعد الخارجي للصراع في دارفور	97
	المطلب الرابع: تداعيات الصراع الليبي التشادي على دارفور	99
	المبحث الثالث: تأثير النزاع في دارفور على بناء الدولة في السودان	100
	المطلب الأول: النتائج المترتبة على أزمة دارفور	100
	المطلب الثاني: آليات حل أزمة دارفور	104
	المطلب الثالث: السيناريوهات المستقبلية لأزمة النزاع في دارفور	109
	خلاصة	117
	الخاتمة	118
	قائمة المصادر والمراجع	121
	الفهرس	130

	خلاصة الموضوع	132